

مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ (الحديث)



المُقَدِّمَاتُ

في أصول الحديث

رحمه الله القوي
المعالي
١٠٥٢هـ

السَّيِّحُ عَبْدُ الْحَقِّ مُحَمَّدُ الدَّهْلَوِيُّ

للامام العلامة
القلبي

مع حاشيتها

التُّحْفَةُ الْمَرْصِيَّةُ

وبليها

مصطلحات الحديث سؤالاً وجواباً

مكتبة المدينة

(دعوت اسلامي)

SC 1286

المكتبة العالمية
المدينة

(دعوت اسلامي)

مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ (الحديث)

الْبِقْدَامَةُ

في أصول الحديث

رحمة الله عليه
المتوفى ١٠٥٢هـ

الشيخ عبدالحق محمد الدهلوي

لشيخ الإسلام
الإمام العلامة

مع حاشيته

التَّحْفَةُ الْمَرِضِيَّةُ

ويليه

مصطلحات الحديث سؤالاً وجواباً

تقديم

مجلس "المدينة العلمية" (الدعوة الإسلامية)

شعبة الكتب الدراسية

مكتبة المدينة

للطباعة والنشر والتوزيع

كراتشي - باكستان



الموضوع: علم أصول الحديث

العنوان: مقدمة الشبّخ مع التحفة المرضية

تحشية، تحريخ، ترتيب وتصحيح

أبو الرضا العطاري المدني

الإشراف الطباعي: مكتبة المدينة كراتشي باكستان

التنفيذ: **المدينة العلمية** (الدعوة الإسلامية)

شعبة الكتب الدراسية

عدد الصفحات: 119 صفحة

جميع الحقوق محفوظة للناشر، يمنع طبع هذا الكتاب أو جزء منه بكل طرق الطبع والنقل والترجمة، والنسخ والتسجيل الميكانيكي أو الإلكتروني أو الحاسوبي إلا بإذن خطي من:

مكتبة المدينة، كراتشي، باكستان

هاتف: +92-21-4921389/90/91

فاكس: +92-21-4125858

البريد الإلكتروني: ilmia26@yahoo.com

الطبعة الثانية

1432 هـ - 2011

يطلب من: مكتبة المدينة بكراتشي. أفنان مكتبة المدينة للطباعة والنشر والتوزيع.

مكتبة المدينة: لاهور، دربار ماركيٹ، گنج بخش روڈ. لاهور. هاتف: 7311679

مكتبة المدينة: سردار آباد (فیصل آباد): أمين پور بازار. هاتف: 2632625

مكتبة المدينة: حيدر آباد: فيضان مدينة آفندي تاؤن. هاتف: 3642211

مكتبة المدينة: راولپنڈی: أصغر مال روڈ قريب من عيد گاه. هاتف: 4411665

مكتبة المدينة: ملتان: قريب پييل والى مسجد بوهر گيٹ. هاتف: 4511192

مكتبة المدينة: كشمير: چوك شهدان، مير پور. هاتف: 058610-82772

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ (الحديث)

مُصْطَلِحَاتُ الْحَدِيثِ

سؤالا و جوابا

تقديم

مجلس " المدينة العلمية " (الدعوة الإسلامية)

شعبة الكتب الدراسية

مكتبة المدينة

للطباعة والنشر والتوزيع

كراتشي - باكستان

المدينة العلمية

من مؤسس "الدعوة الإسلامية" محبّ أعلى الحضرة، شيخ الطريقة، أمير أهل السنة، العلامة مولانا أبو بلال محمد إلياس العطار القادري⁽¹⁾ الرضوي الضيائي دام ظلّه العالي: الحمد لله الذي أنزل القرآن، وعلم البيان، والصلاة والسلام على خير الأنام سيّدنا ومولانا محمدن المصطفى أحمد المحتبى وعلى آله الطيبين الطاهرين وصحبه الصديقين الصالحين. برحمتك يا أرحم الراحمين!.... وبعد:

الحمد لله عزّ وجلّ جمعياً الدعوة العالمية الحركة غير الساسية "الدعوة الإسلامية" لتبليغ القرآن والسنة تصمّم لدعوة الخير وإحياء السنة وإشاعة علم الشرائع في العالم،

(1) قامع البدعة حامى السنة، شيخ الطريقة، أمير أهل السنة أبو بلال العلامة مولانا محمد إلياس عطار القادري الرضوي -دامت بركاتهم العالمة- ولد في مدينة "كراتشي" في ٢٦ رمضان المبارك عام ١٣٦٩هـ الموافق ١٩٥٠م. عالم، عامل، تقى، ورع، حياته المباركة مظهر لخشية الله -عزّ وجلّ- وعشق الحبيب المصطفى -صلى الله تعالى عليه وآله وسلم-، مع كونه عبداً وزاهداً فإنه داعية للعالم الإسلامي وأمير ومؤسس "الدعوة الإسلامية" غير السياسية العالمية لتبليغ القرآن والسنة، محاولاته المخلصة المؤثرة، من تصانيفه وتأليفاته: المذكرات المدنية (أسئلة حول أهمّ المسائل الدينية اليومية) والمحاضرات المليئة بالسنن النبوية، ورسائله الإصلاحية في الأردنية كثيرة، ومن بعض رسائله يترجم إلى اللغة العربية، منها: "عظام الملوك"، "هموم الميت"، "ضياء الصلاة والسلام"، وأسلوب تربيته أذى إلى حصول انقلاب في حياة الملايين من المسلمين، خاصة الشباب، وأعطى هذا المقصد المدني بآته: "عليّ محاولة إصلاح نفسي وإصلاح نفوس العالم" إن شاء الله عزّ وجلّ

ولتحقيق هذا المقصد انتشر الدعاة المستفيضون منه إلى أنحاء العالم المزيّنون بتاج العمائم الخضراء والمعطّرون بالإنعامات المدنية" (السنن النبوية) في "القوافل المدنية" (قوافل تسافر للدعوة إلى الله -عزّ وجلّ-) للدعوة إلى الكتاب والسنة. فالشيخ مع كونه كثير الكرامة فهو نظير نفسه في أداء الأحكام الإلهية واتباع السنة، إنّه صورة للشريعة والطريقة العملية والعلمية حيث بمظهره يذكّرنا بعهد السلف الصالح، وتشرف بالإرادة من شيخ العرب والعجم ضياء الدين المدني -رحمه الله-، والخليفة للمفتي الأعظم لباكستان مولانا وقار الدين القادري -رحمه الله-، والمفتي وفقهه "الهند" شريف الحق الأمجدي رحمه الله أيضاً جعله خليفة له، وأخذ الخلافة أيضاً من عدّة من المشايخ من الطرق الأخرى كالقادريّة والجنشيتية والسهروردية والنقشبندية مع إجازات في الحديث النبوي الشريف، لكنّه يعطى الطريقة القادريّة فقط. نسأل الله عزّ وجلّ أن يغفر لنا بجاه هؤلاء الأولياء. آمين.

ولأداء هذه الأمور بحسن فعل ونهج متكامل أُقيمت المجالس، منها: مجلس "المدينة العلمية"، وبحمد الله - تبارك وتعالى - أركان هذا المجلس أي: العلماء الكرام والمفتيون العظام - كثرهم الله تعالى - عزموا عزمًا مصممًا لإشاعة الأثر العلمي الخالصي والتحقيقي. وأنشأوا لتحصيل هذه الأمور ستة شعب، فهي:

- (١) - **شعبة** لكتب أعلى الحضرة، إمام أهل سنة، مجدد الدين والملة، حامي السنة، ماحي البدعة، عالم الشريعة، إمام أحمد رضا خان - عليه رحمة الرحمن -.
- (٢) - **شعبة** للكتب الإصلاحية. (٣) - **شعبة** لتراجم الكتب (من الكتب العربية إلى الأردوية).
- (٤) - **شعبة** للكتب الدراسية. (٥) - **شعبة** لتفتيش الكتب. (٦) - **شعبة** للتخريج.

ومن أول ترجمات مجلس "المدينة العلمية"، أن يقدم التصانيف الجليلة الثمينة لأعلى الحضرة، إمام أهل السنة، عظيم البركة، عظيم المرتبة، مجدد الدين والملة، حامي السنة، ماحي البدعة، عالم الشريعة، شيخ الطريقة، العلامة، مولانا، الحاج، الحافظ، الفاري، الشاه الإمام أحمد رضا خان عليه رحمة الرحمن بأساليب السهلة وفقاً لعصرنا الجديد.

وليعاون كل أحد من الإخوة والأخوات في هذه الأمور المدنية ببساطه، وليطالع بنفسه الكتب التي مطبوعة من المجلس وليرغب الأخر أيضاً.

أعطا الله عز وجل المجالس الأخرى لا سيما "المدينة العلمية" ارتقاءً مستمراً وجعل أمورنا في الدين مزينة بحلية الإخلاص ووسيلة لخير الدارين. وأعطانا الله عز وجل الشهادة تحت القبة الخضراء (من المسجد النبوي على صاحبها الصلاة والسلام)، والمدفن في روضة البقيع، والمسكن في جنة الفردوس.

آمين بجاه النبي الأمين صلى الله تعالى عليه وآله وسلم.



(تعريب: المدينة العلمية)

كلمة التقديم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسوله محمد وآله وصحبه أجمعين، أما بعد! فإن علم الحديث الشريف أشرف العلوم وأجلها بعد علم القرآن الكريم الذي هو أصل الدين، وعلم الحديث هو المصدر الثاني للتشريع الإسلامي، ولذلك بذل علماء هذه الأمة قصارى جهودهم لصيانته وحفظه ونشره والدفاع عنه، وقطعوا الصحارى والمغاوز لطلب هذا العلم، ورحلات العلماء مذكورة في كتب التاريخ والسير، ولا يستطيع أحد أن ينكر أن السُّنَّة قد لقيت من السلف إلى الخلف عناية تامة بعد كتاب الله العزيز، واستخدمت لحفظها جميع الوسائل من الكتابة والحفظ بصورة لا نظير لها في تاريخ الأمم والحضارات حتى صار ليلها كنهارها.

ولما تمَّ تدوين السُّنَّة وجمعها وتميَّز صحيحها من غيره، فقد قام علماءنا لتدوين قواعد علمية دقيقة للرواية والأخبار، بل كانوا رحمهم الله أوَّل من وضع هذه القواعد على أساس علمي لا مجال بعده للحيلة.

وابتداء تدوين علوم الحديث في أبواب وبعض أنواع منها أثناء المئة الثالثة، ولما كانت المئة الرابعة، ونضجت العلوم واستقر الاصطلاح، أَلَّف القاضي أبو محمَّد الحسن بن عبد الرَّحمن بن خلاد الرَّاهُومِرِيُّ المتوفَّى سنة (٣٦٠هـ) كتابه "المحدِّث الفاضل بين الراوي والواعي" وجمع فيه كثيراً من أنواع علوم الحديث لكنَّه لم يستوعب أبحاث المصطلح كلَّها ثمَّ توسعوا في ذلك حتى ظهر البحث في علوم كثيرة تتعلَّق بالحديث من ناحية ضبطه، وكيفية تحمله وأدائه، ومعرفة ناسخه ومنسوخه وغير ذلك، ثم تطور الأمر،

وَأَلْفُوا مَوْلَفَاتٍ فِي عُلُومِ الْحَدِيثِ. وَمَا لَتِي بَيْنَ أَيْدِينَا قَدْ نَظَمَهَا الْعَلَامَةُ الشَّيْخُ عَبْدَ الْحَقِّ الْمَحْدُثِ الدَّهْلَوِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ فِي أَصُولِ الْحَدِيثِ، وَجَمَعَ فِيهَا مَا اشْتَهَرَ مِنَ الْعُلُومِ الْحَدِيثِيَّةِ بِحَتَّاجٍ إِلَيْهَا الْمَبْتَدِي وَلَا يَسْتَعْنِي عَنْهَا الْمُنْتَهِي، وَذَكَرَ فِيهَا تَعَارِيفَ مَهْمَةً، لَا بَدَأَ لَطَالِبَ عِلْمِ الْحَدِيثِ مِنْ مَلاحِظَتِهَا، وَأَنْوَعًا بِغَيْرِ تَطْوِيلٍ وَنَكْتًا مَفِيدَةً وَفَوَائِدَ كَثِيرَةً فَجَزَاهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ الْمُسْلِمِينَ خَيْرَ الْجَزَاءِ، وَأَفَاضَ عَلَيْهِ رَحْمَتَهُ السَّحَاءِ. وَأَخِيرًا نَسَأَلُ اللَّهَ عَزَّوَجَلَّ أَنْ يَنْفَعَ بِهِذِهِ سَائِرَ الْأَصْحَابِ وَيَجْعَلَ عَمَلَنَا صَالِحًا وَيُوقِّفَنَا لِاتِّبَاعِ كِتَابِهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ. آمِينَ بِجَاهِ سَيِّدِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمُرْسَلِينَ.

أنواع كتب الحديث

الصحيح: وهو يشمل الصحيحين وغيرهما من الصحاح، كـ"صحيح البخاري" و"مسلم".

الجامع: يشتمل على جميع أبواب العلم التي اصطَلَحُوا عَلَيْهَا وَهِيَ الْعُقَائِدُ، أَحْكَامُ الرِّقَاقِ، آدَابُ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ، بَابُ التَّفْسِيرِ وَالتَّارِيخِ وَالسِّيَرِ، بَابُ السَّفَرِ وَالْقِيَامِ وَالْقَعُودِ، وَيَسْمَى بَابُ الشَّمَائِلِ أَيْضًا، بَابُ الْفِتَنِ وَأَخِيرًا بَابُ الْمُنَاقِبِ وَالمَثَالِ، فَالْكِتَابُ الْمُشْتَمِلُ عَلَى هَذِهِ الْأَبْوَابِ الثَّمَانِيَةِ يَسْمَى جَامِعًا كـ"جامع البخاري" و"الترمذي".

المسند: هو ما تَذَكَّرَ فِيهِ الْأَحَادِيثُ عَلَى أَسْمَاءِ الصَّحَابَةِ بِحَسَبِ طَبَقَاتِهِمْ، كـ"مسند للإمام أحمد بن حنبل".

المعجم: هو ما تَذَكَّرَ فِيهِ الْأَحَادِيثُ عَلَى أَسْمَاءِ الشُّيُوخِ أَوْ الْبُلْدَانِ أَوْ الْقَبَائِلِ مَرْتَبَةً عَلَى حُرُوفِ الْهَجَاءِ، كـ"المعجم الكبير" و"المتوسط" و"الصغير".

المستدرک: هو ما استدرک فيه ما فات المؤلف في كتابه على شرطه ك"المستدرک" للحاکم على الصحيحين.

المستخرج: هو أن يأتي المحدث إلى كتاب مشهور من كتب الحديث فيخرج أحاديثه بأسانيد لنفسه من غير طريق صاحب الكتاب، فيجتمع معه في شيخه أو من فوقه، ك"مستخرج" لأبي نعيم على "البخاري" و"مستخرج" لأبي عوانة على "صحيح مسلم" وغيره.

الجزء: هو جمع الأحاديث المروية عن رجل واحد من الصحابة أو من بعدهم ك"جزء القراءة خلف الإمام" للبخاري.

السنن: هي ما تذكر فيه الأحاديث مرتبة على أبواب الفقه ك"سنن أبي داود".

طبقات كتب الحديث

كتب الحديث على طبقات مختلفة، وقد قسمها الشيخ الإمام أحمد المعروف بـ«شاه ولي الله المحدث الدهلوي» إلى أربع طبقات:

الطبقة الأولى: كتب جمعت بين الصحة والشهرة وهي منحصرة بالاستقراء في ثلاثة كتب: "المؤطا" و"صحيح البخاري" و"صحيح مسلم".

الطبقة الثانية: كتب لم تبلغ مبلغ المؤطا والصحيحين ولكنها تتلوها كان مصنفوها معروفين بالوثوق والعدالة والتبحر في فنون الحديث والحفظ، ولم يرضوا في كتبهم هذه بالتساهل فيما اشترطوا على أنفسهم، وتلقاها من بعدهم بالقبول، واعتنى بها المحدثون والفقهاء طبقة بعد طبقة، واشتهرت فيما بين الناس وتعلق بها القوم شرحاً لغريبها وفحصاً عن رجالها واستنباطاً لفقهاها وعلى تلك الأحاديث بناء عامة العلوم ك"سنن أبي داود" و"جامع الترمذي" و"سنن النسائي".

الطبقة الثالثة: كتب جمعت بين الصحيحين والحسن والضعيف والمعروف والغريب والشاذ والمنكر والخطأ والصواب والثابت والمقلوب، ولم تشتهر في العلماء ذلك الاشتهار، وإن زال عنها اسم النكارة المطلقة ولم يتداول ما تفردت به الفقهاء كثير تداول ولم يفحص عن صحتها وسقمها المحدثون كثير فحص ومنه ما لم يخدمه لغوي لشرح غريب فهي باقية على استتارها كـ"مسند أبي يعلى عبد الرزاق" و"مصنف أبي بكر بن أبي شيبة" و"مسند عبد بن حميد" و"مسند الطيالسي" وكتب البيهقي والطحاوي والطبراني وكان قصدهم جمع ما وجدوه لا تلخيصه وتهذيبه وتقريبه من العمل.

الطبقة الرابعة: كتب قصد مصنفوها بعد قرون متطاولة جمع ما لم يوجد في الطبقتين الأوليين وكانت في المحاميع والمسانيد المختفية، فنوهوا بأمرها وكانت على ألسنه من لم يكتب حديثه المحدثون كـ كثير من الوعاظ المتشدقين (أي: المبالغين في الكلام) وأهل الأهواء والضعفاء أو كانت من آثار الصحابة والتابعين أو من أخبار بني إسرائيل أو من كلام الحكماء والوعاظ، خلطها الرواة بحديث النبي صلي الله عليه وسلم سهواً أو عمداً أو كانت من احتمالات القرآن والحديث الصحيح، فرواها بالمعنى قوم صالحون لا يعرفون غوامض الرواية، فجعلوا المعاني أحاديث مرفوعة أو كانت معاني مفهومة لإشارات الكتاب والسنة جعلوها أحاديث مستبدة (أي: مستقلة) برأسها عمداً أو كانت جملاً شتى في أحاديث مختلفة جعلوها حديثاً واحداً بنسق واحد، ومظنة هذه الأحاديث "كتاب الضعفاء" لابن حبان و"الكامل" لابن عدي وكتب الخطيب وأبي نعيم والجوزقاني و"ابن عساكر" و"ابن النجار" و"الديلمي"، كاد "مسند الخوارزمي" يكون من هذه الطبقة، وأصلح

هذه الطبقة ما كان ضعيفاً محتملاً وأسوأها ما كان موضوعاً أو مقلوباً شديد النكارة. وهذه الطبقة مادة "كتاب الموضوعات" لابن جوزي. فأما الطبقة الأولى والثانية فعليهما اعتماد المحدثين، وأما الثالثة فلا يباشرها للعمل عليها، والقول بها إلا النحارير والجهابذة الذين يحفظون أسماء الرجال وعلل الأحاديث، نعم! ربّما يؤخذ منها المتابعات والشواهد، وأما الرابعة فلا يعول عليها أحد من الذين لهم إمام بالحديث النبوي، وهي مصدر لطوائف المبتدعين من الرافضة والمعتزلة، يعتمدون عليها في أخذ شواهد مذاهبهم، فالانتصار بها غير صحيح في معارك العلماء بالحديث. (انظر "حجة الله البالغة" ص ١٣٢-١٣٥)

مراتب أرباب الحديث

الطالب: هو المشتغل بدراسة الحديث روايةً ودرايةً وشرحاً وفقهاً.
المحدث: من تحمل الحديث روايةً واعتنى به درايةً.
الحافظ: هو من أحاط علمه بمئة ألف حديث.
الحجة: هو من حفظ ثلاث مئة ألف حديث بأسانيدھا.
الحاكم: هو من أحاط علمه بجميع الأحاديث المروية متناً وإسناداً وجرحاً وتعديلاً.

المشاهير من حفاظ الحديث

والآن نذكر أسماء المشاهير من الحفاظ الحديث من المسالك الأربعة.
الأحناف:

الحافظ أبو بشر الدولابي، الحافظ إسحاق بن راهويه، الحافظ أبو جعفر الطحاوي، الحافظ ابن أبي العوام السعدي، الحافظ أبو محمد الحارثي،

الحافظ عبد الباقي، الحافظ أبو بكر الرازي الجصاص، الحافظ أبو نصر الكلابازي، الحافظ أبو محمد السمرقندي، الحافظ شمس الدين السروجي، الحافظ قطب الدين الحلبي، الحافظ علاؤ الدين المارديني، الحافظ جمال الدين الذيلعي، الحافظ علاؤ الدين المغلثائي، الحافظ بدر الدين العيني، الحافظ قاسم بن قطلوبغا وغيرهم.

الشوافع:

الحافظ الدار قطني، الحافظ البيهقي، الحافظ الخطابي، الحافظ عزالدين ابن سلام، الحافظ ابن دقيق العيد، الحافظ العراقي، الحافظ الذهبي، الحافظ المزني، الحافظ ابن الأثير الجزري، الحافظ سبكي، الحافظ الهيثمي، الحافظ ابن حجر العسقلاني وغيرهم.

المالكية:

الحافظ حسين بن إسماعيل، الحافظ الرحيلي، الحافظ ابن عبد البر، الحافظ أبو الوليد الباجي، الحافظ القاضي أبو بكر العربي، الحافظ عبد الحق، الحافظ القاضي العياض، الحافظ المارزي، الحافظ أبو القاسم السهيلي وغيرهم.

الحنابلة:

الحافظ عبد الغني المقدسي، الحافظ أبو الفرج ابن الجوزي، الحافظ ابن قدامه، الحافظ ابن رجب وغيرهم.

من أعضاء شعبة الكتب الدراسية

المدينة العلمية (الدعوة الإسلامية)

عملنا في التعليقات

- ١- شرحنا غريب الألفاظ والعبارات التي لا تخفى على طلبة العلم المتمرسين، علاوة على العلماء، إلا أنها تخفى على المبتدئين.
 - ٢- علقنا على بعض العبارات بما يحل مشكلها ويوضح غامضها.
 - ٣- عرفنا بعض مصطلحات الحديث بأوضح، وأمثالها وأحكامها ليسهل فهمها.
 - ٤- استخدمت العلامات البيانية المستعملة للكتابات في العصر الحاضر كالفصلة «،» والشرطة «-» والفصلة المنقوطة «؛» وغيرها من علامات الترقيم.
 - ٥- أضفنا ما تيسر لنا من إفادات الإمام **أَبِي حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ** عليه رحمة الرحمن من علم أصول الحديث من المخطوطة التي تتعلق عنها.
 - ٦- قد ذكرنا في آخر المقدمة مصطلحات علم الحديث بصورة الأسئلة والأجوبة لفهمها وحفظها بدون صعب.
 - ٧- ضبطنا الأعلام بحيث يسرنا على الطالب قراءتها.
 - ٨- عنونا العناوين بخطوط واضحة ليسهل فهم عباراتها وغير ذلك من المسائل والأحكام.
- وأخيراً لا ندعي الكمال في عملنا، ونطلب من أهل الفضل والعلم أن يزودنا بملحوظاتهم واستدراكاتهم مشكورين مأجورين، حتى نلحقها بالكتاب أو نضعها في أماكنها. ونرجو ممن استفاد من عملنا المتواضع أن يخصنا بدعوة صالحة وأن يعُضَّ الطرف عن زلاتنا وينصح لنا. والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

من أعضاء شعبة الكتب الدراسية

المدينة العلمية (الدعوة الإسلامية)

ترجمة المؤلف

اسمه: هو الشيخ، الإمام، العالم، العلامة، المحدث، الفقيه، شيخ الإسلام، وأعلم العلماء الأعلام، عبد الحق بن سيف الدين بن سعد الله البخاري الدهلوي.

ولادته ونشأته: ولد رحمه الله في شهر المحرم سنة ثمان وخمسين تسعمائة بمدينة "دهلي" فحفظ القرآن في سنة واحدة وأخذ في الاشتغال بالعلوم، فقرأ "ميزان الصرف" و"الكافية" على والده، و"شرح الشمسية"، "شرح العقائد"، "المختصر"، "المطول" وسائر الكتب الدراسية عن الأستاذ محمد مقيم تلميذ الأمير محمد مرتضى الشريفي وعن غيره من العلماء بمدرسة "دهلي". وأخذ الحديث بـ"مكة" عن الشيخ عبد الوهاب بن ولي الله المتقي والقاضي علي بن جار الله بن ظهيرة المخزومي المكي وبالمدينة المنورة عن الشيخ أحمد بن محمد بن محمد أبي الحزم المدني والشيخ حميد الدين بن عبد الله السندي. كان الشيخ ورعاً صالحاً تقياً عارفاً متضلعا من الكمال الصوري والمعنوي وهو أوّل من نشر علم الحديث بأرض "الهند" تصنيفاً وتدریساً.

تصانيفه: له رحمه الله مصنفات كثيرة، ما بين رسائل صغيرة وتحريات واسعة، منها:

- (1) - "لمعات التنقيح في شرح مشكاة المصابيح" ب العربية.
- (2) - "أشعة اللمعات في شرح المشكاة" ب الفارسية.
- (3) - "جذب القلوب إلى ديار المحبوب".
- (4) - "زبدة الآثار في أخبار قطب الأبخار".

(5) - "شرح فتوح الغيب للشيخ عبد القادر الجيلاني" واسمه:

"مفتاح الفتوح لفتح أبواب النصوص".

(6) - "شرح الشمسية". وغيرها.

ثناء العلماء عليه: قال في مدحه القاضي علي بن جار الله المكي: «إنه الفرد العلم في القطر الهندي»، وقال: إنه ممن أعلى الله همته في الطلب ووفقه للسعي فيما يوصل إلى بلوغ الأرب وخدم العلم الشريف وضرب فيه بالسهم الأعلى والقدر المعلى، وقد شرفني بالحضور عندي برهة من الزمان في المسجد الحرام بقراءة قطعة من "صحيح" للإمام البخاري وقطعة "ألفية الحديث" للعراقي، فاستفدت منه أكثر مما استفاد، وأبدى من الأبحاث ما أحسن فيه وأجاد قراءة ظهر بها أنه بالإفادة أحق منه بالاستفادة، وأن له رسوخ قدم في الاشتغال على جمل الوجوه المعتادة. **قال القنوجي** في "الحطة" بذكر الصحاح الستة: إن الهند لم يكن بها علم الحديث منذ فتحها أهل الإسلام بل كان غريباً كـ«الكبريت الأحمر» حتى من الله تعالى على الهند بإفاضة هذا العلم على بعض علمائها كـ«الشيخ عبد الحق بن سيف الدين الدهلوي رحمه الله».

وفاته: كانت وفاته رحمه الله يوم الإثنين من ربيع الأول سنة اثنتين وخمسين وألف بدار الملك "دهلي" فدفن بها قريباً من الحوض الشمسي.

من أعضاء شعبة الكتب الدراسية

المدينة العلمية (الدعوة الإسلامية)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة في بيان بعض مصطلحات علم الحديث⁽¹⁾ مما يكفي في شرح الكتاب من غير تطويل وإطباب.

الفصل الأول في تعريف الحديث وأنواعه

تعريف مصطلح الحديث:

اعلم أن «الحديث» في اصطلاح جمهور المُحدِّثين يطلق على قول النبي صلى الله عليه وسلم وفعله وتقريره. ومعنى التقرير: أنه فعل أحد، أو قال شيئاً في حضرته صلى الله عليه وسلم ولم ينكره ولم ينكره ولم ينهه عن ذلك بل سكت وقرر، وكذلك يطلق (الحديث) على قول الصحابي⁽²⁾،

(1) قوله: [مصطلحات علم الحديث] قال الإمام **أَبُو حَنِيفَةَ** عَلَيْهِ رَحْمَةُ الرَّحْمَنِ: هو العلم بأقوال رسول الله صلى الله عليه وسلم وأفعاله وتقريراته وهيبته وشكله مع أسانيدنا وتمييز صحابها وحسانها وضعافها متناً وإسناداً وتمييزها عن خلافها وتوضيحه أن كلا من تلك المعرفة مبني على معرفة أحوال الرواة من العدالة والضبط وعدمها وبين وبين وهي إنما تحصل من العلم بتاريخ وفيات الرواة وولادتهم وأمثال ذلك، وكل منها داخل في علم أصول الحديث. اهـ وموضوعه: السند والمتن. وفائدته: معرفة المقبول من المردود وغير الصحيح من الحسن والحسن من الضعيف. وغرضه: صيانة الأحاديث من الكذب والاختلاق. وحكمه: أنه من فروض الكفاية إذا قام به البعض سقط عن الباقي فإن فرطت فيه الأمة أتمت كلها. وفضيلته: أنه من أشرف العلوم وأجلها وهو يتعلق بالذب عن حديث رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وسنته.

(2) قوله: [الصحابي] هو من لقي النبي صلى الله عليه وسلم مؤمناً به ومات على الإسلام، ولو تخللت ردة في الأصح. ("نخبة الفكر") قال الإمام **أَبُو حَنِيفَةَ** عَلَيْهِ

وفعله، وتقريره، وعلى قول التابعي⁽¹⁾، وفعله وتقريره:

المرفوع:

فما انتهى إلى النبي صلى الله عليه وسلم يقال له: «المرفوع»⁽²⁾.

الموقوف:

وما انتهى إلى الصحابي يقال له: «الموقوف»⁽³⁾ كما يقال: «قال أو

رحمة الرحمن في "المخطوطة" في أصول الحديث: الصحابة بالفتح. الأصحاب وهي في الأصل مصدر ذكره الجوهري، وقال في "النهاية": الصحابة جمع صاحب ولم يجمع فاعل على فعالة، فمعنى الصحابة المنسوب إلى الصحابة أعنى: الأصحاب.

(1) قوله: [التابعي] هو من لقي الصحابي مؤمناً به ومات على الإسلام، ولكن لا يشترط كونه مسلماً عند لقائه للصحابي بل يكفي إسلامه بعد ذلك.

(2) قوله: [المرفوع] لغةً: اسم مفعول من فعل «رفع» ضد «وضع»، كأنه سمي بذلك نسبتاً إلى صاحب المقام الرفيع، وهو النبي صلى الله عليه وسلم. اصطلاحاً: ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير أو صفة. ويتبين من التعريف أن أنواعه أربعة، وهي:

١... المرفوع القولي: مثلاً أن يقول الصحابي أو غيره: «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا».

٢... المرفوع الفعلي: مثلاً أن يقول الصحابي أو غيره: «فعل رسول الله كذا».

٣... المرفوع التقريري: مثلاً أن يقول الصحابي أو غيره: «فعل بحضرة النبي كذا». ولا يروي إنكاره لذلك الفعل.

٤... المرفوع الوصفي: مثلاً أن يقول الصحابي أو غيره: «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أحسن الناس خلقاً».

(3) قوله: [الموقوف] لغةً: اسم مفعول من «الوقف» كأن الراوي وقف بالحديث عند

فعل أو قرّر ابن عباس⁽¹⁾ أو عن ابن عباس موقوفاً أو موقوفاً على ابن عباس.

المقطع:

وما انتهى إلى التابعي يقال له: «المقطع»⁽²⁾.

الصحابي ولم يتابع سرد باقي سلسلة الإسناد. اصطلاحاً: ما أضيف إلى الصحابي من قول أو فعل أو تقرير. له ثلاثة أقسام: **الموقوف القولي**: كقول الراوي: «قال علي ابن أبي طالب رضي الله تعالى عنه: حدثوا الناس بما يعرفون، أتريدون أن يكذب الله ورسوله». (رواه البخاري) **الموقوف الفعلي**: «كقول البخاري: «وأما ابن عباس وهو متميم». (رواه البخاري في كتاب التيمم) **الموقوف التقريري**: كقول بعض التابعين مثلاً: «فعلت كذا أمام أحد الصحابة ولم ينكر عليّ» و**حكمه**: أن الأصل في الموقوف عدم الاحتجاج به؛ لأنه أقوال وأفعال صحابة، لكنها إن ثبتت، فإنها تقوي بعض الأحاديث الضعيفة؛ لأن حال الصحابة كان هو العمل بالسنة وهذا إذا لم يكن له حكم المرفوع، فهو حجة ك«المرفوع».

(1) هو عبد الله بن عباس بن عبد المطلب أبو العباس القرشي الهاشمي ابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم ولد بـ"مكة" ونشأ في بدء عصر النبوة فلزم رسول الله صلى الله عليه وسلم وروي عنه الأحاديث الصحيحة وشهد مع علي الجمل والصفين له في الصحيحين وغيرهما ١٦٦٠ حديثاً، قال ابن مسعود: «نعم! ترجمان القرآن ابن عباس»، قال عمرو بن دينار: «ما رأيت مجلساً كان أجمع لكل خير من مجلسه». ("أسد الغابة"، ٢٩٥/٣، "الأعلام"، ٩٥/٤)

(2) قوله: [المقطع] لغة: اسم مفعول من «قطع»، ضدّ «وصل». اصطلاحاً: ما أضيف إلى التابعي أو من دونه من قول أو فعل. له قسمان: (١) **المقطع القولي**: كقول الحسن البصري في الصلاة خلف المبتدع: «صلّ وعليه بدعته». (رواه البخاري) (٢) **المقطع الفعلي**: كقول إبراهيم بن محمد بن المنتشر: «كان مسروق يرخي الستر بينه وبين أهله ويقبل على صلاته ويخليهم وديناهم». **حكم الاحتجاج به**: أن

الحديث والأثر:

وقد خصّص بعضهم «الحديث» بـ«المرفوع» و«الموقوف»؛ إذ المقطوع يقال له: «الأثر»⁽¹⁾ وقد يطلق «الأثر» على «المرفوع» أيضاً، كما يقال: «الأدعية المأثورة لما جاء من الأدعية عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ». و«الطحاوي»⁽²⁾ سمّى كتابه المشتمل على بيان الأحاديث النبوية وآثار الصحابة بـ«شرح معاني الآثار». وقال السخاوي⁽³⁾: «إنّ للطبراني⁽⁴⁾

المقطوع لا يحتجّ به في شيء من الأحكام الشرعية أي: ولو صحّت نسبته لقائله؛ لأنه كلام أو فعل أحد المسلمين، لكن إن كانت هناك قرينة تدلّ على رفعه كقول بعض الرواة عند ذكر التابعي يرفعه مثلاً فيعتبر عندئذٍ له حكم المرفوع المرسل.

(1) قوله: [الأثر] لغة: بقية الشيء. اصطلاحاً: فيه قولان: هما: ١- هو مرادف للحديث أي: أنّ معناهما واحد اصطلاحاً. ٢- مغايرله: وهو ما أضيف إلى الصحابة والتابعين من أقوال أو أفعال.

(2) أحمد بن محمد بن سلامة أبو جعفر الطحاوي (ت ٥٣٢١هـ) فقيه انتهت إليه رئاسة الحنفية بمصر وتفقه على مذهب الشافعي، ثم تحول حنفياً من تصانيفه: «شرح معاني الآثار» في الحديث، «أحكام القرآن»، و«المختصر في الفقه». («الأعلام»، ١/٦٠٦).

(3) هو شمس الدين محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي (ت ٩٠٢هـ) عالم بالحديث والتفسير والأدب، له مؤلفات كثيرة، منها: «المقاصد الحسنة» في الحديث، «القول البديع» في أحكام الصلاة على الحبيب الشفيع. («الأعلام»، ١٩٤/٦).

(4) سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم اللخمي الطبراني (ت ٣٦٠هـ) حافظ محدث له من المؤلفات الكثيرة: «المعاجم الثلاثة»، «الكبير»، «الأوسط»، و«الصغير». («الأعلام»، ١٢١/٣، «معجم المؤلفين»، ١/٧٨٣).

كتاباً مسمّى بـ "تهذيب الآثار" مع أنّه مخصوص بالمرفوع، وما ذكر فيه من الموقوف فبطريق التبع والتطفّل».

الخبر والحديث:

و«الخبر»⁽¹⁾ و«الحديث» في المشهور بمعنى واحد، وبعضهم خصّ «الحديث» بما جاء عن النبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ والصحابة والتابعين،

(1) قوله: [الخبر] لغةً: النبأ، وجمعه: أخبار. اصطلاحاً: فيه ثلاثة أقوال: ١- مرادف للحديث: إي: أنّ معناه واحد اصطلاحاً. ٢- مغاير له: فالحديث ما جاء عن النبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، والخبر ما جاء عن غيره. ٣- أعمّ منه: أي: أنّ الحديث ما جاء عن النبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، والخبر ما جاء عنه أو عن غيره. ١٢

فائدة: قال الإمام رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى في «الخير عند علماء هذا الفن مرادف للحديث» ومحمد رحمة الله تعالى عليه قال: «الخير عند علماء هذا الفن مرادف للحديث» وقيل: «الحديث ما جاء عن النبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ والخبر ما جاء عن غيره» ومن ثمة قيل لمن يشتغل بالتواريخ وما شاكلها: «الإخباري» ولمن يشتغل بالسنة النبوية: «المحدّث» وقيل: «بينهما عموم وخصوص مطلق» فكل حديثٍ خيرٌ من غير عكس، انتهى كلامه. فعلى هذا بين الخبر والحديث لا اتحاد في المفهوم أو تغاير فيه مع التباين بينهما والعموم والخصوص مطلقاً. ويستفاد منه أيضاً أن الخبر في عرف علماء هذا الفن ليس بمقابل للإنشاء بل يشتمل بعضه، كـ«حديث ارحموا من في الأرض يرحمكم من في السماء» وغير ذلك من الأوامر والنواهي وغيرهما من الإنشاءات الواقعة في أحاديث رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وذلك؛ لأنه لو لم يصدق على تلك الأوامر والنواهي وغيرهما مع أنّ الحديث يصدق عليها، فلا يصح القول باتحادها ولا القول بأن الحديث أخصّ مطلق من الخبر وأنه ظهر لكن كلام «الخلاصة» والمنهل يدل على أن الخبر هاهنا مقابل للإنشاء كما هو المشهور في

و«الخبر» بما جاء عن أخبار الملوك والسلاطين والأيام الماضية، ولهذا يقال لمن يشتغل بالسنة: «محدّث»، ولمن يشتغل بالتواريخ: «أخباري».

والرفع قسماً⁽¹⁾: قد يكون «صريحاً» وقد يكون «حكماً»

القولبي الصريح:

أما صريحاً ففي القولبي، كقول الصحابي: «سمعت رسول الله صَلَّى الله عليه و سلم يقول كذا»، أو كقوله، أي: الصحابي أو قول غيره: «قال رسول الله صَلَّى الله عليه و سلم» أو «عن رسول الله صَلَّى الله عليه و سلم أنه قال: كذا».

القولبي الصريح:

وفي القولبي، كقول الصحابي: «رأيت رسول الله صَلَّى الله عليه و سلم فعل كذا» أو «عن رسول الله صَلَّى الله عليه و سلم أنه فعل كذا» أو عن الصحابي أو غيره مرفوعاً أو رفعه: «أنه فعل كذا».

التقريبي الصريح:

و في التقريبي أن يقول الصحابي أو غيره: «فعل فلان أو أحد بحضرة النبي صَلَّى الله عليه و سلم كذا، ولا يذكر إنكاره».

القولبي الحكمي:

وأما حكماً فكأخبار الصحابي الذي لم يخبر عن الكتب المتقدمة

سائر العلوم فارجع إليها، تدبّر. و«الأثر» قد يجيء في كلامهم بمعنى «الحديث»، والفقهاء يستعملونه في كلام السلف، وبالجملة قد اشتهر في ألسنتهم ثلاثة ألفاظ: «الحديث» و«الخبر» و«الأثر» لا بدّ فيهما هـ. («المخطوطة» في علم الحديث)

(1) قوله: [والرفع قسماً] وهذان قسماه الرئيسان. ١٢

ما لا مجال فيه للاجتهاد عن الأحوال الماضية، كأخبار الأنبياء أو الآتية كالملاحم⁽¹⁾ والفتن وأهوال يوم القيامة، أو عن ترتب ثواب مخصوص، أو عقاب مخصوص على فعل، فإنه لا سبيل إليه إلا السماع عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

الفعل الحكيم:

أو يفعل الصحابي ما لا مجال للاجتهاد فيه.

التقريبي الحكيم:

أو يخبر الصحابي بأنهم كانوا يفعلون كذا في زمان النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ لأنّ الظاهر اطلاعه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على ذلك، ونزول الوحي به، أو يقولون من السنة كذا؛ لأنّ الظاهر أنّ السنة سنة رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وقال بعضهم: «إنّه يحتمل سنة الصحابة وسنة الخلفاء الراشدين، فإنّ السنة تطلق عليه».

(1) قوله: [الملاحم] جمع «ملحم» أي: «الحروف الهائلة» في آخر الزمان.

الفصل الثاني في تعريف السند والمتن وعوارضهما

السند:

«السند»⁽¹⁾ طريق الحديث، وهو رجاله الذين رووه.

الإسناد:

و«الإسناد» بمعناه، وقد يجيء بمعنى ذكر السند والحكاية عن طريق المتن.

المتن:

ما انتهى إليه الإسناد⁽²⁾.

المتصل:

فإن لم يسقط راو من الرواة من اليقين، فالحديث «متصل»⁽³⁾، ويسمى عدم السقوط «اتصلاً».

(1) قوله: [السند] قال الإمام **أَبُو حَنِيفَةَ** عَلَيْهِ رَحْمَةُ الرَّحْمَنِ: بفتحين لغةً ما استندت إليه من حائظ أو غيره والمرتفع من الأرض أيضاً يقال: «فلان سند» أي: «اعتمد». واصطلاحاً: هو إخبار عن طريق المتن؛ لأن فيه رفعاً للحديث؛ ولأن اعتماد الحفاظ عليه. («المخطوطة» في علم أصول الحديث)

(2) قوله: [ما انتهى إليه الإسناد] مثاله: ما أخرجه «البخاري» و«مسلم» و«أبو داود» (واللفظ لأبي داود) حدثنا سليمان بن حرب، حدثنا حماد الأيوب، عن نافع، عن ابن عمر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا تمنعوا إماء الله مساجد الله»، فقوله: «حدثنا سليمان بن حرب، حدثنا حماد الأيوب، عن نافع، عن ابن عمر» هو السند، وقوله: «لا تمنعوا إماء الله مساجد الله» هو المتن.

(3) قوله: [متصل] لغةً: اسم فاعل من «اتصل» ضد «القطع»، ويسمى هذا النوع «الموصول»

المنقطع:

وإن سقط واحد أو أكثر فالحديث «منقطع»⁽¹⁾، وهذا السقوط «انقطاع».

المعلق:

و«السقوط» إما أن يكون من أوّل السند ويسمّى «معلقاً»⁽²⁾، وهذا الإسقاط «تعليقاً»، والساقط قد يكون واحداً، وقد يكون أكثر، وقد

أيضاً. واصطلاحاً: ما سلم سنده من سقوط فيه، بحيث يكون كلّ رجاله سمع ذلك المتصل المروي من الذي رواه عنه، وفي «الوسيط»: هو ما اتصل إسناده مرفوعاً كان أو سقوطاً على من كان. مثال المتصل المرفوع: «مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن أبيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال كذا... إلخ». ومثال المتصل الموقوف: «مالك عن نافع عن ابن عمر أنه قال كذا... إلخ». واعلم أن المثاليين المذكورين للحديث المتصل، لكنّ الفرق بينهما: أن السند الأول انتهى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، والثاني إلى الصحابي، ولذلك سمّي الأول: «متصلاً»، والثاني: «موقوفاً».

(1) قوله: [منقطع] لغةً: اسم الفاعل من «الانقطاع»، ضد «الاتصال». اصطلاحاً: هو ما سقط من وسط إسناده رجل، وقد يكون الانقطاع في موضع واحد، وقد يكون في أكثر من موضع. حكمه: المنقطع ضعيف بالاتفاق بين العلماء، وذلك للجهل بحال الراوي المحذوف.

(2) قوله: [معلقاً] لغةً: اسم مفعول من «علق» الشيء بالشيء أي: ناطه وربطه به وجعله معلقاً، وسمّي هذا السند «معلقاً» بسبب اتصاله بجهة العليا فقط، وانقطاعه من الجهة العليا، فصار كالشيء المعلق بالسقف ونحوه. اصطلاحاً: ما حذف من مبدأ إسناده راوٍ فأكثر على التوالي. من صورته: أن يحذف جميع السند ثم يقال

يحذف تمام السند، كما هو عادة المصنِّفين يقولون: «قال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ».

تعليقات البخاري:

والتعليقات كثيرة في تراجم "صحيح البخاري"، ولها حكم الاتصال؛ لأنه التزم في هذا الكتاب أن لا يأتي إلا بـ«الصحيح»، ولكنها ليست في مرتبة مسانيد، إلا ما ذكر منها مسنداً في موضع آخر من كتابه.

حكم التعليق بصيغة المعلوم والمجهول:

وقد يفرق فيها بأن ما ذكر بصيغة الجزم والمعلوم، كقوله: «قال فلان أو ذكر فلان» دلّ على ثبوت إسناده عنده فهو صحيح قطعاً، وما ذكره بصيغة التمرّيب والمجهول «قيل» و«يُقال» و«ذُكر»، ففي صحته عنده كلام، ولكنه لما أورده في هذا الكتاب كان له أصل ثابت، ولهذا قالوا: «تعليقات البخاري⁽¹⁾ متصلة صحيحة».

مثلاً: «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا... إلخ»، ومنها أن يحذف كل الإسناد إلا الصحابي أو إلا الصحابي والتابعي. مثاله: ما أخرجه البخاري في مقدمة باب ما يذكر في الفخذ: وقال أبو موسى: «غطى النبي صلى الله عليه وسلم ركبتيه حين دخل عثمان»، فهذا حديث معلق؛ لأن البخاري حذف جميع إسناده إلا الصحابي وهو أبو موسى الأشعري. حكمه: أنه مردود؛ لأنه فقد شرطاً من شروط القبول وهو اتصال السند وذلك بحذف راوٍ أو أكثر من إسناده مع عدم علمنا بحال ذلك المحذوف. تنبيه: حكم المعلقات التي ما وجد في كتاب التزم صحته كالصحيحين فهذا له حكم خاص، كما ذكره المحقق.

(1) قوله: [تعليقات البخاري] جملة معلقات ما في "البخاري" ستون ومئة حديثاً. ١٢

المرسل :

وإن كان السقوط من آخر السند، فإن كان بعد التابعي فالحديث «مرسل»⁽¹⁾، وهذا الفعل «إرسال» كقول التابعي: «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم»، وقد يجيء عند المحدثين «المرسل» و«المنقطع» بمعنى،

(1) قوله: [مرسل] لغةً: هو اسم مفعول من «أرسل» بمعنى: أطلق، فكأن المرسل أطلق الإسناد ولم يقيده براوٍ معروف. اصطلاحاً: هو ما سقط من آخر إسناده من بعد التابعي. صورته: أن يقول التابعي سواء كان صغيراً أم كبيراً: «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا أو فعل كذا أو فعل بحضرة». مثاله: ما أخرجه مسلم في صحيحه، قال: «حدثني محمد بن رافع ثنا حجين ثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن المزابنة». فسعيد بن المسيب تابعي كثير كبير روي، وهذا الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم بدون أن يذكر الوساطة بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم، فقد أسقط من إسناده هذا الحديث آخره وهو من بعد التابعي. حكمه: المرسل ضعيف مردود في الأصل لفقده شرطاً من شروط المقبول، وهو اتصال السند وللجهل بحال الراوي المحذوف لاحتمال أن يكون المحذوف غير صحابي. تنبيهه (١): مراسيل الصحابة مقبولة، معمول بها عند أهل العلم، كمثاله: قول عائشة رضي الله تعالى عنها... «أول ما بدى به رسول الله صلى الله عليه وسلم من الوحي الرويا الصالحة... إلخ»، فعائشة لم تدركي القصة. تنبيهه (٢): أن أكثر أهل العلم يجعلون أحاديث الصحابي الذي لم يميز على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم كحكم مراسيل كبار التابعين، وفي هذا الحال يحتمل أن يكون ضعيفاً، وعند جمهور المحدثين وكثير من أصحاب الأصول والفقهاء ضعيف مردود أيضاً، وجحة هولاء هو الجهل بحال الراوي

والاصطلاح الأول أشهر.

حكم المرسل :

وحكم المرسل «التوقف» عند جمهور العلماء؛ لأنه لا يدرى أن الساقط ثقة أو لا؛ لأنَّ التابعي قد يروي عن التابعي، وفي التابعين ثقات وغير ثقات، وعند أبي حنيفة ومالك «المرسل مقبول مطلقاً»، وهم يقولون: «إنما أرسله لكمال الوثوق والاعتماد؛ لأنَّ الكلام في الثقة ولو لم يكن عنده صحيحاً لم يرسله»، ولم يقل: «قال رسول الله صلى الله عليه و سلم»، وعند الشافعي⁽¹⁾.

المحذوف لاحتمال أن يكون غير صحابي. وعند الأئمة الثلاثة - أبو حنيفة ومالك وأحمد في المشهور عنه - وطائفة من العلماء صحيح يحتج به بشرط أن يكون المرسل ثقةً ولا يرسل إلا عن ثقة، وحجتهم أن التابعي الثقة لا يستحل أن يقول: «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم» إلا إذا سمعه من ثقة.

(1) هو أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان، الشافعي، الحجازي، المكي، فقيه، أصولي، مجتهد، محدث، حافظ، أحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة، وإليه تنسب الشافعية، إنَّ هذا الرجل لم يظهر مثله في علماء الإسلام، في فقه الكتاب والسنة، يقول أحمد بن حنبل: «لو لا الشافعي ما عرفنا فقه الحديث». قال أبو عبيد: «ما رأيت أحداً أعقل من الشافعي»، وكذا قال يونس بن عبد الأعلى، حتى إنَّه قال: «لو جُمعت أمة لوسَّعهم عقله»، قال معمر بن شبيب: «سمعت المأمون يقول: «قد امتحنت محمد بن إدريس في كلِّ شيء، فوجدته كاملاً». ومات ليلة الجمعة ودفن يوم الجمعة بعد العصر آخر يوم من رجب سنة (ت ٢٠٤هـ). ومن تصانيفه: "المسند" في الحديث، "أحكام القرآن"، "اختلاف الحديث"، "إثبات النبوة والردّ على البراهمة"، و"المسبوط" في الفقه، وغير ذلك. (انظر "معجم المؤلفين"،

إن اعتضد⁽¹⁾ بوجه آخر مرسل أو مسند وإن كان ضعيفاً قبل، وعن أحمد⁽²⁾ قولان: وهذا كله إذا علم أن عادة ذلك التابعي أن لا يرسل إلا عن الثقات، وإن كانت عادته أن يرسل عن الثقات وعن غير الثقات. فحكمه: التوقف بالاتفاق كذا قيل، وفيه تفصيل أزيد من ذلك، ذكره السخاوي في "شرح الألفية".

المعضل:

وإن كان السقوط من أثناء الإسناد، فإن كان الساقط اثنين متواليين يسمّى «مُعْضَلًا»⁽³⁾ بفتح الضاد.

١١٦/٣، و"سير أعلام النبلاء"، ٣٧٧/٨-٤٢٢، و"مسند الإمام الشافعي"، ص٤/٣.

(1) قوله: [اعتضد] به: استعان به وتقوى.
 (2) هو الإمام حقاً، وشيخ الإسلام صدقاً، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني المروزي ثم البغدادي، أحد إمام الأئمة الأربعة، صاحب المذهب الحنبلي، ولد في ربيع الأول سنة ١٦٤هـ. وكان الإمام أحمد فقيهاً، مجتهداً، محدثاً، ومفسراً وأتم عقلاً وأشدّ تقوى. وقال عبد الرزاق: «ما رأيت أحداً أفقه ولا أروع من أحمد بن حنبل». وكان ينام نومة خفيفة بعد العشاء، ثم يقوم إلى الصباح يصلي ويدعو. وتوفي ببغداد ثلاث عشرة ليلة بقيت من ربيع الأول سنة ٢٤١هـ. من تصانيفه الكثيرة: "المسند" و"كتاب الزهد"، و"المعرفة والتعليل" وغير ذلك. (انظر "هدية العارفين"، ٤٨/٥، "معجم المؤلفين"، ٢٦١/١، "سير أعلام النبلاء"، ٤٣٤/٩ - ٥٤٧).

(3) قوله: [معضلاً] لغة: اسم مفعول من «أعضله» بمعنى: أعياه. مثاله: ما رواه الحاكم في «معرفة علوم الحديث» بسنده إلى القعني: «عن مالك أنه بلغه أن أبا هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «للملوك طعامه وكسوته بالمعروف ولا

المنقطع:

وإن كان واحداً أو أكثر من غير موضع واحد يسمّى «منقطعاً»⁽¹⁾ وعلى هذا يكون المنقطع قسماً من «غير المتصل»، وقد يطلق «المنقطع»

يكلف من العمل إلا ما يطبق» هذا معضل عن مالك أعضله هكذا في "المؤطا"، هذا الحديث معضل؛ لأنه يسقط منه اثنان متواليان بين مالك وأبي هريرة وقد عرفنا أنه سقط منه اثنان متواليان من رواية الحديث خارج "المؤطا" هكذا... «عن مالك عن محمد بن عجلان عن أبيه عن أبي هريرة». **وحكم المعضل:** أنه حديث ضعيف، وهو أسوأ حالاً من «المرسل» و«المنقطع» لكثرة المحذوفين من الإسناد، وهذا الحكم على المعضل بالاتفاق بين العلماء.

(1) قوله: [منقطعاً] يعني: أن كل إسناد انقطع من أي مكان كان، سواء كان الانقطاع من أول الإسناد أو من آخره أو من وسطه، فيدخل فيه «المرسل» و«المعلق» و«المعضل»، لكن علماء المصطلح المتأخرة خصوا المنقطع بما لم تنطبق عليه صورة المرسل أو المعلق أو المعضل، وكذلك كان استعمال المتقدمين في الغالب، ولذلك قال النووي: «وأكثر ما يستعمل في رواية من دون التابعي عن الصحابي كمالك عن ابن عمر». مثاله: ما رواه عبد الرزاق عن الثوري عن أبي إسحق عن زيد بن يثيع عن حذيفة مرفوعاً: «إن وليتموها أبا بكر فقوي أمين» أخرجه أحمد والبخاري والطبراني في "الأوسط" بمعناه، فقد سقط من هذا الإسناد رجل من وسطه وهو "شريك" سقط من بين الثوري وأبي إسحق؛ إذ أن الثوري لم يسمع الحديث من أبي إسحق مباشرة، وإنما سمعه من شريك وشريك سمعه من أبي إسحق فهذا الانقطاع لا ينطبق عليه إسم المرسل ولا المعلق ولا المعضل فهو منقطع. حكمه: ضعيف بالاتفاق بين العلماء، وذلك للجهل بحال الراوي المحذوف.

بمعنى غير المتصل مطلقاً شاملاً لجميع الأقسام. وبهذا المعنى يجعل مقسماً (أي: لا يكون قسماً واحداً، بل يشتمل على جميع أقسام الانقطاع).

طريق معرفة الانقطاع :

ويعرف الانقطاع وسقوط الراوي بمعرفة عدم الملاقاة بين الراوي والمروي عنه، إمّا بعدم المعاصرة أو عدم الاجتماع والإجازة عنه بحكم علم التاريخ المبين لمواليد الرواة ووفياتهم وتعيين أوقات طلبهم وارتحالهم، وبهذا صار «علم التاريخ» «أصلاً» و«عمدة» عند المحدثين.

المدلس :

ومن أقسام المنقطع «المدلس»⁽¹⁾، بضمّ الميم وفتح اللام المشددة يقال لهذا الفعل: «التدليس» ولفاعله: «مدلس» بكسر اللام.

(1) قوله: [المدلس] اصطلاحاً: إخفاء عيب في الاسناد وتحسين لظاهره. له قسمان رئيسيان هما: تدليس الإسناد وتدليس الشيوخ. ١- تدليس الإسناد: أن يروي الراوي عن من قد سمع منه ما لم يسمعه منه موهماً أنه سمعه منه كأن يقول عن فلان أو قال أو نحو ذلك. مثاله: ما أخرجه الحاكم بسنده إلى علي بن خنثم قال: «قال لنا ابن عيينة: عن الزهري، فقبل له: سمعته من الزهري؟ فقال: لا، ولا ممن سمعه من الزهري، حدثني عبد الرزاق عن معمر عن الزهري» ففي هذا المثال أسقط ابن عيينة اثنين بينه وبين الزهري. حكمه: مكروه جداً، ذمه أكثر العلماء وكان شعبة من أشدهم ذمّاً له، فقال فيه أقوالاً منها: التدليس أخو الكذب. ٢- تدليس الشيوخ: هو أن يروي الراوي عن شيخ حديثاً سمعه منه فيسميه أو يكتبه أو ينسبه أو يصفه بما لا يعرف به كي لا يعرف. مثال: قول أبي بكر بن مجاهد أحد أئمة القراء حدثنا عبد الله بن أبي عبد الله، يريد به أبا بكر بن أبي داود السجستاني.

تعريف التدليس اصطلاحاً:

وصورته أن لا يسمّى الراوي شيخه الذي سمعه منه، بل يروي عنّ فوّه بلفظ يوهم السماع ولا يقطع كذباً، كما يقول: «عن فلان وقال فلان».

تعريف التدليس لغة:

والتدليس في اللغة «كتمان عيب السلعة في البيع»، وقد يقال: إنّه مشتقّ من «الدلس» وهو اختلاط الظلام واشتداده.

وجه التسمية به:

سمّي به لاشتراكهما في الخفاء.

حكم المدلس:

قال الشيخ: «وحكم من ثبت عنه التدليس أنه لا يقبل منه إلا إذا صرح بالتحديث».

حكم التدليس:

قال الشمني⁽¹⁾: «التدليس حرام عند الأئمة»، روي عن وكيع أنه قال: «لا يحل تدليس الثوب فكيف بتدليس الحديث»، وبالغ شعبة في ذمه.

حكمه: كراهته أخف من تدليس الإسناد.

(1) أحمد بن محمد بن محمد التميمي الدارمي القسطنطيني الأصل، ويعرف بالشُّمّني (تقي الدين، أبو العباس) مفسر، محدث، فقيه، أصولي، متكلم، نحوي، (ت872هـ) من تصانيفه: "أوفق المسالك لتأدية المناسك"، شرح نظم "نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر" في علوم الحديث وسمّاه "العالي الرتبة شرح نظم النخبة". ("معجم المؤلفين"، 292/1، "هدية العارفين"، 1/534).

حكم رواية المدلس :

وقد اختلف العلماء في قبول رواية المدلس، فذهب فريق من أهل الحديث⁽¹⁾ والفقه إلى أن التدليس جرح، وأن من عرف به، لا يقبل حديثه مطلقاً، وقيل: يقبل، وذهب الجمهور إلى قبول تدليس من عرف أنه لا يدلس إلا عن ثقة كـ«ابن عيينة»⁽²⁾ وإلى ردّ من كان يدلس عن الضعفاء وغيرهم حتى ينصّ على سماعه بقوله: «سمعت» أو «حدثنا» أو «أخبرنا».

أسباب التدليس :

(1) قوله: [أهل الحديث] من اشتغل بالسنة، وهم أئمة الحديث كـ«الإمام البخاري» و«الإمام المسلم»، وليس المراد هنا بـ«أهل الحديث» فرقة من المبتدعة طائفة من أعداء التقليد للأئمة الأربعة في شبه القارة الهندية الباكستانية يسمون أنفسهم المؤخدين، وينكرون فضائل الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، وتصرفات الأولياء الكاملين والأئمة المجتهدين رحمهم الله المبين، حتى قال إمامهم النواب صديق حسن خان البوفالي: إن الإمام أباحنيفة لم يكن عالماً حق العلم بلغة العرب ولسانهم. (أبجد العلوم، ١٢٢/٣) ويحكمون على عامة المسلمين بالكفر والشرك، وفي هذا الزمان ينتحلون بمذهب الشيخ عبد الوهاب النجدي لجلب المنافع المادية، وهم يتحاشون عن الانتساب إلى إمام من الأئمة الأربعة ويسميهم أهل السنة والجماعة غير المقلدين.

(2) هو أبو محمد سفيان بن عيينة بن ميمون الكوفي المكي (ت ١٩٨ هـ). كان حافظاً ثقة، واسع العلم كبير القدر، قال الشافعي: «لولا مالك وسفيان لذهب علم الحجاز». قال علي بن حرب: «كنت أحب أن لي جارية في غنج ابن عيينة إذا حدّثت»، من كتبه: «الجامع» في الحديث، و«كتاب في التفسير». (الأعلام، ١٠٥/٣، «هدية العارفين»، ٣٨٧/٥).

والباعث على التدليس قد يكون لبعض الناس غرض فاسد، مثل إخفاء السماع من الشيخ لصغر سنه أو عدم شهرته وجاهه عند الناس.

تدليس الأكابر:

والذي وقع من بعض الأكابر ليس لمثل هذا، بل من جهة وثوقهم بصحة الحديث واستغناء بشهرة الحال، قال الشمني: «يحتمل أن يكون قد سمع الحديث من جماعة من الثقات وعن ذلك الرجل»، فاستغنى بذكره عن ذكر أحدهم أو ذكر جميعهم لتحقيقه بصحة الحديث فيه كما يفعل المرسل.

المضطرب:

وإن وقع في إسناد أو متن اختلاف من الرواة بتقديم و تأخير، أو زيادة و نقصان، أو إبدال راو مكان راو آخر أو متن مكان متن أو تصحيف في أسماء السند أو أجزاء المتن أو باختصار أو حذف أو مثل ذلك فالحديث «مضطرب»⁽¹⁾.

(1) قوله: [مضطرب] لغةً: هو اسم فاعل من «الاضطراب» وهو اختلال الأمر وفساد نظامه، وأصله من اضطراب الموج، إذا كثرت حركته وضرب بعضه بعضاً. اصطلاحاً: ما روي على أوجه مختلفة متساوية في القوة. أي: هو الحديث الذي يروى على أشكال مختلفة متعارضة متدافعة بحيث لا يمكن التوفيق بينهما أبداً، وتكون جميع تلك الروايات متساوية في القوة من جميع الوجوه بحيث لا يمكن ترجيح إحداها على الأخرى بوجه من وجوه الترجيح. وينقسم المضطرب بحسب موقع الاضطراب فيه إلى قسمين: ١- مضطرب السند ومثاله: حديث أبي بكر رضي الله تعالى عنه: «أنه قال: يا رسول الله! أراك شبت، قال شيبتي هود وأخواتها». قال الدار قطني: «هذا مضطرب»، فإنه لم يرو إلا من طريق أبي إسحق،

حكم المضرب من الروايات:

فإن أمكن الجمع فيها وإلا فالتوقف.

المدرج:

وإن أدرج الراوي كلامه أو كلام غيره من صحابي أو تابعي مثلاً لغرض من الأغراض كـ«بيان اللغة» أو «تفسير للمعنى» أو «تقييد للمطلق» أو نحو ذلك فالحديث «مدرج»⁽¹⁾.

وقد اختلف عليه فيه على نحو عشرة أوجه، فمنهم من رواه مرسلًا، ومنهم من رواه موصولًا، ومنهم من جعله من مسند أبي بكر، ومنهم من جعله من مسند سعد، ومنهم من جعله من مسند عائشة وغير ذلك، ورواته ثقات لا يمكن ترجيح بعضهم على بعض، والجمع معتذر. ٢- مضرب المتن: ومثاله رواه الترمذي عن شريك عن أبي حمزة عن الشعبي عن فاطمة بنت قيس رضي الله تعالى عنها: «قلت سئل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عن الزكاة، فقال: «إن في الحال لحقاً سوى الزكاة»، ورواه ابن ماجة من هذا بلفظ: «ليس في المال حق سوى الزكاة»، قال العراقي: «فهذا اضطراب لا يحتمل التاويل». وحكمه: أنه حديث ضعيف. («الوسيط»)

(1) قوله: [مدرج] لغة: هو اسم مفعول من «أدرج» والإدراج في اللغة: أن يدخل في الشيء ما ليس منه. اصطلاحاً: هو الحديث الذي زيد فيه ما ليس منه في السند أو في المتن. له قسمان: مدرج الإسناد ومدرج المتن. ١- مدرج الإسناد: هو ما غير سياق إسناده. مثاله: قصة ثابت بن موسى الزاهد في روايته: «من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار»، وأصل القصة أن ثابت بن موسى دخل على شريك بن عبد الله القاضي عن جابر قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم...»، وسكت ليكتب المستملي، فلما نظر إلى ثابت قال: «من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار» وقصد بذلك ثابتاً لزهده، وورعه، فظن ثابت أنه متن ذلك الإسناد فكان

تنبيه الرواية بالمعنى:

وهذا المبحث ينجر إلى رواية الحديث ونقله بالمعنى، وفيه اختلاف، فالأكثر على أنه جائز ممن هو عالم بالعربية وماهر في أساليب الكلام وعارف بخواص التراكيب ومفهمات الخطاب لئلا يخطئ بزيادة ونقصان، وقيل: «جائز في مفردات الألفاظ دون المركبات»، وقيل: «جائز لمن استحضر ألفاظه حتى يتمكن من التصرف فيه»، وقيل: «جائز لمن يحفظ معاني الحديث ونسي ألفاظها للضرورة في تحصيل الأحكام»، وأما من استحضر الألفاظ فلا يجوز له لعدم الضرورة وهذا الخلاف في الجواز وعدمه.

رواية اللفظ أولى:

أما أولوية رواية اللفظ من غير تصرف فيها، فمتفق عليه لقوله صلى الله عليه وسلم: «نضر الله امرء سمع مقالتي فوعاها فأذاها كما سمع» الحديث والنقل بالمعنى واقع في الكتب الستة وغيرها.

يحدث به. ٢- مدرج المتن: هو أن يقع في المتن كلام ليس منه فتارة يكون في أوله وتارة في أثنائه وتارة في آخره وهو الأكثر. ومثاله: حديث أبي هريرة مرفوعاً «لعبد المملوك أجران، والذي نفسي بيده لولا الجهاد في سبيل الله والحج وبرّ أمي لأحببت أن أموت وأنا مملوك». فقوله: «والذي نفسي بيده... إلخ» من كلام أبي هريرة؛ لأنه يستحيل أن يصدر ذلك منه صلى الله عليه وسلم؛ لأنه لا يمكن أن يتمنى الرق؛ ولأن أمه لم تكن موجودة حتى يبرّها. حكمه: الإدراج بإجماع العلماء من المحدثين والفقهاء وغيرهم، ويستثنى من ذلك ما كان لتفسير غريب، فإنه غير ممنوع، ولذلك فعله الزهري وغيره من الأئمة.

العنينة:

والعنينة⁽¹⁾ رواية الحديث بلفظ «عن فلان» «عن فلان».

المعنعن:

والمعنعن حديث روي بطريق العنينة.

شروط العنينة:

ويشترط في العنينة «المعاصرة».....

(1) قوله: [العنينة] لغةً: اسم مفعول من «عنعن» بمعنى قال: «عن عن». اصطلاحاً: هو الذي يقال في سنده: «فلان عن فلان» من غير تصريح بالسماع والتحديث. مثاله: ما رواه ابن ماجه قال: حدثنا عثمان بن أبي شيبة ثنا معاوية بن هشام ثنا سفيان عن أسامة بن زيد عن عثمان عروة عن عائشة: قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إن الله وملئكته يصلون على ميامن الصفوف». رواه ابن ماجه. حكمه: قال بعض النقاد والمحدثين عن حكمه أنه من قبل المرسل المنقطع لذلك لا يحتج به إلى أن ظهر اتصال سنده بالتصريح بصيغ السماع وغيره، لكن الجماهير من أصحاب الحديث والفقه والأصول، قالوا: إنه متصل بشروط، اتفقوا على أنه لا بد منهما - ومذهب مسلم رحمه الله الاكتفاء بهما - فهما: ١- أن لا يكون المعنعن مدلساً. ٢- أن يمكن لقاء بعضهم بعضاً، أي: لقاء المعنعن بمن عنعن عنه. وأما الشروط التي اختلفوا في اشتراطها زيادة على الشرطين السابقين هي: ١- ثبوت اللقاء: وهو قول البخاري وابن المديني والمحققين. ٢- طول الصحبة: وهو قول أبي المظفر السمعاني. ٣- معرفته بالرواية عنه: وهو قول أبي عمرو الداني. تنبيهه: قال أكثر العلماء على أن المعنعنات التي في الصحيحين منزلة السماع، إما لمجيئها بوجه آخر بالتصريح بالسماع، أو تكون البعض لا يدل على ثقة، أو لوقوعها من جهة بعض النقاد المحدثين سماع المعنعن لها.

عند مسلم⁽¹⁾، و«اللقبي» عند البخاري⁽²⁾، و«الأخذ» عند قوم آخرين ومسلم ردّ على الفريقين أشدّ الردّ وبالغ فيه، و«عنينة المُدلس» غير مقبول.

المسند:

وكل حديثٍ مرفوعٍ سنده متصلٌ فهو «مسند»، هذا هو المشهور المُعتمد عليه، وبعضهم يُسمّى كل متصل «مسنداً»، وإن كان موقوفاً أو مقطوعاً، وبعضهم يُسمّى المرفوع «مسنداً»، وإن كان مرسلًا أو معضلاً أو منقطعاً.

حافظ من أئمة المحدثين، إمام جليل، فقيه، من خاصّة تلاميذ البخاري، من مصنفاته: "الصحيح" و"الكني والأسماء" و"التمييز" و"الطبقات" وغير ذلك.

(«الأعلام»، ٢٢١/٧)

(1) الإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ). إمام جليل حافظ

الحديث من أئمة الحديث الكبار، من تصانيفه: "الأدب المفرد" في

الحديث، "أسماء الصحابة"، "التاريخ الصغير" وغير ذلك.

(«هدية العارفين» ١٦/٢، "وفيات الأعيان"، ٤٠/٤-٤٢)

الفصل الثالث في الشاذ والمنكر والمعلل والاعتبار

ومن أقسام الحديث: «الشاذ» و«المنكر» و«المعلل».

الشاذ لغة:

والشاذ في اللغة «من تفرد من الجماعة وخرج منها».

الشاذ اصطلاحاً:

وفي الاصطلاح «ما روي مخالفاً لما رواه الثقات»⁽¹⁾، فإن لم يكن رواته ثقة فهو «مردود»، وإن كان ثقة فسبيله الترجيح بمزيد حفظ وضبط أو كثرة عدد ووجوه آخر من ترجيحات.

(1) قوله: [الثقات] اعلم أن «الشذوذ» يقع في السند كما يقع في المتن أيضاً. مثال الشذوذ في السند: ما رواه الترمذي والنسائي وابن ماجه من طريق ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن عوسجة عن ابن عباس «أن رجلاً توفي على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولم يدع وارثاً إلا مولى هو أعتقه» وتابع ابن عيينة على وصله ابن جريج وغيره، وخالفهم حماد بن زيد فرواه عن عمرو بن دينار عن عوسجة، ولم يذكر ابن عباس، ولذا قال أبو حاتم: «المحفوظ حديث ابن عيينة» فحماد بن زيد من أهل العدالة والضبط ومع ذلك، فقد رجح أبو حاتم رواية من هم أكثرهم عدداً منه. مثال الشذوذ في المتن: ما رواه أبو داود والترمذي من حديث عبد الواحد بن زياد عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً: «إذا صلى أحدكم الفجر فليضطجع عن يمينه». قال البيهقي خالف عبد الواحد العدد الكثير في هذا، فإن الناس إنما رووه من فعل النبي صلى الله عليه وسلم، لا من قوله، وانفرد عبد الواحد من بين الثقات أصحاب الأعمش بهذا اللفظ. وحكم الشاذ: أنه حديث مردود.

المحفوظ:

فالراجح يُسَمَّى «محفوظاً»⁽¹⁾ والمَرْجُوح «شاذاً».

الْمُنْكَرُ:

والمُنْكَرُ «حديث رواه ضعيف مخالف لمن⁽²⁾ هو⁽³⁾ أضعف منه».

المَعْرُوفُ:

ومقابلته «المعروف»⁽⁴⁾.

حكم المعروف والمنكر والشاذ والمحفوظ:

فالمُنْكَرُ والمَعْرُوفُ كلاهما ضعيف، وأحدهما أضعف من الآخر،

وفي الشاذ والمحفوظ قويا أحدهما أقوى من الآخر، و«الشاذ» و«المنكر»

(1) قوله: [محفوظاً] ويقابل الشاذ «المحفوظ» وهو: «ما رواه الأوثق مخالفاً لروايته الثقة». ومثاله: هو المثالان المذكوران في الشاذ. وحكمه: «أنه حديث مقبول».

(2) قوله: [لمن] أي: مخالف لما رواه الثقة.

(3) قوله: [هو] أي: راوٍ ضعيف أضعف من الثقة.

(4) قوله: [المعروف] هو اسم مفعول من «عرف». اصطلاحاً: ما رواه الثقة مخالفاً لما رواه الضعيف. مثاله: فهو المثال الثاني مرّ في «المنكر»، لكن من طريق الثقات الذين رووه موقوفاً على ابن عباس؛ لأنّ أبي حاتم قال: بعد أن ساق حديث حُبَيْب المرفوع وهو منكر؛ لأنّ غيره من الثقات رواه عن أبي داود وهو المعروف. مثاله: ما رواه ابن أبي حاتم من طريق حُبَيْب بن حبيب الزيات عن أبي إسحق عن العيّاز بن حريث عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «من أقام الصلاة وآتى الزكاة وحج البيت وقام قرئ الضيف دخل الجنة». قال أبو حاتم: لأنّ غيره من الثقات رواه عن أبي إسحق موقوفاً وهو المعروف. ("نخبة الفكر")

مرجوحان، و«المحفوظ» و«المعروف» راجحان.

تعريف آخر للشاذ:

وبعضهم لم يشترطوا في الشاذ والمنكر قيد المخالفة لراو آخر قوياً كان أو ضعيفاً. وقالوا: «الشاذ» ما رواه الثقة، وتفرّد به، ولا يوجد له أصل موافق ومعاضد له، وهذا صادق على فرد ثقة صحيح.

تعريف ثالث للشاذ:

وبعضهم لم يعتبروا الثقة ولا المخالفة.

تعريف آخر للمنكر:

وكذلك المنكر لم يخصوه بالصورة المذكورة، وسَمُّوا حديث المطعون بفسق أو فرط غفلة وكثرة غلط منكر، وهذه اصطلاحات لا مشاحة⁽¹⁾ فيها.

المعلل:

والمعلل⁽²⁾ بفتح اللام، إسناد فيه علل وأسباب غامضة خفية قاذحة

(1) قوله: [مشاحة] من باب «مفاعلة» أي: لا مناقشة ولا منازعة فيه.

(2) قوله: [المعلل] لغةً: اسم مفعول من «أعلّه» بكذا فهو «معلل» وهو القياس الصرفي المشهور وهو اللغة الفصيحة، لكن التعبير بـ «المعلل» من أهل الحديث جاء على غير المشهور في اللغة، ومن المحدثين من عبر عنه بـ «المعلول» وهو ضعيف مردول عند أهل العربية واللغة؛ لأن اسم المفعول من الرباعي لا يكون على وزن مفعول. تعريفه الاصطلاحي: هو الحديث الذي أُطّلع فيه على علة تقدح في صحته مع أنّ الظاهر السلامة منها. فائدة: اعلم أنّ معرفة علل الحديث من أجل علوم الحديث وأدقها؛ لأنه يحتاج إلى كشف العلل الغامضة الخفية التي لا تظهر إلا للجهاذة في

في الصحة يتنبه لها الحذاق المهرة⁽¹⁾ من أهل هذا الشأن، كإرسال في الموصول ووقف في المرفوع ونحو ذلك، قد يقتصر عبارة المُعَلَّل بكسر اللام عن إقامة الحجة على دعواه كـ«الصرفي في نقد الدينار والدرهم».

المتابع:

وإذا روى راو حديثاً وروى راو آخر حديثاً موافقاً له، يسمّى هذا الحديث «متابعاً»⁽²⁾، بصيغة اسم الفاعل، وهذا معنى ما يقول المحدثون: «تابعه فلان»، وكثيراً ما يقول البخاري في صحيحه ويقولون: «وله متابعات».

فائدة المتابعة:

والمتابعة يوجب التقوية والتأييد، ولا يلزم أن يكون المتابع مساوياً في المرتبة للأصل، وإن كان دونه يصلح للمتابعة.

درجات المتابعة:

والمتابعة قد يكون في نفس الراوي، وقد يكون في شيخ فوقه، والأوّل أتمّ وأكمل من الثاني؛ لأن الوهن في أوّل الإسناد أكثر وأغلب.

منى يستعمل مثله:

والمتابع إن وافق الأصل في اللفظ والمعنى، يقال: «مثله».

علوم الحديث، وإنما يتمكّن منه ويقوى على معرفته أهل الحفظ والخبرة، والفهم الثاقب، ولهذا لم يخصّ عمارة إلا القليل من الأئمة كابن المديني وأحمد والبخاري وأبي حاتم والدارقطني.

(1) قوله: [المهّرة] جمع ماهر.

(2) قوله: [متابعاً] له نوعان: ١- متابعة تامّة: وهي أن تحصل المشاركة للراوي من أوّل الإسناد. ٢- متابعة قاصرة: وهي أن تحصل المشاركة للراوي في أثناء الإسناد.

استعمال نحوه :

وإن وافق في المعنى دون اللفظ، يقال: «نحوه».

شرط المتابعة :

ويشترط في المتابعة «أن يكون الحديثان من صحابي واحد».

الشاهد :

وإن كانا من صحابين يقال له: «شاهد»⁽¹⁾ كما يقال له: «شاهد من

حديث أبي هريرة»⁽²⁾ ويقال له: «شواهد»، ويشهد به حديث فلان.

(1) قوله: [الشاهد] اعلم أن الحافظ ابن حجر العسقلاني مثل مثلاً فيه المتابعة التامة والمتابعة القاصرة والشاهد، وهو: ما رواه الشافعي في الأم: عن مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: «الشهر تسع وعشرون، فلا تصوموا حتى تروا الهلال، ولا تفتروا حتى تروه، فإن غمَّ عليكم فأكملوا العدة ثلاثين»، فهذا الحديث بهذا اللفظ ظنَّ قوم أن الشافعي تفردَّ به عن مالك، فعُدَّوه في غرابته؛ لأنَّ أصحاب مالك رواه عنه بهذا الإسناد، وبلغظ «فإن غمَّ عليكم فاقدروا له»، لكن بعد الاعتبار وجدنا للشافعي متابعة تامة ومتابعة قاصرة وشاهداً. ١- أمَّا المتابعة التامة: فما رواه البخاري عن عبد الله بن مسلمة القَعْنَبِي عن مالك بالاسناد نفسه، وفيه «فإن غمَّ عليكم فأكملوا العدة ثلاثين». ٢- وأما المتابعة القاصرة: فما رواه ابن خزيمة من طريق عاصم بن محمد عن أبيه محمد بن زيد عن جده عبد الله ابن عمر بلفظ: «فكملوا ثلاثين». ٣- وأما الشاهد: فما رواه النسائي عن رواية محمد بن حسنين عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال وفيه: «فإن غمَّ عليكم فأكملوا العدة ثلاثين».

(2) أبو هريرة مشهور بكنية واسمه عبد الرحمن بن صخر الدوسي الصحابي الجليل كان

أكثر الصحابة رواية (ت ٥٥٩)

تعريف آخر للمتابع والشاهد:

وبعضهم يخصُّون المُتَابِعَةَ بِالمُؤَافَقَةِ في اللفظ، والشاهد في المعنى سواءً كان من صحابي واحد أو من صحابيين.

تعريف ثالث لهما:

وقد يطلق «الشاهد» و«المتابع» بمعنى واحد، والأمر في ذلك بيِّن، وتتبع طرق الحديث وأسانيدها بقصد معرفة المتابع، والشاهد يسمَّى «الاعتبار».

الفصل الرابع في الصحيح والحسن والضعيف

وأصل أقسام الحديث ثلاثة: «صحيح» و«حسن» و«ضعيف»، فالصحيح أعلى مرتبة، والضعيف أدنى مرتبة، والحسن متوسط، وسائر الأقسام التي ذكرت داخله في هذه الثلاثة.

الصحيح:

فالصحيح ما يثبت بـ«نقل عدل» «تام الضبط»، «غير معلل»، و«لا شاذ».

الصحيح لذاته:

فإن كانت هذه الصفات على وجه الكمال والتمام فهو «صحيح لذاته»⁽¹⁾.

الصحيح لغيره:

وإن كان فيه نوع قصور، ووُجد ما يُجبر ذلك القصور من كثرة

(1) قوله: [صحيح لذاته] مثاله ما أخرجه البخاري في صحيحه، قال: وحدثنا عبد الله بن يوسف، قال أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه قال: «سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ في المغرب بـ«الطور». فهذا الحديث صحيح؛ لأن رواه عدول ضابطون: ١- عبد الله بن يوسف متقن، ٢- مالك بن أنس، ٣- ابن شهاب الزهري فقيهه، حافظ، متقن على جلالته واثقانه، ٤- محمد بن جبير ثقة، ٥- جبير بن مطعم صحابي؛ ولأنه غير شاذ إذ لم يعارضه ما حصر أقوى منه؛ ولأنه ليس فيه علة من العلل، ولأن سنده متصل إذ أن كل راوٍ من رواية سمعه من شيخه، وأما عنعنة وابن شهاب وابن جبير فمحمولة على الاتصال؛ لأنهم غير مدلس. وحكمه: وجوب العمل به بإجماع أهل الحديث ومن يعتد به من الأصوليين والفقهاء فهو حجة من حجج الشرع، لا يسع المسلم لترك العمل به.

الطرق فهو «الصحيح لغيره»⁽¹⁾.

الحسن لذاته:

وإن كان لم يوجد فهو «الحسن لذاته».

الضعيف:

وما فقد فيه الشرائط المعتبرة في «الصحيح» كلاً أو بعضاً فهو «الضعيف».

الحسن لغيره:

والضعيف إن تعدد طرقه وانجبر ضعفه يسمّى «حسناً لغيره»⁽²⁾.

(1) قوله: [الصحيح لغيره] هو أعلى مرتبة من الحسن لذاته دون الصحيح لذاته. مثاله: حديث محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «لولا أن أشقّ على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة». (رواه الترمذي) قال ابن الصلاح: «فمحمد بن عمرو بن علقمة من المشهورين بالصدق والصيانة، لكنه لم يكن من أهل الاتقان حتى ضعفه بعضهم من جهة سوء حفظه، ووثقه بعضهم لصدقه وجلالته، فحديثه من هذه الجهة «حسن»، فلما انضمّ إلى ذلك كونه راوي من أوجه آخر زال بذلك ما كنا نخشاه عليه من جهة سوء حفظه وانجبر به ذلك النقض اليسير، فصحّ هذا الإسناد والتحق بدرجة «الصحيح».

(2) قوله: [حسناً لغيره] هو أدنى مرتبة من «الحسن لذاته»، ويبنى على ذلك أنه لو تعارض «الحسن لذاته» مع «الحسن لغيره» قدم «الحسن لذاته»، مثاله ما رواه الترمذي، وحسنه من طريق الشعبة عن عاصم بن عبيد الله بن عامر بن ربيعة عن أبيه أن امرأة من بني ضرارة تزوجت على نعلين، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم «ورضيت من نفسك ومالك بنعلين؟ قالت: نعم! فأجاز». قال الترمذي: وفي الباب: «عن عمر وأبي هريرة وعائشة وأبي حدر». فعاصم ضعيف لسوء حفظه وقد حسنه الترمذي هذا الحديث لمجيئه من غير وجه. وحكمه: هو من المقبول الذي يحتاج به.

النقصان المعتبر في الحسن :

وظاهر كلامهم أنه يجوز أن يكون جميع الصفات المذكورة في «الصحيح» ناقصة في «الحسن»، لكنَّ التحقيق أنَّ النقصان الذي اعتبر في «الحسن» إنما هو بخفة الضبط وباقي الصفات بحالها.

الفصل الخامس في العدالة ووجوه الطعن المتعلقة بها

العدالة :

والعدالة ملكة في الشخص تحمله على ملازمة⁽¹⁾ التقوى والمروءة.

التقوى :

والمراد بالتقوى «اجتناب الأعمال السيئة من الشرك والفسق والبدعة»، وفي الاجتناب عن الصغيرة خلاف، والمختار عدم اشتراطه لخروجه عن الطاقة إلا الإصرار عليها لكونه كبيرة.

المروءة :

والمراد بالمروءة: «التنزه عن بعض الخسائس والنقائص التي هي خلاف مقتضى الهمة»، والمروءة مثل بعض المباحات الدنيئة ك«الأكل والشرب في السوق والبول في الطريق» وأمثال ذلك.

عدل الرواية أعم من عدل الشهادة :

وينبغي أن يعلم أنّ «عدل الرواية» أعمّ من «عدل الشهادة»، فإن عدل الشهادة مخصوص بالحر، وعدل الرواية يشتمل الحر والعبد.

الضبط :

والمراد بـ«الضبط» حفظ المسموع وتثبيتته من القوات والاختلال بحيث يتمكن من استحضاره. وهو (أي الضبط) قسمان: «ضبط الصدر» و«ضبط الكتاب».

فضبط الصدر :

بحفظ القلب ووعيه⁽¹⁾.

(1) قوله: [ملازمة] أي: تعلق به ولم يفارقه.

وضبط الكتاب:

بصيانته عنده إلى وقت الأداء.

وجوه الطعن المتعلقة بالعدالة:

أمّا العدالة فوجوه الطعن المتعلقة بها خمس:

- 1 - الأوّل بـ«الكذب» 2 - والثاني بـ«اتهامه بالكذب» 3 - والثالث بـ«الفسق» 4 - والرابع بـ«الجهالة» 5 - والخامس بـ«البدعة».

1 - الكذب:

والمراد بـ«كذب الراوي» أنه ثبت كذبه في الحديث النبوي صلى الله عليه و سلم، إما بإقرار الواضع أو بغير ذلك من القرائن.

الموضوع:

وحديث المَطْعُون بالكذب يُسَمَّى «مَوْضُوعًا»⁽²⁾.

حكم متعمد الكذب:

ومن ثبت عنه تعمد الكذب في الحديث، وإن كان وقوعه في العمر مرّةً، وإن تاب من ذلك، لم يقبل حديثه أبداً، بخلاف شاهد الزور إذا تاب.

(1) قوله: [ووعيه] أي: حفظه.

(2) قوله: [موضوعاً] هو شرُّ الأحاديث الضعيفة وأقبحها. مثاله: ما ذكره الملا علي القاري في "الموضوعات الكبرى" "الباذنجان لما أكل له" باطل لا أصل له، قال العسقلاني لم أفق عليه وقال بعض الحفاظ إنه من وضع الدنادقة، وفي "كشف الخفاء" أن أحاديث الباذنجان موضوعة. وعن حكم روايته: أجمع العلماء على أنه لا تحل روايته لأحد علم حاله في أي معنى كان إلا مع بيان وضعه لحديث مسلم: «من حدث عنى بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين». ("مقدمه مسلم" بشرح النووي)

المراد بالموضوع :

فالمراد بـ«الحديث الموضوع» في اصطلاح المحدثين هذا، لا أنه ثبت كذبه، وعلم ذلك في هذا الحديث بخصوصه.

مسألة الحكم بالوضع ظنية :

والمسألة ظنية، والحكم بالوضع والافتراء بحكم الظن الغالب وليس إلى القطع واليقين بذلك سبيل فإن الكذب قد يصدق، وبهذا يندفع ما قيل في معرفة الوضع بإقرار الواضع أنه يجوز أن يكون كاذباً في هذا الإقرار، فإنه يعرف صدقه بغالب الظن، ولولا ذلك لما ساغ قتل المُقَرَّر بالقتل، ولا رجم المعترف بالزنا، فافهم.

تهام الراوي بالكذب :

وأما آتهام الراوي بالكذب فبأن يكون مشهوراً بالكذب، ومعروفاً به في كلام الناس، ولم يثبت كذبه في الحديث النبوي.

المتروك:

وفي حكمه رواية ما يخالف قواعد معلومة ضرورية في الشرع، كذا قيل، ويسمى هذا القسم «متروكاً»⁽¹⁾ كما يقال: «حديثه متروك» و«فلان متروك الحديث».

(1) قوله [متروكاً] مثاله: حديث عمرو بن شمير الجعفي الكوفي الشيعي، عن جابر عن أبي الطفيل عن علي وعمار، قالوا: «كان النبي صلى الله عليه وسلم يقنت في الفجر ويكبّر يوم عرفة من صلاة الغداة ويقطع صلاة العصر آخر أيام التشريق». وقد قال النسائي والدارقطني وغيرهما عن عمرو ابن شمير: «متروك الحديث». ورتبته:

حكم المتهم بالكذب:

وهذا الرجل إن تاب، وصحت توبته، وظهرت أمارات الصدق منه، جاز سماع الحديث.

حكم من يكذب نادراً:

والذي يقع منه الكذب أحياناً، نادراً في كلامه غير الحديث النبوي، فذلك غير مؤثر في تسمية حديثه بالموضوع أو المتروك، وإن كانت معصية.

الفسق:

وأما الفسق، فالمراد به الفسق في العمل، دون الاعتقاد، فإن ذلك داخل في البدعة، وأكثر ما يستعمل البدعة في الاعتقاد، والكذب وإن كان داخلاً في الفسق، لكنهم عدّوه أصلاً على حدة؛ لكون الطعن به أشدّ وأغلظ.

جهالة الراوي:

وأما جهالة الراوي، فإنه أيضاً سبب للطعن في الحديث؛ لأنه لما لم يعرف اسمه وذاته، لم يعرف حاله، وأنه ثقة أو غير ثقة كما يقول: «حدثني رجل» و«أخبرني شيخ».

المبهم:

ويسمى هذا⁽¹⁾ «مبهماً»⁽²⁾.

أنه شرُّ الضعيف الموضوع ويليه المتروك، ثم المتكّر، ثم المعلّل، ثم المُدرج، ثم المغلوب، ثم المضطرب، كذا رتبته الحافظ ابن حجر. ("تدريب الراوي" و"نخبة الفكر")

(1) قوله: [ويسمى هذا] أي: المذكور باللفظ العام.

(2) قوله: [مبهماً] لغة: هو اسم مفعول من «الإيهام» ضد «الإيضاح». اصطلاحاً: هو من

حكم المبهم:

وحديث المبهم غير مقبول، إلا أن يكون صحابياً؛ لأنهم عدول، وإن جاء المبهم بلفظ التعديل، كما يقول: «أخبرني عدل» أو «حدثني ثقة» ففيه اختلاف، والأصح أنه لا يقبل؛ لأنه يجوز أن يكون عدلاً في اعتقاده لا في نفس الأمر، وإن قال ذلك إماماً حاذقاً قبل.

البدعة:

وأما البدعة، فالمراد به: «اعتقاد أمر محدث على خلاف ما عرف في الدين، وما جاء من رسول الله صلى الله عليه و سلم وأصحابه بنوع شبهة وتأويل، لا بطريق جحودٍ وإنكارٍ، فإن ذلك كفر».

أبهم في المتن أو الإسناد من الرواة أو ممن له علاقة بالرواية ويقسم بحسب شدة الإبهام أو الإسناد من الرواة أو عدم شدته إلى أربعة أقسام: ١- رجل أو امرأة: كحديث ابن عباس: «أن رجلاً قال يا رسول الله! الحج كل عام؟» هذا الرجل هو الأقرع بن حابس. ٢- الابن والبنت: ويلحق به الأخ والأخت وابن الأخ وابن الأخت وبنت الأخ وبنت الأخت كحديث أم عطية في غسل بنت النبي صلى الله عليه وسلم بماء وسدر، هي زينب رضي الله تعالى عنها. ٣- العم والعمة: ويلحق به الخال والخالة وابن أو بنت العم والعمة وابن أو بنت الخال والخالة كحديث رافع بن خديج عن عمه في النهي عن المخابرة اسم عمه ظهير بن رافع وكحديث «عمه» جابر التي بكت أباه لما قتل يوم أحد، اسم عمته فاطمة بنت عمرو. ٤- الزوج والزوجة: كحديث الصحيحين في وفاة زوج سُبَيْعة، اسم زوجها سعد بن خوله، وكحديث زوجة عبد الرحمن بن اذبير اللتي كانت تحت رفاة القرظي، فطلقها، اسمها تميمه بنت وهب. فائدة: اعلم أن المبهم يعرف بأحد أمرين: ١- بوروده مسمّى في بعض الروايات الأخرى. ٢- بتنصيب أهل السير على كثير منه.

حكم حديث المبتدع :

وحديث المبتدع مردود عند الجمهور، وعند البعض إن كان متصفاً بصدق اللهجة وصيانة اللسان قبل، وقال بعضهم: إن كان منكراً لأمر متواتر في الشرع، وقد علم بالضرورة كونه من الدين، فهو مردود، وإن لم يكن بهذه الصفة، يقبل، وإن كفره المخالفون مع وجود ضبط وورع وتقوى واحتياط وصيانة، والمختار إنه إن كان داعياً إلى بدعته مروجاً له، رُدَّ، وإن لم يكن كذلك، قبل، إلا أن يروي شيئاً يقوي به بدعته فهو مردود قطعاً.

وبالجملة الأئمة مختلفون في أخذ الحديث من أهل البدع والأهواء.

وأرباب المذاهب الزائغة⁽¹⁾:

وقال صاحب جامع الأصول⁽²⁾: أخذ جماعة من أئمة الحديث من فرقة الخوارج والمنتسبين إلى القدر والتشيع والرفض وسائر أصحاب البدع والأهواء، وقد احتاط جماعة آخرون، وتورّعوا من أخذ حديث من هذه الفرق، ولكل منهم نيات، انتهى.

(1) قوله: [الزائغة] أي: المائلة عن الحق والهدى.

(2) هو محمد بن علي بن الحسين بن بشر أبو عبد الله الحكيم الترمذي باحث، صوفي، عالم بالحديث وأصول الدين من أهل "ترمذ" (ت ٣٢٠هـ) وفي "لسان الميزان" أن أهل "ترمذ" هجروه في آخر عمره لتأليفه كتاب ختم الولاية وعلل الشريعة وأنه حمل إلى حمل "بلخ" فأكرمه أهلها وكان عمره نحو تسعين سنة أما كتبه فمنها: "نوادير الأصول في أحاديث الرسول" و"غرس الموحدين والرياضة" و"أدب النفس".

ولا شك أن أخذ الحديث من هذه الفرق يكون بعد التحري والاستصواب، ومع ذلك الاحتياط في عدم الأخذ؛ لأنه قد ثبت أن هؤلاء الفرق كانوا يضعون الأحاديث لترويج مذاهبهم. وكانوا يقرون به بعد التوبة والرجوع، والله أعلم.

وجوه الطعن المتعلقة بالضبط:

وأما وجوه الطعن المتعلقة بالضبط فهي أيضاً خمسة: 1- أحدها فرط الغفلة، 2- وثانيها كثرة الغلط، 3- وثالثها مخالفة الثقات، 4- ورابعها الوهم، 5- وخامسها سوء الحفظ.

1- 2 فرط الغفلة وكثرة الغلط:

أما «فرط الغفلة» و«كثرة الغلط» فمقاربان، فالغفلة في السماع وتحمل الحديث والغلط في الإسماع والأداء.

3 - مخالفة الثقات:

ومخالفة الثقات في الإسناد والمتن، يكون على أنحاء⁽¹⁾ متعددة: تكون موجبة للشذوذ، وجعله من وجوه الطعن، المتعلقة بالضبط، من جهة أن «الباعث على مخالفة الثقات» إنما هو «عدم الضبط والحفظ» و«عدم الصيانة عن التغير والتبديل».

4- الوهم:

والطعن من جهة الوهم والنسيان الذين أخطأ بهما، وروي على سبيل التوهم إن حصل الاطلاع على ذلك بقرائن دالة على وجوه علل

(1) قوله: [أنحاء] أي: أقسام.

وأسباب قاذحة كان الحديث «معللاً»، وهذا أغمض علوم الحديث وأدقها ولا يقوم به، إلا من رزق فهما، وحفظاً واسعاً، ومعرفة تامة بمراتب الرواة، وأحوال الأسانيد والمتون، كالمقدمين من أرباب هذا الفن إلى أن انتهى إلى الدارقطني، ويقال: «لم يأتي بعده مثله في هذا الأمر» والله أعلم.

5- سوء الحفظ:

وأما سوء الحفظ فقالوا: «إن المراد به أن لا يكون إصابته أغلب على خطئه وحفظه وإتقانه أكثر من سهوه ونسيانه»، يعني: إن كان خطأه ونسيانه أغلب أو مساوياً لصوابه وإتقانه، كان داخلاً في سوء الحفظ، فالمعتمد عليه صوابه وإتقانه وكثرتهما.

حكم سييء الحفظ:

وسوء الحفظ إن كان لازم حاله في جميع الأوقات، ومدّة عمره، لا يعتبر بحديثه، وعند بعض المحدثين هذا أيضاً داخل في «الشاذ».

المختلط:

وإن طرأ سوء الحفظ لعارض، مثل اختلال في الحافظة بسبب كبر سنة، أو ذهاب بصره، أو فوات كتبه، فهذا يسمّى «مختلطاً».

حكم المختلط:

فما روي قبل الاختلاط والاختلال متميزاً عمّا رواه بعد هذه الحال، قبل، وإن لم يتميّز، توقّف، وإن اشتبه، فكذلك، وإن وجد لهذا القسم متابعات وشواهد، ترقى من مرتبة الرد إلى القبول والرجحان، وهذا حكم «أحاديث المستور» و«المدلس» و«المرسل».

الفصل السادس في الغريب والعزيب والمشهور والمتواتر

الغريب:

الحديث الصحيح إن كان راويه واحداً يسمّى «غريباً»⁽¹⁾.

العزيب:

وإن كان اثنين يسمّى «عزيباً»⁽²⁾.

(1) قوله: [غريباً] اعلم أن الغريب يقسم بالنسبة لموضع التفرد فيه إلى قسمين: هما غريب مطلق، وغريب نسبي. ١- الغريب المطلق أو الفرد المطلق: «هو ما كانت الغربة في أصل سنده»، أي: ما ينفرد بروايته شخص واحد في أصل سنده. والمراد بأصل السند طرفه الذي فيه الصحابي. مثاله: حديث: «إنما الأعمال بالنيات» تفرد به عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه هذا وقد يستمر التفرد إلى آخر السند، وقد يرد به عن ذلك المتفرد عدد من الرواة. ٢- الغريب النسبي أو الفرد النسبي: تعريفه: «هو ما كانت الغرابة في أثناء سنده»، أي: أن يرويه أكثر من راوٍ في أصل سنده، ثم ينفرد بروايته راوٍ واحدٍ عن أولئك الرواة. مثاله: حديث: مالك عن الزهري عن أنس رضي الله تعالى عنه «أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل "مكة" وعلى راسه المغفر...» تفرد به مالك عن الزهري. وسمي هذا القسم بـ«الغريب النسبي»؛ لأن التفرد وقع فيه بالنسبة إلى شخص معيّن. حكمه: أنه يفيد الظني ويصح بشروط ويجب العمل به بعد ثبوت تحققها، وإليك هذه الشروط: ١- أن يكون الراوي عاقلاً، عادلاً، ضابطاً، مسلماً. ٢- أن لا يكون مخالفاً لكتاب الله والسنة المشهورة. ٣- أن لا يتعلق ما يعم وقوعاً عاماً. ٤- أن لا يترك الصحابي حجة عند الضرورة. ١٢

(2) قوله: [عزيباً] مثاله: مارواه الشيخان من حديث أنس، والبخاري من حديث أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من والده وولده والناس أجمعين». ("البخاري" و"مسلم") ورواه عن أنس قتادة

المشهور:

وإن كانوا أكثر يسمّى «مشهوراً»⁽¹⁾ و«مستفيضاً».

المتواتر:

وإن بلغت رواته في الكثرة إلى أن يستحيل العادة تواطؤهم على

وعبد العزيز بن صهيب، ورواه عن قتادة عن شعبة وسعيد ورواه عن عبد العزيز
إسماعيل بن عليّة وعبد الوارث ورواه عن كل جماعة.

(1) قوله: [مشهوراً] ومثاله حديث: «إنّ الله لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه...» واعلم أن جماعة
من الفقهاء سماه المستفيض لانتشاره. واصطلاحاً: اختلف في تعريفه على ثلاثة أقوال
وهي: ١- هو مرادف للمشهور، ٢- هو أحص منه؛ لأنه يشترط في المستفيض أن
يستوي طرفاً لإسناده، ولا يشترط ذلك في المشهور، ٣- هو أعم منه أي: عكس القول
الثاني. فائدة: أعلم أن المراد بالمشهور غير الاصطلاح ما اشتهر على الألسنة من غير
شروط تعتبر فيشمل: ١- ماله إسناد واحد، ٢- وماله أكثر من إسناد، ٣- وما لا يوجد
له إسناده أصلاً، ومن خير ما ألف فيه كتاب المقاصد الحسنة للسخاوي فليراجعه،
وللمشهور غير الاصطلاح له أنواع كثيرة أشهر ما: ١- مشهور بين أهل الحديث
خاصة، ومثاله: حديث أنس: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قنت شهراً بعد الركوع
يدعو على رعل وذكوان (أخرجه الشيخان) ٢- مشهور بين الفقهاء، مثاله: حديث:
أبغض الحلال إلى الله الطلاق صححه الحاكم في "المستدرک" ٣- مشهور بين
الأصوليين، مثاله: حديث: رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه صححه ابن
حبان والحاكم. ٤- مشهور بين العامة، مثاله: حديث العجلة من الشيطان أخرجه
الترمذي وحسنه. حكم المشهور: المشهور الاصطلاح وغير الاصطلاح لا يوصف بكونه
صحيحاً أو غير صحيح، بل منه «الصحيح» ومنه «الحسن» و«الضعيف» بل «الموضوع»، لكن
إن صح المشهور الاصطلاح فتكون له ميزة ترجحه على «العزیز» و«الغريب».

الكذب⁽¹⁾، يسمّى «متواتراً»⁽²⁾.

(1) قوله: [تواطئهم على الكذب] قال الإمام أحمد بن حنبل: عليه رحمة الرحمن: بأن يكون كلهم كاذبين فيه، سواء وقع ذلك منهم عن قصد أو لا، وقد وقع في بعض الكتب يجزم العقل بامتناع تطائهم على الكذب، وكلاهما صحيح؛ لأن جزم العقل بواسطة العادة ولعل التعبير بالعادة الإشعار بما هو موجب جزم العقل. وفيه إشارة إلى أنه لا يعتبر في "المتواتر" عدد معين على ما هو الصحيح، فإن ذلك مما يختلف بحسب الوقائع والضابط مبلغ يقع معه اليقين فإذا حصل اليقين، فقد تمّ العدد، ومنهم من عيّنه في الأربعة وقيل في الخمسة، وقيل في السبعة، وقيل في العشرة، وقيل في الإثني عشر، وقيل في الأربعين، وقيل في السبعين، وقيل غير ذلك. وتمسك كل قائل بدليل جاء فيه ذكر ذلك العدد وإفادته العلم وليس بلازم أن يطرد في غيره لاحتمال الاختصاص. ثم إنهم قالوا: «لا بد في المتواترات من تكرار وقياس خفي هو أنه لو لم يكن هذا الحكم حقاً لما أثير به هذا الجمع وأن تكون مستندة إلى المشاهدة، فيكون الحاصل من التواتر علماً جزئياً من شأنه أن يحصل بالإحساس فلذلك لا يقع في المعقولات الصرفة» وفيه تأمل؛ لأن الاستناد بالمشاهدة ليس بلازم؛ لأن إمكانه بل إمكان علمه بالبدهة أو بالاستدلال أو بالإلهام أو بالوحي لم لا يجوز فيه أن يكون كافياً فيه مع كثرة المخبرين، وما يقال من «أنه يعتبر كونه محسوساً؛ لأن المعقولات يكثر فيها الاشتباه ولا يفيد تواتر الاخبار فيها يقيناً» فممنوع إلى أن يبين بدليل كيف في المحسوسات يكثر الاشتباه. وفيه أبحاث أخر عرضنا عنها مخافة التطويل والخروج عن مقتضى ما نحن بصددنا. («المخطوطة» في علم أصول الحديث)

(2) قوله: [متواتراً] اعلم أن له قسمين: هما لفظي ومعنوي. المتواتر اللفظي: هو ما تواتر لفظه ومعناه. مثل حديث: «من كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار». رواه بعضه وسعون صحابياً. المتواتر المعنوي: هو ما تواتر معناه دون لفظه. مثل: أحاديث رفع

الفرد:

ويسمى الغريب «فرداً» أيضاً.

الفرد النسبي:

والمراد بكون راويه واحداً كونه كذلك ولو في موضع واحد من الإسناد لكنّه يسمّى «فرداً نسبياً».

الفرد المطلق:

وإن كان في كل موضع منه يسمّى «فرداً مطلقاً»، والمراد بكونهما اثنين أن يكونا في كل موضع كذلك، فإن كان في موضع واحد مثلاً لم يكن الحديث «عزيزاً»، بل «غريباً»، وعلى هذا القياس معنى اعتبار الكثرة في المشهور أن يكون في كل موضع أكثر من اثنين، وهذا معنى قولهم: «إنّ الأقلّ حاكم على الأكثر في هذا الفن»، فافهم.

لا تنافي بين الغرابة والصحة:

وعلم ممّا ذكر أنّ الغرابة لا تنافي الصحة، ويجوز أن يكون الحديث صحيحاً غريباً بأن يكون كل واحد من رجاله ثقة.

الغريب بمعنى الشاذ:

والغريب قد يقع بمعنى «الشاذ»، أي: شذوذاً هو من أقسام الطعن

البيدين في الدعاء فقد ورد عنه صلى الله عليه وسلم نحو مئة حديث، كل حديث منها فيه أنه رفع يديه في الدعاء، لكنها في قضايا مختلفة فكل قضية منها لم تتواتر، والقدر المشترك بينهما وهو الرفع بالدعاء تواتر باعتبار مجموع الطرق. (تدريب الراوي) وحكم المتواتر: أنه يفيد العلم الضروري، أي: اليقين الذي يضطر الإنسان إلى التصديق به تصديقاً.

في الحديث، وهذا هو المراد من قول صاحب "المصاييح"⁽¹⁾ من قوله: «هذا حديث غريب» لما قال بطريق الطعن، وبعض الناس يفسرون «الشاذ» بمفرد الراوي من غير اعتبار مخالفته للثقات، كما سبق ويقولون: «صحيح».

شاذ وصحيح غير شاذ:

فالشذوذ بهذا المعنى أيضاً لا ينافي الصحة، كـ«الغرابة»، والذي يذكر في مقام الطعن هو مخالف للثقات.

(1) هو أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد البغوي (ت ٥١٠هـ). ويلقب بمحي السنة فقيه، محدث، مفسر. له "شرح السنة" في الحديث، و"مصاييح السنة" وغير ذلك. ("الأعلام" ٢/٢٥٩، "معجم المؤلفين" ١/٣١٢).

الفصل السابع في تعدد مراتب الضعيف والصحيح وغيره وبعض اصطلاحات الترمذي

الضعيف :

الحديث الضعيف⁽¹⁾ هو الذي فقد فيه الشرائط المعتبرة في الصّحة والحسن كلاً أو بعضاً، ويذم راويه بشذوذ أو نكارة أو علة.

(1) قوله: [الضعيف] مثاله: ما أخرجه الترمذي من طريق «حكيم الأثرم» عن أبي تميمه الهجيعي عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «من أتى حائضاً أو امرأة في دبرها أو كاهناً فقد كفر بما أنزل على محمد» ثم قال الترمذي بعد إخراجها: «لا نعرف هذا الحديث إلا من حديث حكيم الأثرم عن أبي تميمه الهجيعي عن أبي هريرة»، ثم قال: «وضعف محمد هذا الحديث من قبل إسناده». قلت: لأن في إسناده حكيماً الأثرم، وقد ضعفه العلماء، فقد قال عنه الحافظ ابن حجر في "تقريب التهذيب": «فيه لين»، حكم روايته: أنه يجوز عند أهل الحديث وغيرهم رواية الأحاديث الضعيفة والتساهل في أسانيدنا من غير بيان ضعفها بخلاف الأحاديث الموضوعية، فإنه لا يجوز روايتها إلا مع بيان وضعها بشرطين: ١- أن لا تتعلق بالعقائد، كصفات الله تعالى. ٢- أن لا تكون في بيان الأحكام الشرعية مما يتعلق بالحلال والحرام، يعني: يجوز روايتها في مثل المواعظ والترغيب والترهيب والقصص وما أشبه ذلك. وينبغي التنبيه إلى أنك إذا روايتها من غير إسناد فلا تقل فيها: «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا»، وإنما تقول: روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا أو بلغنا كذا وما أشبه ذلك، لئلا تجزم بنسبة ذلك الحديث الرسول وأنت تعرف ضعفه. وعن حكم العمل به: اختلف العلماء في العمل بالحديث الضعيف، والذي عليه جمهور العلماء أنه يستحب العمل به في فضائل الأعمال، لكن بشروط ثلاثة، أوضحها الحافظ ابن حجر وهي: ١- أن

نعدد أقسام الضعيف:

وبهذا الاعتبار يتعدد أقسام الضعيف ويكثر أفراداً وتركيباً.

نعدد مراتب الصحيح والحسن:

ومراتب الصحيح والحسن لذاتهما ولغيرهما أيضاً تتعدد بتفاوت المراتب والدَّرَجَات في كمال الصِّفَات المُعْتَبَرَة المَأخُودَة في مفهوميهما مع وجود الاشتراك في أصل الصِّحَّة والحسن، والقوم ضبطوا مراتب الصِّحَّة وعَيَّنوها وذكرُوا أمثلتها من الأسانيد، وقالوا: «اسم العدالة والضبط يشمل رجالها كلَّها ولكن بعضها فوق بعض».

أصح الأسانيد:

وأما إطلاق «أصح الأسانيد» على سند مخصوص على الإطلاق، ففيه اختلاف، فقال بعضهم: «أصح الأسانيد زين العابدين عن أبيه (الحسين رضي الله عنه) عن جده (علي بن أبي طالب رضي الله عنه)»، وقيل: «مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنه»، وقيل: «الزهري عن سالم عن ابن عمر رضي الله عنه»، والحقُّ أنَّ الحكم على إسناد مخصوص بالأصحية على الإطلاق غير جائز إلاَّ أنَّ في الصُّحْبَة مراتب علياً، وعدة من الأسانيد يدخل فيها، ولو قيّد بقيد بأن يقال: أصح أسانيد البلد الفلاني، أو في الباب الفلاني، أو في المسألة الفلانية، يصحُّ، والله أعلم.

يكون الضعف غير شديد. ٢- أن يندرج الحديث تحت أصل معمول به. ٣- أن لا يعتقد عند العمل به ثبوته، بل يعتقد الاحتياط.

اصطلاحات الترمذي:

من عادة الترمذي أن يقول في جامعه: «حديث حسن صحيح»، «حديث غريب حسن»، «حديث حسن غريب صحيح»، ولا شبهة في جواز اجتماع الحسن والصحة بأن يكون «حسناً لذاته» و«صحيحاً لغيره»، وكذلك في اجتماع الغرابة والصحة كما أسلفنا.

إشكال اجتماع الغرابة والحسن:

وأما اجتماع الغرابة والحسن، فيستشكلونه بأن الترمذي اعتبر في الحسن تعدد الطرق فكيف يكون غريباً؟.

جواب الإشكال:

ويجيبون بأن اعتبار تعدد الطرق في الحسن ليس على الإطلاق، بل في قسم منه، وحيث حكم باجتماع الحسن والغرابة، فالمراد به قسم آخر، وقال بعضهم: إنه أشار بذلك إلى اختلاف الطرق، بأن جاء في بعض الطرق غريباً، وفي بعضها حسناً، وقيل: «الواو» بمعنى «أو» بأنه يشكّ ويتردّد في أنه غريب أو حسن، لعدم معرفته جزماً. وقيل: المراد بالحسن ههنا ليس معناه الاصطلاحى، بل اللغوي بمعنى ما يميل إليه الطبع، وهذا القول بعيدٌ جداً.

الفصل الثامن في الاحتجاج بالحديث الصحيح والحسن والضعيف

الاحتجاج بالصحيح والحسن :

الاحتجاج في الأحكام بالخبر الصحيح مجمع عليه، وكذلك بالحسن لذاته عند عامة العلماء، وهو ملحق بالصحيح في باب الاحتجاج، وإن كان دونه في المرتبة. والحديث الضعيف الذي بلغ بتعدد الطرق مرتبة الحسن لغيره، أيضاً مجمع عليه.

الاحتجاج بالضعيف :

وما اشتهر أن الحديث الضعيف معتبر في فضائل الأعمال، لا في غيرها، المراد مفرداته لا مجموعها؛ لأنه داخل في الحسن، لا في الضعيف، صرح به الأئمة، وقال بعضهم: إن كان الضعيف من جهة سوء حفظ، أو اختلاط، أو تدليس مع وجود الصدق والديانة، ينجر بتعدد الطرق، وإن كان من جهة اتهام الكذب أو الشذوذ أو فحش الخطأ، لا ينجر بتعدد الطرق، والحديث محكوم عليه بالضعف، ومعمول به في فضائل الأعمال، وعلى مثل هذا ينبغي أن يحمل أن لحوق الضعيف بالضعيف لا يفيد قوة، وإلا فهذا القول ظاهر الفساد، فتدبر.

الفصل التاسع في مراتب الصحيح وعدد الصحاح وكتبها

"صحيح البخاري" أعلى الصحاح، لما تفاوتت مراتب الصحيح والصحاح بعضها أصحُّ من بعض، فاعلم أن الذي تقرّر عند جمهور المحدثين، أن "صحيح البخاري" مقدّم على سائر الكتب المصنّفة حتّى قالوا: «أصح الكتب بعد كتاب الله تعالى "صحيح البخاري"».

وجه ترجيح صحيح مسلم عند بعض المغاربة :

وبعض المغاربة رجّحوا "صحيح مسلم" على "صحيح البخاري"، والجمهور يقولون: إن هذا فيما يرجع إلى حسن البيان وجوده الوضع والترتيب ورعاية دقائق الإشارات ومحاسن النكات في الأسانيد، وهذا خارج عن المبحث والكلام في الصّحة والقوّة وما يتعلّق بهما، وليس كتاب يساوي "صحيح البخاري" في هذا الباب بدليل كمال الصفات التي اعتبرت في الصحة في رجاله. وبعضهم توقف في ترجيح أحدهما على الآخر، والحقُّ هو الأول.

المتفق عليه :

والحديث الذي اتفق البخاري ومسلم على تحريجه، يسمّى «مُتَّفَقًا عليه»، وقال الشيخ: بشرط أن يكون عن صحابي واحد.

عدد الأحاديث المتفق عليها :

وقالوا: مجموع الأحاديث المتفق عليها ألفان وثلاثمئة وستة وعشرون.

درجات الصحاح :

وبالجملة :

1- ما اتفق عليه الشيخان مقدّم على غيره.

- 2- ثم ما تفرّد به البخاري.
- 3- ثم ما تفرّد به مسلم.
- 4- ثم ما كان على شرط البخاري ومسلم.
- 5- ثم ما هو على شرط البخاري.
- 6- ثم ما هو على شرط مسلم.
- 7- ثم ما هو رواه من غيرهم من الأئمة الذين التزموا الصّحة وصحّوه. فالأقسام سبعة.

معنى شرط البخاري ومسلم:

والمراد بشرط البخاري ومسلم أن يكون الرجال متّصّفين بالصّفات التي يتصف بها رجال البخاري ومسلم من الضبط والعدالة وعدم الشذوذ والنكارة والغفلة، وقيل: المراد بشرط البخاري ومسلم رجالهما أنفسهم، والكلام في هذا طويل ذكرناه في "مقدمة شرح سفر السعادة".

البخاري ومسلم لم يستوعبا الصحاح:

الأحاديث الصحيحة لم تنحصر في صحيح البخاري ومسلم ولم يستوعبا الصحاح كلّها، بل هما منحصران في الصحاح، والصحاح التي عندهما وعلى شرطهما أيضاً لم يورداها في كتابيهما فضلاً عمّا عند غيرهما، قال البخاري: «ما أوردت في كتابي هذا، إلا ما صحّ ولقد تركت كثيراً من الصحاح»، وقال مسلم: «الذي أوردت في هذا الكتاب من الأحاديث صحيح، ولا أقول: أن ما تركت ضعيف، ولا بدّ أن يكون في هذا الترك والإتيان وجه تخصيص الإيراد والترك، إمّا من جهة الصّحة أو من جهة مقاصد آخر».

مستدرک الحاكم:

والحاكم⁽¹⁾ أبو عبد الله النيسابوري صنّف كتاباً سمّاه "المستدرک" بمعنى أن ما تركه البخاري ومسلم من الصحاح أورده في هذا الكتاب وتلافى، واستدرک بعضها على شرط الشيخين، وبعضها على شرط أحدهما، وبعضها على غير شرطهما وقال:

الطعن بقلة الأحاديث الصحيحة:

ورده أن البخاري ومسلماً لم يحكما بأنه ليس أحاديث صحيحة غير ما خرّجاه في هذين الكتابين وقال: قد حدث في عصرنا هذا فرقة من المبتدعة، أطالوا ألسنتهم بالطعن على أئمة الدين، بأن مجموع ما صح عندكم من الأحاديث لم يبلغ زهاء⁽²⁾ عشرة آلاف.

ونقل عن البخاري أنه قال: «حفظت من الصحاح مئة ألف حديث، ومن غير الصحاح مئتي ألف»، والظاهر والله أعلم أنه يريد الصحيح على شرطه، ومبلغ ما أورده في هذا الكتاب مع التكرار سبعة آلاف مئتان وخمس وسبعون حديثاً، وبعد حذف التكرار أربعة آلاف.

(1) هو أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن حمدويه بن نعيم النيسابوري الشهير بالحاكم، (ت ٤٠٥هـ) من أكابر حفاظ الحديث والمصنفين فيه. صنّف كتباً كثيرة جداً قال ابن عساکر: وقع من تصانيفه المسموعة في أيدي الناس ما يبلغ ألفاً وخمسمائة جزء. منها: "الصحيح" في الحديث، "معرفة علوم الحديث" وغير ذلك.

("الأعلام"، ٢٢٧/٦، "هدية العارفين"، ٥٩/٢، "وفيات الأعيان"، ١٠٥/٤)

(2) قوله: [زهاء] أي: المقدار، يقال: «عندي زهاء خمسين درهما».

صحيح ابن خزيمة:

ولقد صنّف الآخرون من الأئمة صحاحاً مثل "صحيح ابن خزيمة" الذي يقال له: «إمام الأئمة» وهو شيخ ابن حبان وقال ابن حبان في مدحه: «ما رأيت على وجه الأرض أحداً أحسن في صناعة السنن، وأحفظ للألفاظ الصحيحة منه، كأنّ السنن والأحاديث كلها نصب عينه».

صحيح ابن حبان:

ومثل صحيح ابن حبان⁽¹⁾ تلميذ ابن خزيمة⁽²⁾ ثقة ثبت فاضل إمام فهام، وقال الحاكم: «كان ابن حبان من أوعية العلم واللغة والحديث والوعظ وكان من عقلاء الرجال».

(1) هو أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد التميمي، البستي، الشافعي، (ت ٣٥٤هـ) محدث، حافظ، مؤرخ، فقيه، وهو أحد المكثّرين من التصنيف. قال ياقوت: أخرج من علوم الحديث ما عجز عنه غيره. من كتبه: "المسند الصحيح" في الحديث يقال: إنه أصحّ من "سنن ابن ماجه"، و"التقاسيم والأنواع" ("صحيح ابن حبان") في الأزهرية، جمع فيه ما في الكتب الستة، محذوفة الأسانيد، و"معرفة المجروحين من المحدثين" وغير ذلك.

("معجم المؤلفين"، ٢٠٧/٣، "الأعلام"، ٧٨/٦).

(2) هو الحافظ أبو بكر محمد بن إسحاق ابن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن أبي بكر السلمى، النيسابوري، يعرف بابن خزيمة، (ت 311هـ). قال في "تذكرة الحفاظ" رواية عن الحاكم: **مستفاته** تزيد على مئة وأربعين كتاباً، فمنها: "تفسير القرآن"، "صحيح" في الحديث، "فقه حديث بريرة" في ثلاثة أجزاء وغير ذلك. ("هدية العارفين"، 29/٦، "معجم المؤلفين"، ١٢١/٣).

صحيح الحاكم المستدرک:

ومثل صحيح الحاكم أبي عبد الله النيسابوري الحافظ الثقة المسمى بـ"المستدرک" وقد تطرق في كتابه التساهل، وأخذوا عليه، وقالوا ابن خزيمة وابن حبان: أمكن وأقوى من الحاكم وأحسن وأطف في الأسانيد والمتون.

المختارة للمقدسي:

ومثل المختارة للحافظ ضياء الدين المقدسي⁽¹⁾ وهو أيضاً خرج صحاحاً ليست في الصحيحين وقالوا: كتابه أحسن من "المستدرک".

صحاح أخرى:

ومثل "صحيح أبي عوانة" و"ابن السكن" و"المنتقى" لابن الجارود⁽²⁾ وهذه الكتب كلها مختصة بالصحاح، ولكن جماعة انتقدوا عليها تعصباً أو انصافاً ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ [يوسف : 76] والله أعلم.

(1) هو أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد بن أحمد بن عبد الرحمن السعدي المقدسي (ت ٦٤٣هـ). عالم بالحديث، مؤرخ، من كتبه: "الأحكام" في الحديث، الحديث

المختارة". (الأعلام، ٦/٢٥٥، "هدية العارفين"، ٢/١٢٣)

(٢) هو أبو محمد عبد الله بن علي بن الجارود النيسابوري (ت ٣٠٧هـ). المجاور بمكة،

من حفاظ الحديث، له "المنتقى" في الحديث. (الأعلام، ٤/١٠٤)

الفصل العاشر في الكتب الستة المشهورة

الكتب الستة:

الكتب الستة المشهورة المقررة في الإسلام التي يقال لها:

«الصحاح الستة» هي:

1- "صحيح البخاري"، 2- و"صحيح مسلم"،

3- و"الجامع للترمذي"، 4- و"السنن لأبي داود"،

5- و"النسائي"، 6- و"سنن ابن ماجة".

وعند البعض "الموطأ" بدل "ابن ماجة"، وصاحب "جامع الأصول"

اختار "الموطأ".

أحاديث الكتب الأربعة:

وفي هذه الكتب الأربعة أقسام من الأحاديث من «الصحاح»

و«الحسان» و«الضعاف»، وتسميتها ب«الصحاح الست» بطريق التغليب.

اصطلاح البغوي:

وسمى صاحب "المصاييح" أحاديث غير الشيخين بالحسان،

وهو قريب من هذا الوجه، قريب من المعنى اللغوي، أو هو اصطلاح

جديد منه.

كتاب الدارمي:

وقال بعضهم: كتاب الدارمي أخرى وأليق بجعله سادس الكتب؛

لأن رجاله أقلّ ضعفاً، ووجود الأحاديث المنكرة والشاذة فيه نادر، وله

أسانيد عالية وثلاثياته أكثر من ثلاثيات البخاري، وهذه المذكورات من

الكتب أشهر الكتب وغيرها من الكتب كثيرة شهيرة.

مصادر السيوطي في "جمع الجوامع":

ولقد أورد السيوطي⁽¹⁾ في كتاب "جمع الجوامع" من كتب كثيرة، يتجاوز خمسين مشتملة على الصحاح والحسان والضعاف، وقال ما أوردت فيها حديثاً موسوماً بالوضع، اتفق المحدثون على تركه ورده، والله أعلم.

(1) هو الإمام الحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر محمد بن سابق الدين ت ٩١١هـ السيوطي الشافعي، وكان السيوطي إماماً في أكثر العلوم. وأعلم أهل زمانه بعلم الحديث وفنونه ورجاله وغريبه واستنباط الأحكام منه، فهو يفرق بين صحة الحديث وحسنه وضعفه ووضعه. له مؤلفات كثيرة منها: "الإتقان في علوم القرآن"، "التحبير في علوم التفسير"، "الإنصاف في تمييز الأوقات"، "الخودج اللبيب في خصائص الحبيب"، "جمع الجوامع" في النحو، "الأشباه والنظائر" في النحو، "قوت المغتذي على جامع الترمذي"، "الدر المنثور في الأحاديث الشهيرة"، "تاريخ الخلفاء"، "الخصائص الكبرى"، "الحاوي للفتاوي"، "المزهر" في علوم اللغة، "عقود الجمان في علم المعاني والبيان"، "تبييض الصحيفة بمناب الإمام أبي حنيفة"، "شرح الصدور بشرح حال الموتى في القبور". هذا، وإن للإمام السيوطي فضلاً ومنّة على العالم الإسلامي؛ لأنه أكثر جمعاً وتخريجاً لأحاديث النبي -صلى الله تعالى عليه وسلم- التي يحتاج إليها المحدثون، والمفسرون، والفقهاء، والأدباء، والمؤرخون، وعلماء التوحيد واللغة، والنحو، والبلاغة، والاجتماع، والمشرعون، وعلماء الأخلاق، فجزى الله الإمام السيوطي عن المسلمين بالإحسان إحساناً، وهدى المسلمين إلى اتباع سنة النبي -صلى الله تعالى عليه وسلم- قولاً وعملاً، إنه هو البر الرحيم. ("معجم المؤلفين"، 82/٢-83، "جامع الأحاديث"، 10/١-12).

جماعة من الأئمة المتقنين :

وذكر صاحب "المشكاة"⁽¹⁾ في ديباجة⁽²⁾ كتابه: جماعة من الأئمة المتقنين وهم البخاري ومسلم والإمام مالك والإمام الشافعي والإمام أحمد بن حنبل والترمذي⁽³⁾ وأبو داود⁽⁴⁾ والنسائي⁽⁵⁾

(1) هو أبو عبد الله محمد بن عبد الله الخطيب العمري، التبريزي (ت ٧٤١هـ) عالم بالحديث، له: "مشكاة المصابيح"، أكمل به كتاب "مصباح السنة" للبغي. وفرغ من تأليفه سنة ٧٣٧هـ و"الإكمال في أسماء الرجال" بهامش المشكاة. ("الأعلام"، ٦/٢٣٤)

(2) قوله: [ديباجة كتابه] أي: فاتحته وجمعها: الدبايح. ١٢

(3) هو محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن ضحاك السلمي الضرير الترمذي أبو عيسى محدث، حافظ، مؤرخ، فقيه. ولد في حدود سنة ٢١٠هـ وتلمذ لمحمد بن إسماعيل البخاري وتوفي بـ"ترمذ" في ١٣ رجب، (ت ٢٧٩هـ). من تصانيفه: "الجامع الصحيح"، "الشمال في شمائل النبي صلى الله عليه وسلم"، "العلل" في الحديث، "رسالة في الخلاف والجدل والتأريخ". ("معجم المؤلفين"، ٣/٥٧٣، "هدية العارفين"، ٢/١٩، "وفيات الأعيان"، ٤/١٠٤).

(4) هو أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير ابن شداد بن عمرو بن عمران الأردني الحافظ أبو داود السجستاني الحنبلي (ت ٢٧٥هـ). من تصانيفه: "دلائل النبوة"، و"السنن" في الحديث، و"كتاب المراسيل" وغير ذلك. ("هدية العارفين"، ٥/٣٩٥، "معجم المؤلفين"، ١/٧٨٤).

(5) هو شيخ الإسلام أبو عبد الرحمن أحمد بن علي بن شعيب النسائي (ت ٣٠٣هـ). القاضي الحافظ من أئمة الحديث الكبار، له "السنن الكبرى" و"المجتبى" وغير ذلك. ("الأعلام"، ١/١٧١، "معجم المؤلفين"، ٢/٢٦٠).

وابن ماجه⁽¹⁾ والدارمي⁽²⁾ والدارقطني⁽³⁾ والبيهقي⁽⁴⁾ ورزين وأجمل في ذكر غيرهم، وكتبنا أحوالهم في كتاب مفرد مسمى بـ«الاكمال بذكر أسماء الرجال» ومن الله التوفيق وهو المستعان في المبدأ والمآل.
وأما «الإكمال في أسماء الرجال» لصاحب «المشكاة» فهو ملحق في آخر هذا الكتاب⁽⁵⁾.

تَمَّتْ

- (1) هو محمد بن يزيد الربيعي، القزويني، أبو عبد الله، ابن ماجه، أحد الأئمة في علم الحديث. من أهل "قزوين" (ت ٢٧٣هـ). وصنّف كتابه "سنن ابن ماجه" وله "تفسير القرآن"، وكتاب في تاريخ "قزوين".
(الأعلام، ١٤٤/٧، "وفيات الأعيان"، ١٠٥/٤).
- (2) هو عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بهرام بن عبد الصمد التميمي، السمرقندي (أبو محمد) محدث، حافظ، مفسر، فقيه، من تصانيفه: "السنن"، و"الثلاثيات"، وكلاهما في الحديث، (ت ٢٥٥هـ). ("معجم المؤلفين"، ٢٥١/٢).
- (3) عليّ بن عمر بن أحمد بن مهدي، البغدادي، الحافظ، المعروف بـ"الدارقطني" (ت ٣٨٥هـ) من تصانيفه: "أربعون" في الحديث، "سنن" في الحديث. ("هدية العارفين"، ٦٨٣/٥ "معجم المؤلفين" ٤٨٠/٢).
- (4) هو أحمد بن حسين بن عليّ بن عبد الله أبو بكر الشافعي الفقيه البيهقي (ت ٤٥٨هـ). ومن تصانيفه: "الجامع المصنّف في شعب الإيمان"، "السنن الصغيرة" في الحديث، "السنن الكبيرة" في الحديث، "كتاب الدعوات". ("هدية العارفين"، ٧٨/٥).
- (5) قوله: [في آخر هذا الكتاب] أي: في آخر "المشكاة المصايح". ١٢

مصطلحات الحديث سؤالاً وجواباً

السؤال 1: ما هو علم المصطلح, موضوعه, فائدته, غرضه, حكمه وفضيلته؟

الجواب: اعلم أن المصطلح علم بقوانين يعرف بها أحوال السند والمتن. وموضوعه: السند والمتن. وفائدته: معرفة المقبول من المردود وغير الصحيح من الحسن والحسن من الضعيف. وغرضه: صيانة الأحاديث من الكذب والاختلاق. وحكمه: أنه من فروض الكفاية إذا قام به البعض سقط عن الباقيين فإن فرطت فيه الأمة أثمت كلها. وفضيلته: أنه من أشرف العلوم وأجلها وهو يتعلق بالذب عن حديث رسول الله وسنته.

السؤال 2: ما معنى الطريق (أو السند)؟ وما معنى المتن؟ مثل لما تقول؟

الجواب: الطريق: هو سلسلة الرجال الموصلة للمتن. والمتن: هو ما ينتهي إليه السند من الكلام. وكمثال لذلك: ما أخرج البخاري، ومسلم، وأبو داود (واللفظ لأبي داود): حدثنا سليمان بن حرب، حدثنا حماد، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لا تمنعوا إماء الله مساجد الله". فقلوه: (حدثنا سليمان بن حرب، حدثنا حماد، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر) هو السند، وقوله: "لا تمنعوا إماء الله مساجد الله" هو المتن.

السؤال 3: إلى كم قسم ينقسم الحديث من ناحية عدد الطرق؟

الجواب: ينقسم الحديث من ناحية تعدد الطرق إلى قسمين: 1- متواتر. 2-

آحاد .

السؤال 4: ما هو الحديث المتواتر؟

الجواب: هو الحديث الذي يأتي عن عدد كبير من الرواة (وذلك في كل طبقة من طبقات السند) يستحيل تواطؤهم على الكذب، ويستندون إلى أمرٍ محسوس* توضيحات وتنبهات على التعريف: 1- حدد بعض أهل العلم عدد طرق المتواتر بالأربعة، وبعضهم عيَّنه بالخمسة ، وبعضهم عيَّنه بالعشرة، وبعضهم بالأربعين، وبعضهم بالسبعين، إلى غير ذلك، والذي عليه الأكثر هو العدد الذي يحصل به اليقين. عزي هذا القول إلى جمهرة أهل العلم. 2- معنى يستندون إلى أمر محسوس كقولهم: حدثنا، أو سمعنا، أو لمسنا.

السؤال 5: إلى كم قسم ينقسم المتواتر؟ عرف كل قسم؟

الجواب: ينقسم المتواتر إلى قسمين: 1- متواتر لفظي، وهو: ما تواتر لفظه. 2- متواتر معنوي. قال السيوطي في " تدریب الراوي " (2/180): وهو أن ينقل جماعة يستحيل تواطؤهم على الكذب وقائع مختلفة، وتشارك في أمرٍ يتواتر ذلك القدر المشترك، كما إذا نقل رجل عن حاتمٍ مثلاً أنه أعطى جملًا، وآخر أنه أعطى فرسًا، وآخر أنه أعطى دينارًا، وهلم جرا، فيتواتر القدر المشترك بين إخبارهم، وهو الإعطاء؛ لأن وجوده مشترك من جميع هذه القضايا.

السؤال 6: مثل للأحاديث المتواترة اللفظية بأمثلة، وللمتواتر المعنوي

بمثال.

الجواب: مثال لمتواتر اللفظي حديث: "من كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار" ، وحديث: "نصّر الله امرأً سمع مقالتي فوعاها، ثم أداها كما سمعها" ، وحديث: "من بين الله مسجداً بين الله له بيتاً في الجنة" .
ومثال المتواتر المعنوي أحاديث "رفع اليدين في الدعاء" .

السؤال 7: ما الكتب المؤلفة في الأحاديث المتواترة؟

الجواب: وقفنا منها على : 1- "الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة" للسيوطي. 2- "نظم المتناثر في الحديث المتواتر" للكتاني.

السؤال 8: ما هو خبر الآحاد؟

الجواب: الآحاد ما ليس بمتواتر.

السؤال 9: إلى كم قسم ينقسم خبر الآحاد؟ وما هي هذه الأقسام؟

الجواب: ينقسم خبر الآحاد إلى ثلاثة أقسام وهي: 1- المشهور. 2- العزيز. 3- الغريب (الفرد).

السؤال 10: ما الحديث المشهور (عند المحدثين)؟

الجواب: هو: ما رواه في كل طبقة ثلاثة فأكثر من غير أن ينتهي إلى التواتر، وقيل: إنه يكفي أن يكون الراوي في الطبقة الأولى "وهم الصحابة" أقل من ثلاثة.

السؤال 11: ما الحديث العزيز؟

الجواب: هو: ما رواه في كل طبقة اثنان، وقد يكون الحديث عزيزاً عن أحد الرواة، وذلك إذا رواه عنه راويان.

السؤال 12: ما الحديث الغريب (الفرد)؟ اذكر مثلاً له؟

الجواب: هو: ما انفرد براويته راوٍ واحد. ومثاله: حديث "إنما الأعمال

بالنيات " تفرد به عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عمر بن الخطاب، ورواه عن عمر علقمة بن وقاص الليثي، ورواه عن علقمة بن وقاص الليثي محمد بن إبراهيم التيمي، ورواه عن محمد بن إبراهيم التيمي يحيى بن سعيد الأنصاري .

السؤال 13: ما الفرق بين حديث الآحاد، والحديث المتواتر، من ناحية القبول أو الرد (أو الصحة والضعف)؟

الجواب: الحديث المتواتر مقطوع بصحته، أي مقبول قطعاً، أما حديث الآحاد فمنه الصحيح المقبول، ومنه الضعيف المردود.

السؤال 14: إلى كم قسم ينقسم الحديث من ناحية الصحة والضعف؟

الجواب: الذي استقر عليه العمل، أن الحديث ينقسم إلى ثلاثة أقسام وهي: 1- الصحيح . 2- الحسن.

3- الضعيف. وقد كان أكثر المتقدمين على تقسيم الحديث إلى قسمين فقط. وهما: الصحيح والضعيف، والذي أدخل اصطلاح الحسن هو الترمذي — رحمه الله — وكان قبله قليلاً ما يُطلق.

السؤال 15: عرف الحديث الصحيح لذاته؟

الجواب: هو: الحديث المسند الذي يتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه، ولا يكون شاذاً ولا معللاً .

السؤال 16: وضع التعريف السابق؟

الجواب: المتصل : ما سلم إسناده من سقوط فيه، بحيث يكون كل رجاله سمع ذلك المروي من الذي رواه عنه. * العدل: من له ملكة تحمله على

ملازمة التقوى والمروءة. * الضبط : ينقسم إلى قسمين :

1- ضبط صدرٍ: وهو أن يُثبت ما سمعه بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء.

2- ضبط كتاب: هو أن يحفظ كتابه من ورأقي السوء.

* الشاذ: هو مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه، هذا الذي استقر عليه العمل الآن.

* المعلل: هو ما به علة قاذحة، وتنقسم العلة إلى قسمين:

1- علة قاذحة وكمثال لها: إسقاط ضعيف بين ثقتين، قد سمع أحدهما من الآخر.

2- علة غير قاذحة وكمثال لها: إبدال ثقة بثقة.

وكما هو واضح أن العلة القاذحة تُضَعِّف الحديث وغير القاذحة لا تؤثر على صحته. والعلة القاذحة: هي سبب قاذح مؤثر في الحديث مع أن ظاهر الحديث السلامة.

السؤال 17: بماذا يُرمز للعدل الضابط؟

الجواب: يرمز للعدل الضابط برموز منها: أوثق الناس - ثقة ثبت - ثقة متقن - ثقة حجة - ثقة فقيه - ثقة ثقة - ثقة - حجة.

السؤال 18: ماذا يعني قول ابن معين في الرجل: "لا بأس به"؟

الجواب: قول ابن معين في الرجل: "لا بأس به"، يعني أنه ثقة.

السؤال 19: من الحدث الذي ضَعَّفَ بسبب عدم ضبط الكتاب؟

الجواب: هو سفيان بن وكيع، كان له ورأق سوء يُدْخِل في كتبه ما ليس منها فضَعَّفَ بسببه.

السؤال 20: ما فائدة أصح الأسانيد؟

الجواب: لها فوائد منها: 1- الاطمئنان على صحة الحديث. 2- تكون أحد المرّجات عند الاختلاف.

السؤال 21: ما أصح الأسانيد عند: 1- أحمد بن حنبل. 2- البخاري؟.

الجواب: أصح الأسانيد عند أحمد: الزهري، عن سالم، عن أبيه، وأصحها عند البخاري: مالك، عن نافع، عن ابن عمر.

السؤال 22: ما أصح الأسانيد عن أبي بكر رضى الله عنه؟

الجواب: أصح الأسانيد عن أبي بكر رضى الله عنه هو: إسماعيل بن أبي خالد، عن قيس بن أبي حازم، عن أبي بكر.

السؤال 23: ما أوهى الأسانيد عن الصديق، وعن علي رضى الله عنهما؟

الجواب: أضعف الأسانيد عن الصديق: صدقة الدقيقي، عن فرقد السخري، عن مرة الطيب، عنه. [انظر تدريب الراوي ج 1/180] وأضعف الأسانيد عن علي: عمرو بن شمر، عن جابر الجعفي، عن الحارث الأعور، عن علي.

السؤال 24: أي هذه الاصطلاحات أعلى رتبة: حديث صحيح -

حديث صحيح الإسناد- حديث رجاله ثقات؟

الجواب: أصحها الأول، أي: حديث صحيح؛ وذلك لأنه قد يكون الحديث رجاله ثقات، لكن فيه من لم يسمع ممن فوقه، فيكون منقطعاً، وقد يكون الحديث إسناده صحيحاً، إلا أنه شاذ أو معلل.

السؤال 25: من أول من اعتنى بجمع الصحيح؟

الجواب: أول من اعتنى بجمع الصحيح: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل

البخاري، وتلاه صاحبه وتلميذه مسلم بن الحجاج النيسابوري .

السؤال 26: ما شرط كل من البخاري ومسلم لإخراج الحديث في صحيحه؟

الجواب: شرط البخاري المُعاصرة، واللُّقبَا، أي: يكون الراوي عاصر شيخه، وثبت عنده سماعه منه، وشرط مسلم المعاصرة [زاد بعضهم مع إمكان اللقبَا].

السؤال 27: ما رأيكم فيمن يقتصر على الصحيحين دون غيرهما من كتب السنة، وهل البخاري ومسلم اشترطا إخراج كل صحيح؟

الجواب: لا شك أنه مُجانب للصواب، بل وواقع في الضلال لرده سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم التي ثبتت في غير البخاري ومسلم، فلم يشترط البخاري ومسلم إخراج كل صحيح، فقد نقل أهل العلم عن البخاري قوله: أحفظ مائة ألف حديث صحيح، ونقلوا عنه أيضاً: وتركت من الصحاح مخافة الطول، وقد صحَّح البخاري نفسه أحاديث ليست في صحيحه، وذلك يتضح بصورةٍ كبيرة في سؤالات الترمذي له، كما في سنن الترمذي، والعلل الكبير له . ونقل أهل العلم عن مسلم كذلك: ليس كل شيء عندي صحيح وضعته ها هنا. فلا شك إذن في ضلال من اقتصر على الصحيحين ورد ما سواهما.

السؤال 28: على أي شيء يُحتمل قول الشافعي: "لا أعلم كتاباً في العلم أكثر صواباً من كتاب مالك"؟

الجواب: هذا قاله قبل أن يؤلف البخاري ومسلم كتابيهما.

السؤال 29: ما موضوع المستخرج؟

الجواب: هو أن يعمد المصنف إلى الكتاب فيخرج أحاديثه بأسانيد لنفسه من غير طريق صاحب الكتاب، فيجتمع معه في شيخه، أو من فوقه، وشرطه: أن لا يصل إلى شيخ أبعد حتى يفقد سنداً يوصله إلى الأقرب إلا لعذر من علو أو زيادة مهمة، أو تصريح بتحديث أو تسمية من لم ينسب أو غير ذلك.

السؤال 30: ما موضوع المستدرك؟

الجواب: هو أن يعمد مصنفه إلى شرط صاحب كتاب، ويسحب هذا الشرط على أحاديث ليست في الكتاب، فإذا انطبقت أدرجها في كتاب، وهذا يسمى مستدرك. كما فعل الحاكم مع البخاري ومسلم.

السؤال 31: ما الموقف من مستدرك الحاكم؟

الجواب: لا شك أن فيه ما هو صحيح، ولكن فيه أيضاً ما هو حسن وضعيف، بل وموضوع، وينبغي التيقظ التام لكل ما تفرد به الحاكم، ولا يغرنك قول الحاكم: حديث صحيح الإسناد، وموافقة الذهبي له، فالحاكم متساهل جداً في القضاء بالصحة، ولم ينقح كتابه، والذهبي كذلك متساهل في هذا الباب، فكم من رجل يتكلم فيه الذهبي في الميزان، ويصحح حديثه في تعليقه على المستدرك.

السؤال 32: اذكر بعض الأخطاء التي يقع فيها الحاكم عند قوله :

صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه؟

الجواب: يعمد الحاكم رحمه الله مثلاً إلى سند فيه هشيم عن الزهري، فيقول

فيه : صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، وذلك منه بناءً على أن هشيمًا والزهري من رجال الشيخين، وكوئهما من رجال الشيخين صحيح كما ذكر الحاكم رحمه الله لكن هنا نقطة وقع الحاكم بسببها في الوهم، ألا وهي: أن هشيمًا ضعيف في الزهري خاصة، فلم يُخرج البخاري ولا مسلم لهشيم عن الزهري وإنما أخرجا لهشيم عن غير الزهري، وأخرجا للزهري من رواية غير هشيم عنه؛ وذلك لأن هشيمًا كان قد دخل على الزهري فأخذ عنه عشرين حديثًا، فلقبه صاحب له وهو راجع، فسأله رؤيتها، وكان ثمَّ ريحٌ شديدة، فذهبت بالأوراق من يد الرجل، فصار هشيم يحدث بما علق منها بذهنه، ولم يكن أتقن حفظها، فوهم في أشياء منها، ضعف في الزهري بسببها. وكذلك القول في سماك عن عكرمة فهو سند ملفق من رجال الشيخين، فسماك من رجال مسلم، وعكرمة من رجال البخاري، فقوله: سماك عن عكرمة لا من شرط البخاري، ولا من شرط مسلم، ورواية سماك عن عكرمة مضطربة، فيقول الحاكم في إسناده كسماك عن عكرمة : إنه على شرط الشيخين، فيظهر وهمه في ذلك. فينبغي أن يُحكم على كل حديث بما يستحق بعد النظر في طريقه، وفي سنده ورواته.

السؤال 33: ما مراتب الحديث الصحيح، وبماذا اُنْتُقِدَتْ؟

الجواب: قال جمع من أهل العلم: أعلاها مرتبة ما اتفق عليه الشيخان، ثم ما أخرجه البخاري، ثم ما أخرجه مسلم، ثم ما كان على شرطهما ولم يخرجاه، ثم ما كان على شرط البخاري، ثم ما كان على شرط مسلم، ثم ما أخرجه الذين اشترطوا في كتبهم الصحة، وانتقد هذا الترتيب بأن المتواتر أعلاها صحة، ودُفِعَ هذا الانتقاد بأن المتواتر ليس من مباحث الإسناد، فهو

خارج من البحث، فهو صحيح بلا بحث . وانتقدت أيضاً بأن ما رواه الجماعة أعلى صحة مما أخرجه الشيخان، ودفع بأن من لم يشترط الصحة لإخراج الحديث لا يزيد إخراج الحديث لصحة، ولكن يظهر أن ما أخرجه الجماعة ينبغي أن يكون أعلى رتبة من المتفق عليه، فالبخاري ومسلم داخلان في الجماعة.

السؤال 34: ماذا تعرف عن (مجمع الزوائد)؟

الجواب: هو كتاب جمع زوائد ستة كتب وهي: مسند أحمد، وأبي يعلى، والبخاري، ومعجم الطبراني الثلاثة: (الكبير والأوسط والصغير) على الكتب الستة (الأمهات).

السؤال 35: ما سنن النسائي المعدودة في الكتب الستة؟

الجواب: هي السنن الصغرى (المختبى).

السؤال 36: لماذا انتقى النسائي السنن الصغرى من السنن الكبرى؟

الجواب: بناء على طلب أمير الرملة منه بانتقاء الصحيح من السنن الكبرى .

السؤال 37: ما شرط النسائي في كتابه؟

الجواب: لا يترك راوياً إلا إذا اجتمع الجميع على ترك حديثه، وفسر ابن حجر الجمع بطبقتي المتشددين والمتوسطين، فقال: إنما أراد بذلك إجماعاً خاصاً، ثم ذكر الذي فحواه ما تقدم.

السؤال 38: اذكر بعض المتشددين والمتوسطين؟

الجواب: أمثلة للمتشددين: شعبة يحيى القطان، يحيى بن معين، أبو حاتم.

المتوسطين: سفيان الثوري، عبد الرحمن بن مهدي، أحمد بن حنبل

البخاري.

السؤال 39: ما شرط الترمذي؟

الجواب: قال الترمذي- كما نُقِلَ عنه في شروط الأئمة الخمسة للحازمي: ما أخرجت في كتابي إلا حديثاً عمل به الفقهاء.

السؤال 40: اذكر مقاصد الأئمة الخمسة في تخريجهم للحديث؟

الجواب: في شروط الأئمة الخمسة قال: وأما فرق ما بين الأئمة الخمسة من القصد: * فغرض البخاري تخريج الأحاديث الصحيحة المتصلة واستنباط الفقه والسيرة والتفسير، فذكر عرضاً الموقوف والمعلق، وفتاوى الصحابة والتابعين وآراء الرجال، فتقطعت عليه متون الأحاديث وطرقها في أبواب كتابه. * وقصد مسلم تجريد الصحاح بدون تعرض للاستنباط، فجمع أجود ترتيب، ولم تتقطع عليه الأحاديث. * وهمة أبي داود جمع الأحاديث التي استدل بها فقهاء الأمصار، وبنوا عليها الأحكام، فصنّف سننه، وجمع فيها الصحيح والحسن واللين والصالح للعمل، وهو يقول: ما ذكرت في كتابي حديثاً أجمع الناس على تركه. وما كان منها ضعيفاً صرح بضعفه، وما كان فيه علة بينها، وترجم على كل حديث بما قد استنبط منه عالم، وذهب إليه ذاهب، وما سكت عنه فهو صالح عنده، وأحوج ما يكون الفقيه إلى كتابه. * وملمح الترمذي الجمع بين الطريقتين كأنه استحسّن طريقة الشيخين حيث بيّنّا وما أجمعا. وطريقة أبي داود حيث جمع كل ما ذهب إليه ذاهب، فجمع كلتا الطريقتين، وزاد عليهما بيان مذاهب الصحابة والتابعين، وفقهاء الأمصار، واختصر طرق الحديث، فذكر واحداً وأوماً إلى ما عداه، وبيّن

أمر كل حديث من أنه صحيح أو حسن أو منكر، ويَبِّن وجه الضعف، أو أنه مستفيض أو غريب. قال الترمذي: ما أخرجت في كتابي هذا إلا حديثاً عمل به بعض الفقهاء، سوى حديث "فإن شرب في الرابعة فاقتلوه"، وحديث: "جمع بين الظهر والعصر بالمدينة من غير خوف ولا سفر".

السؤال 41: اذكر طرفاً من طريقة عمل الترمذي في سننه؟

الجواب: ربما أنه يسلك مسلك الإمام مسلم في بعض الأحيان، فقد نص مسلم على أنه ربما أخرج الحديث في صحيحه من طريق ضعيف؛ لعلوه، والحديث معروف عند أئمة هذا الشأن من طريق العدول، ولكن بإسناد نازل. وفي شرح مسلم أنه أنكر أبو زرعة عليه - أي على مسلم - روايته في صحيحه عن أسباط بن نصر، وقطن بن نسير، وأحمد بن عيسى المصري، فقال مسلم: إنما أدخلت من حديث أسباط وقطن وأحمد ما قد روى الثقات عن شيوخهم - إلا أنه ربما وقع إليّ عنهم بارتفاع، ويكون عندي برواية أوثق منهم بتزول، فأقتصر على ذلك، وأصل الحديث معروف من رواية الثقات. انتهى

السؤال 42: هل نسخ الترمذي كلها واحداً؟ برهن على قولك؟

الجواب: ليست كلها واحداً، ففي بعضها حسن، وفي بعضها حسن صحيح في الحديث الواحد، مثال ذلك حديث: "الصلح جائز بين المسلمين"، قال الصنعاني في توضيح الأفكار: لم يُتبعه الترمذي بتصحيح ولا تحسين، وفي كثير من النسخ: حسن صحيح.

السؤال 43: ماذا يعني البيهقي والبخاري بقولهما: أخرج البخاري؟

الجواب: يعين أن البخاري أخرج أصل الحديث.

السؤال 44: عرف المجهول؟

الجواب: تنقسم الجهالة إلى نوعين: جهالة عين - جهالة حال. مجهول العين: هو من روى عنه راوٍ واحد ولم يوثقه معتبر. مجهول الحال (أو الوصف): هو من روى عنه راويان فأكثر، ولم يوثقه معتبر. ومجهول العين في الغالب لا يصلح في الشواهد، ولا في المتابعات، بينما مجهول الحال يصلح في الشواهد والمتابعات. وقد تساهل بعض أهل العلم في جهالة التابعين، ورووا أحاديث بعض من جهلت حاله من التابعين إلى الحسن، بل وإلى الصحة، برهانهم في ذلك قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: "خير الناس قرني، ثم الذين يلونهم".

السؤال 45: ما حكم حديث المختلط الثقة؟

الجواب: يبحث عن الرواة عنه قبل الاختلاط، والرواة بعد الاختلاط، ويصحح حديث من روى عنه قبل الاختلاط، ويتوقف في حديث من روى عنه بعد الاختلاط.

السؤال 46: ما رتبة ابن حبان والعجلي في توثيق المجاهيل؟

الجواب: ابن حبان والعجلي متساهلان في توثيق المجاهيل.

السؤال 47: ما هو الفرق بين المسانيد، وكتب السنن، والمعاجم أيهما

أصح؟

الجواب: المسانيد فيها كل صحابي ومروياته، وكذلك المعاجم إلا أن فيها الصحابة مرتبون على حروف المعجم باستثناء العشرة المبشرين بالجنة فهم مُقَدَّمون، أما كتب السنة فهي مرتبة على الأبواب الفقهية فيذكرون الترجمة للباب، ثم يذكرون ما وقع لهم في هذه الترجمة من حديث أي

صحابي كان. وينبغي أن يعلم أن المسانيد والمعاجم كتب سنة أيضاً، من ناحية احتوائها على أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، أما من ناحية الصحة ففي الغالب أن كتب السنة -المرتبة على الأبواب الفقهية- أكثر صحة إذ إن مؤلفيها يتحرون ما يشهد لتراجمهم، ولكن لا يعنى هذا أن كل حديث في كتب السنة (المرتبة فقهياً) أصح من كل حديث في المسانيد والمعاجم، ولكن الأمر نسبي أغلي، والله أعلم. المبشرون بالجنة من أصحاب النبي كثير، ولكن المراد بالعشرة هم الذين جمعهم حديث واحد لرسول الله صلى الله عليه وسلم، وهم أبو بكر عمر عثمان علي طلحة الزبير سعد بن أبي وقاص وعبد الرحمن بن عوف وأبو عبيدة وسعيد ابن زيد رضوان الله تعالى عليهم أجمعين.

السؤال 48: اذكر بعض الشروح لكتب الاحاديث.

الجواب: شروح صحيح البخاري: عمدة القاري وفتح الباري ونزهة القاري (باللغة الأردنية)،

شروح صحيح مسلم: شرح النووي، اكمال المعلم المعروف بشرح صحيح مسلم للقاضي عياض المالكي

شرح سنن أبي داؤد: شرح سنن أبي داؤد للعلامة بدرالدين العيني

المفهم على شرح مسلم للقرطبي - شرح السيوطي على مسلم شرح السيوطي على سنن النسائي، مسند أحمد.

السؤال 49: ما الشواهد التي تشير إلى أن الخبر موضوع؟

- الجواب:** على ذلك شواهد منها: 1- إقرار واضعه بالوضع، كما أقر نوح بن أبي مریم والملقب بنوح الجامع، أنه وضع على ابن عباس أحاديث في فضائل القرآن سورة سورة . 2- ما يتزل منزلة الإقرار كأن يحدث عن شيخ بحديث لا يُعرف إلا عنده، ثم يُسأل عن مولده، فيذكر تاريخاً معيناً، ثم يتبين من مقارنة تاريخ ولادة الراوي بتاريخ وفاة الشيخ المروى عنه أن الراوي ولد بعد وفاة الشيخ، أو نحو ذلك، كما ادعى مأمون بن أحمد الهروي أنه سمع من هشام ابن عمار فسأله الحافظ ابن حبان: متى دخلت الشام؟ قال: سنة خمسين ومائتين، فقال له: فإن هشاماً الذي تروي عنه مات سنة 245 فقال: هذا هشام بن عمار آخر.
- 3- قرائن في الراوي أو المروي، أو فيهما معاً. 4- ركافة اللفظ وفساد المعنى والمجازفة الفاحشة.
- 5- مخالفة صريحة لما ورد في الكتاب والسنة الصحيحة، فإذا وجد شيء من ذلك وجب البحث وراء الحديث بدقة حتى نقف على حقيقته.

السؤال 50: هل تجوز رواية الحديث الموضوع؟

الجواب: لا تجوز رواية الحديث الموضوع إلا للتحذير منه والتنبيه عليه ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "من حدث عني بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين" رواه مسلم. وقال عليه الصلاة والسلام: "الدين النصيحة. قلنا: لمن؟ قال: لله ولكتابه ولرسوله".

السؤال 51: اذكر بعض أقسام الموضوعين؟

الجواب: منهم زنادقة أظهروا الإسلام وأبطنوا الكفر، ومنهم أهل البدع والأهواء، كالرافضة، والخطابية، يضعون أحاديث تعزز مذاهبهم الباطلة،

ومنهم المنتسبون إلى الزهد يضعون أحاديث يرغبون بها الناس، ويرهبونهم بزعمهم، ومنهم القصاص، ومنهم علماء السلاطين الذين يضعون الأحاديث إرضاءً لحكامهم.

السؤال 52: اذكر بعض الكتب المؤلفة للأحاديث الموضوعية؟

الجواب: منها: الأباطيل للحوزقاني، والموضوعات لابن الجوزي، والآلآء المصنوعة، وكراسة الرغي الصنعاني اللغوي، والفوائد المجموعة للشوكاني، وسلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعية للشيخ ناصر الألباني، وكذلك الكتب المؤلفة في الضعفاء.

السؤال 53: ما مدى تثبت ابن الجوزي في كتابه الموضوعات؟

الجواب: ابن الجوزي متسرع في الحكم على الحديث بالوضع، وقد حكم على حديث أبي هريرة مرفوعاً: "إن طالت بك مدة أو شك أن ترى قوماً يغدون في سخط الله، ويروحون في لعنته، في أيديهم مثل أذنان البقر". والحديث في صحيح مسلم، وانظر السؤال التالي وإجابته.

السؤال 54: ماذا تعرف عن كتاب (القول المسدد في الذب عن مسند أحمد)؟

الجواب: هو كتاب ألفه الحافظ ابن حجر، ذكر فيه أربعة وعشرين حديثاً من مسند أحمد ذكرها ابن الجوزي في الموضوعات، وحكم عليها بذلك، ورد عليه ابن حجر ودفع قوله.

السؤال 55: هل تبرأ الذمة بذكر سند الحديث الضعيف مع عدم التنبيه على ذلك؟

الجواب: لا تبرأ الذمة إلا إذا كان ذلك بين أهل العلم بالأسانيد ، أما العوام فلا يجوز التلبس عليهم، وقد كنت يوماً أصلى الجمعة في بعض المساجد الكبرى ، والمسجد على أشده في موسم الحج، وإذا بالخطيب يخطب في خطبته قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "جنبوا مساجدكم صبيانكم ومجانينكم". فحدثته بعد هذه الخطبة وأوضحته له أن الحديث لا يثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال لي : وهل قلت : إنه صحيح؟ انظر كيف يهرب من البشر، ويظن أنه نجا، والله من ورائه محيط.

السؤال 56: عرف الحديث الحسن وهل يُحتج به؟

الجواب: هو نفس تعريف الصحيح، إلا أنه في رجاله من هو خفيف الضبط، ويُحتج به.

السؤال 57: بماذا يرمز لخفيف الضبط في التقريب ("تقريب التهذيب") ؟

الجواب: يرمز لخفيف الضبط برمز: صدوق - لا بأس به - صدوق يهيم.

السؤال 58: من الذي أدخل اصطلاح الحسن ؟

الجواب: هو الترمذي. وقد سبق الترمذي البخاري وأبو حاتم الرازي إلى هذا الاصطلاح وغيرهما، ولكنه انتشر و اشتهر في كتب الترمذي .

السؤال 59: ما شروط الترمذي للحسن؟

الجواب: شروط الترمذي للحكم بالحسن هي : 1- أن لا يكون في إسناده متهم بالكذب.

2- أن لا يكون شاذاً. 3- أن يروي من غير وجه.

السؤال 60: ما معنى قول الترمذي: حسن صحيح؟

الجواب: اعلم أولاً أنه اختلف العلماء في هذا التعريف والذي اختاره الحافظ في نخبه الفكر أن لذلك حالتين: الأولى : أن يأتي من طريق واحد فيكون في الطريق رجل اختلف في تصحيح حديثه وفي تحسينه فيكون صحيحاً باعتبار مَنْ صحَّح حديثه، وحسناً باعتبار مَنْ حسَّن حديثه. الثانية: أن يأتي من طريقين فيكون حسناً من إحداهما صحيحاً من الأخرى .

السؤال 61: ما حكم حديث من قيل فيه في التقريب: صدوق يخطئ؟
الجواب: ينبغي أن تراجع ترجمة مثل هذا بتوسع ، فإن كان الحديث الذي بين يديك من الأحاديث التي أخطأ فيها تتوقف في الحديث . وإن لم يكن من الأحاديث التي أخطأ فيها يُحسَّن حديثه .

السؤال 62: ما معنى قول أبي داود " وما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالح"؟
الجواب: حملها بعض أهل العلم على الحسن ، أي ما سكت عنه فهو حسن، ومنهم ابن الصلاح وحملها بعضهم على أنه صالح للاحتجاج . وحملها آخرون على ما هو أعم من ذلك .

السؤال 63: هل كل ما سكت عنه أبو داود فهو حسن؟
الجواب: ليس الأمر كذلك ، بل فيه الصحيح والحسن والضعيف ، وقد سئل أبو داود سأله الآجري عن أحاديث سكت عنها في سننه فحكم بضعفها . وينبغي أن تتبع أسانيد الأحاديث من سنن أبي داود ويحكم عليها بما تستحق .

السؤال 64: ما هو اصطلاح البغوي في المصاييح؟ وما مدى صحته؟
الجواب: قال ما مضمونه : إن ما أخرجه البخاري ومسلم أو أحدهما صحيح، وإن الحسن ما رواه أبو داود والترمذي وأشباههما ولا شك أنه

اصطلاح خاطيء وهو اصطلاح خاص به.

السؤال 65: عرف الحديث الضعيف ؟

الجواب: هو ما لم تتوافر فيه شروط الصحة أو الحسن .

السؤال 66: عرف الحديث المنقطع؟

الجواب: هو ما سقط من وسط إسناده رجل، وقد يكون الانقطاع في موضع واحد، وقد يكون في أكثر من موضع.

السؤال 67: عرف المقطوع؟

الجواب: هو الموقوف على التابعي قولاً أو فعلاً.

السؤال 68: عرف الحديث المرسل؟

الجواب: هو حديث التابعي إذا قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أو كلمة نحوها، وخصه بعض أهل العلم بكبار التابعين ، واختصاصه بكبار التابعين هي الصورة التي لا خلاف فيها، وأطلق بعض أهل العلم المرسل على ما سقط من إسناده رجل من أي موضع كان.

السؤال 69: من أي أقسام الحديث يكون الحديث المرسل؟

الجواب: المرسل من أقسام الضعيف.

السؤال 70: ما حكم مراسيل الصحابة , مثل لها ؟

الجواب: مراسيل الصحابة مقبولة معمول بها عند أهل العلم وكمثال لذلك قول عائشة رضى الله عنها: "... أول ما بُدِيء به رسول الله صلى الله عليه وسلم من الوحي الرؤيا الصالحة.." ؛ فعائشة لم تدرك القصة ، هذا ونبيه

على أن أكثر أهل العلم يجعلون أحاديث الصحابي الذي لم يميز على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم كحكم مراسيل كبار التابعين.

السؤال 71: هل يضر عدم ذكر اسم الصحابي؟ مثلاً كقول قائل: عن سعيد عن رجل من أصحاب النبي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم؟
الجواب: لا يضر ذلك لكون الصحابة رضى الله عنهم كلهم عدول.

السؤال 72: ما هو تفصيل الشافعي بالنسبة لقبول المراسيل؟
الجواب: الشافعي يقبل مراسيل كبار التابعين بشروط وهي: 1- أن تأتي من وجه آخر ولو مرسلة.

2- أو أن تعتضد بقول صحابي أو أكثر العلماء. 3- إذا كان المرسل لو سمى لا يسمى إلا ثقة فحينئذ يكون مرسله حجة، ولا ينهض إلى رتبة المتصل، وكبار التابعين كسعيد بن المسيب، وعبيد الله بن عدى بن الخيار. وإن كان بعض أهل العلم يعد عبيد الله في الصحابة اللذين ولدوا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يميزوا.

السؤال 73: مثل لمن تعد مراسيلهم من أضعف المراسيل؟
الجواب: مثل الحسن البصري الزهري يحيى ابن أبي كثير.

السؤال 74: مثل للمقلوب في المتن؟

الجواب: "إذا أذن ابن أم مكتوم فكلوا واشربوا وإذا أذن بلال فلا تأكلوا ولا تشربوا".

الصواب: "إن بلالاً يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم".

السؤال 75: مثل للمقلوب في السند؟

الجواب: قد يكون القلب في الإسناد في اسم راوٍ أو نسبه، يقول: "كعب بن مرة" بدل "مرة بن كعب"

السؤال 76: على أي شيء يُحمل قول أحمد وابن مهدي وابن المبارك: "إذا روينا في الحلال والحرام شدّدنا، وإذا روينا في الفضائل ونحوها تساهلنا؟"

الجواب: حمّله بعض أهل العلم على الحديث الحسن الذي لم يصل إلى درجة الصحة، فإن التفريق بين الصحيح والحسن لم يكن في عصرهم، بل كان أكثر المتقدمين لا يصف الحديث إلا بالصحة أو الضعف فقط .

السؤال 77: ما شروط العمل بالحديث الضعيف عند من يعمل به؟

الجواب: لذلك شروط وضعوها: 1- أن يكون الحديث في القصص أو المواعظ أو فضائل الأعمال.

2- أن يكون الضعف غير شديد. 3- أن يندرج تحت أصل معمول به. 4- أن لا يعتقد عند العمل به ثبوته، بل يعتقد الاحتياط .

السؤال 78: ما معنى حديث لا أصل له ؟

الجواب: معناه: لا إسناد له.

السؤال 79: كيف يعرف ضبط الراوي؟

الجواب: يعرف بموافقة الحفاظ المتقنين الضابطين إذا اعتبر حديثه بحديثهم، فإن كانت أغلب أحاديثه موافقة لأحاديثهم عرف ضبطه، وإن كثرت مخالقاته احتل ضبطه.

السؤال 80: ما الحديث المتروك؟

الجواب: هو الذي يرويه من يتهم بالكذب، ولا يعرف ذلك الحديث إلا

من جهته، ويكون مخالفاً للقواعد العامة.

السؤال 81: عرف الحديث المعلق؟

الجواب: هو ما حذف من مبتدأ إسناده واحد فأكثر ولو إلى آخر الإسناد.

السؤال 82: إلى كم قسم تنقسم المعلقات وما هي؟ مثل لما تقول؟

الجواب: تنقسم إلى قسمين: 1- معلقات بصيغة الجزم نحو: قال-ذكر-

وروى.

2- معلقات بصيغة التمرىض نحو: يُذكر- يقال- يُروى.

السؤال 83: هل المعلق ضعيف أو صحيح؟

الجواب: بصورة أولية فالمعلق من قسم الضعيف إلا أن نقف على الرجال

المحذوفين، ومن ثمَّ نحكم عليه بما يستحق.

السؤال 84: هل المعلق التي في صحيح البخاري على شرطه؟

الجواب: ليست المعلق التي في صحيح البخاري كلها على شرطه، لأنه قد

وسم كتابه (بالجامع المسند الصحيح المختصر في أمور رسول الله صلى الله

عليه وسلم. وسننه وأيامه).

السؤال 85: ما حكم الموقوفات المعلقة في صحيح البخاري؟

الجواب: يجزم البخاري منها بما صح عنده، ولو لم يكن على شرطه، ولا

يجزم بما كان في اسناده ضعيف أو انقطاع، إلا حيث يكون منجبراً، إما

بمجيئه من وجه آخر، وإما بشهرته عنمن قاله. أفاده الحافظ.

السؤال 86: ماذا تعرف عن حديث "ليكونن من أمتي أقوام يستحلون الحر والحرير والخمر والمعازف"؟

الجواب: هذا الحديث أخرجه البخاري معلقاً في كتاب الأشربة من صحيحه، قال فيه: وقال هشام ابن عمار، ثم ساق السند. وضعفه ابن حزم وزعم أنه معلق، ومن ثم قرّر مذهبه الفاسد في إباحة الملاهي، لكن الحديث رواه أحمد في مسنده، وأبو داود في سننه، والبرقاني في صحيحه، والطبراني والبيهقي مسنداً متصلاً إلى هشام بن عمار وغيره، فصح الحديث والحمد لله. واندفع ما قرّره ابن حزم رحمه الله وعفا عنه وقد أجاب ابن الصلاح بثلاثة أوجه، وذلك في "صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط"، الوجه الأول والثالث نرى فيه تعسفاً، والصواب الوجه الثاني وقد أثبتناه.

السؤال 87: ماذا تعرف عن كتاب تعليق التعليق؟

الجواب: هو كتاب قيم للحافظ ابن حجر - رحمه الله - ألفه لوصل ما ذكر معلقاً في صحيح البخاري.

السؤال 88: هل تدخل المعلقات فيما انتقده الدارقطني على البخاري ومسلم؟

الجواب: لا تدخل المعلقات فيما انتقده الدارقطني على البخاري ومسلم.

السؤال 89: كم حديثاً انتقده الدارقطني على البخاري ومسلم؟

الجواب: في الجملة نحو من مائتي حديث، انتقد على البخاري مائة وعشرة أحاديث، شاركه مسلم في إخراج اثنين وثلاثين منها، وانتقد على مسلم خمسة وتسعين حديثاً (بما فيها التي شاركه البخاري فيها)، راجع مقدمة فتح

الباري، ورسالة بين الإمامين والدارقطني لربيع بن هادي، ورسالة الإلزامات والتتبع لمقبل بن هادي.

السؤال 90: هل تم للدارقطني الانتقاد في كل الأحوال؟

الجواب: لم يتم له الانتقاد في كل الأحوال، فقد أصاب في بعضها، وأخطأ في الآخر. وأحياناً -بل كثيراً- ما ينتقد سند الحديث دون متنه.

السؤال 91: عرف الحديث المسند؟

الجواب: فيه أقوال: 1- قول الحاكم: هو ما اتصل إسناده إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم.

2- قول الخطيب: هو ما اتصل إلى منتهاه. 3- قول ابن عبد البر: هو المروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم سواء كان متصلاً أو منقطعاً.

السؤال 92: عرف المتصل؟

الجواب: هو المنافي للإرسال والانقطاع، ويشمل المرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم والموقوف على الصحابي، فعليه يكون المتصل هو الذي سمعه كل راوٍ من الذي قبله، ويشمل المرفوع إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، والموقوف على الصحابي.

السؤال 93: عرف المرفوع؟

الجواب: هو ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم قولاً أو فعلاً عنه، سواء كان متصلاً أو منقطعاً أو مرسلًا، هذا قول الأكثر.

السؤال 94: عرف الموقوف؟

الجواب: هو الموقوف على الصحابي قولاً أو فعلاً.

السؤال 95: هل تفسير الصحابي له حكم الرفع؟

الجواب: تفسير الصحابي ليس له حكم الرفع.

السؤال 96: هل ذُكر الصحابي سبب نزول الآية له حكم الرفع؟

الجواب: ذكر جمع من أهل العلم ذلك.

السؤال 97: هل قول الصحابي "أمرنا بكذا" و "نهينا عن كذا" له حكم

الرفع؟

الجواب: هذا له حكم الرفع، فالأمر والنهي هو ما جاء به الله على لسان

نبيه محمد صلى الله عليه وسلم.

السؤال 98: هل قول الصحابي: " كنا نفعل كذا على عهد رسول الله

صلى الله عليه وسلم" له حكم الرفع؟

الجواب: أكثر أهل العلم على أن ذلك له حكم الرفع.

السؤال 99: ما الفرق بين الصيغتين الآتيتين: 1- عن عروة عن عائشة أن

النبي صلى الله عليه وسلم قال: . . . 2- عن عروة أن عائشة قالت: يا

رسول الله . . . ؟

الجواب: الثانية يُعَدُّها بعض أهل العلم مرسلة؛ لأن عروة لم يدرك القصة،

بينما الأولى متصلة.

السؤال 100: عرف تدليس الإسناد؟

الجواب: هو أن يروي عن مَنْ لقيه ما لم يسمعه منه موهماً أنه سمعه منه، أو

بتعبير آخر: هو أن يُسقط المحدث شيخه، ويُحدث عن شيخه بلفظ

محمل السماع، مثل عن - أن - قال، ويكون قد سمع من شيخه بعض

الأحاديث. أما هذا بعينه فسمعه منه بواسطة.

السؤال 101: هل يقبل حديث المدلس إذا كان ثقة؟

الجواب: لا يُقبل إلا إذا صرَّح بما يفيد السماع نحو: أخبرني - سمعت - قال لي.

السؤال 102: عرف تدليس التسوية؟

الجواب: هو إسقاط ضعيف بين ثقتين، قد سمع أحدهما من الآخر (أي قد عرف أن أحدهما سمع عن الآخر عدة أحاديث، لكن في هذا الحديث بعينه كان بينهما واسطة، والواسطة ضعيف فأسقط).

السؤال 103: هل يقبل حديث مدلس تدليس التسوية إذا كان ثقة؟

الجواب: لا يقبل إلا إذا صرَّح في السند بالتحديث من مدلس تدليس التسوية إلى نهاية السند.

السؤال 104: مثَّل لمن اشتهر بتدليس التسوية؟

الجواب: كمثل لهم: الوليد بن مسلم، وبقية بن الوليد

السؤال 105: عرف تدليس الشيوخ؟

الجواب: هو الإتيان باسم الشيخ أو كُنْيته على خلاف المشهور به ؛ تعمية لأمره وتوعيراً للوقوف على حاله.

السؤال 106: مثل لتدليس الشيوخ؟ ومن الذي اشتهر به؟

الجواب: اشتهر به الخطيب البغدادي، وأبو بكر بن مجاهد المقرئ وابن الجوزي .

أما الأمثلة: يروي الخطيب في كتبه عن أبي القاسم الأزهري، وعن عبيد الله بن أبي الفتح الفارسي، وعن عبيد الله بن أحمد بن عثمان الصيرفي، والجميع

شخص واحد من مشايخه. وكذلك يروي عن الحسن بن محمد الخلال، وعن الحسن بن أبي طالب، وعن أبي محمد الخلال، والجميع عبارة عن واحد.

السؤال 107: عرف تدليس العطف؟

الجواب: كأن يقول: حدثنا فلان وفلان، وهو لم يسمع من الثاني المعطوف، كما ذكر عن هشيم أنه خرج على أصحابه فقال: حدثني حصين ومغيرة، ثم استمر في حديثه، ثم قال لتلاميذه: هل دلست عليكم اليوم؟ قالوا: لا، قال: بل قد فعلتُ، أما حصين فقد حدثني، وأما مغيرة فحدثني فلان عنه.

السؤال 108: هل هناك أنواع أخرى للتدليس؟

الجواب: نعم هناك تدليس حذف الأداة، وتدليس السكوت، وتدليس البلاد، أما تدليس حذف الأداة فيحذف الأداة مطلقاً، وتدليس السكوت كأن يقول: حدثنا أو سمعت، ثم يسكت، ثم يقول: "هشام بن عروة" موهماً أنه سمع منه وليس كذلك. وتدليس البلاد كأن يقول حدثني فلان بالقاهرة، وهو يقصد قرية أخرى.

السؤال 109: ما حكم عنعنة الأعمش وقتادة وأبي إسحاق السبيعي؟

الجواب: يلزم أن يصرّح كل منهم بالتحديث، فإنهم مدلسون، لكن إذا روى عنهم شعبة فلا تضرَّ عَنْعَتُهُمْ، فإنه قال: كفتيكم تدليس ثلاثة، ثم ذكرهم. وقد قال الحافظ ابن حجر في عدة مواضع من فتح الباري: إن رواية شعبة عن أيّ مدلس تجرّ عنعنة ذلك المدلس (هذا مضمون كلامه).

110: ما حكم عنعنة أبي الزبير؟

الجواب: إذا روى عنه الليث، وكان هو يروي عن جابر لا تضر عنعنته، أما غير ذلك فإن عنعنة أبي الزبير لا تُقبل في الغالب.

السؤال 111: ما قولكم في عنعنات الأعمش عن أبي وائل، وأبي صالح، وإبراهيم النخعي؟

الجواب: عدد من العلماء يقبلون مثل هذه العنعنات، ويصححون حديث الأعمش عنهم وإن عَنَّ، إلا إذا وجد هناك ما يشعر بتدليس، فحينئذ يتوقف حتى ينظر في تصريح للأعمش بالتحديث.

السؤال 112: من الذي اشتهر أنه لا يدللس إلا عن ثقة؟
الجواب: هو سفيان بن عيينة.

تنبيه: قد يقول المحدث: خطبنا فلان، ويقصد أنه خطب أهل بلده، وقد أشار إلى ذلك السخاوي في فتح المغيث فقال: ... كقول الحسن البصري: خطبنا ابن عباس، وخطبنا عتبة بن غزوان، وأراد أهل البصرة بلده، فإنه لم يكن بها حين خطبتهما، ونحوه في قوله: حدثنا أبو هريرة، وقول طاوس: قدم علينا معاذ اليمن، وأراد أهل بلده؛ فإنه لم يدركه.

السؤال 113: ما المَدْرَج؟

الجواب: هو أن تُزَادَ لفظة في الحديث من كلام الراوي، فيحسبها من يسمعها مرفوعة في الحديث؛ فيرويها كذلك، وقد يكون الإدراج في السند أو في المتن.

السؤال 114: مثل للمدرج في أول الحديث؟

الجواب: حديث أبي هريرة رضى الله عنه مرفوعاً: (أسبغوا الوضوء، ويل للأعقاب من النار) فلفظ: "أسبغوا الوضوء" هنا من قول أبي هريرة، وقد

جاءت صريحة فقال أبو هريرة: أسبغوا الوضوء ، فإنني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: " ويل للأعقاب من النار " فتبين أن لفظة: أسبغوا الوضوء من قول أبي هريرة .

تنبيه: ورد " أسبغوا الوضوء " مرفوعاً من حديث عبد الله بن عمرو رضى الله عنه .

السؤال 115: مثل للمدرج في وسط الحديث؟

الجواب: مثاله: حديث من مس ذكره أو أنثيه أو رفَّعَه فليتوضأ، فلفظة "أو أنثيه أو رفَّعَه" من قول عروة.

السؤال 116: مثل للمدرج في آخر الحديث؟

الجواب: حديث أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم: " للعبد المملوك أجران، والذي نفسي بيده لولا الجهاد والحج وبر أمي لأحببت أن أموت وأنا مملوك " فلفظ: "والذي نفسي بيده" إلى آخر الحديث من قول أبي هريرة لاستحالة كون النبي صلى الله عليه وسلم يقول ذلك.

السؤال 117: مثل للمدرج في الإسناد؟

الجواب: مثاله: ما رواه الترمذي من طريق ابن مهدي، عن الثوري، عن واصل الأحذب، ومنصور، والأعمش، عن أبي وائل، عن عمرو بن شريحيل، عن ابن مسعود قال: قلت: "يا رسول الله! أي الذنب أعظم؟ فإن رواية واصل هذه مدرجة على رواية منصور والأعمش، فإن واصلاً يرويه

عن أبي وائل عن ابن مسعود مباشرة ، لا يذكر فيه عمرو بن شرحبيل .

السؤال 118: كيف يُعرف المدرج؟

الجواب: يُعرف المدرج بأمور منها: 1- جمع طرق الحديث. 2- مجيئه مفصلاً من وجه آخر .

3- استحالة كون النبي صلى الله عليه وسلم يقول ذلك. 4- النص على ذلك من الراوي .

السؤال 119: هل حدّث أحد من الصحابة عن التابعين؟

الجواب: ثبت ذلك من عدة طرق ذكرها العراقي في " التقييد والإيضاح " ص 76 .

السؤال 120: ما هو الحديث المعضل ؟

الجواب: هو ما سقط من وسط إسناده اثنان فأكثر على التوالي .

السؤال 121: متى يحكم على الحديث بالاضطراب؟

الجواب: إذا توفرت شروط ثلاثة: 1- المخالفة. 2- تكافؤ الطرق، معنى تكافؤ الطرق أن يكون: هذا صحيح، وهذا صحيح مثله، وهذا حسن وهذا حسن مثله، أما معنى عدم تكافؤ الطرق أن يكون هذا حسناً ، وهذا أحسن ، أو هذا صحيحاً، وهذا أصح . 3- عدم إمكان الجمع ، وقد يكون الاضطراب في السند أو في المتن .

السؤال 122: بماذا مثل أهل العلم للمضطرب في المتن؟

الجواب: مثلوا بتحديد الصلاة التي حدث فيها الشك في قصة ذي اليمين .

السؤال 123: بماذا مثلوا للمضطرب في السند؟

الجواب: مثلوا بحديث مجاهد عن الحكم بن سفيان مرفوعاً في نضح الفرج

بعد الوضوء، فقد اختلف عنه على عشرة أقوال فقليل: عن مجاهد عن الحكم عن أبيه، وقيل: عن مجاهد عن ابن الحكم أو ابن الحكم عن أبيه، وقيل: عن مجاهد عن رجل من ثقيف عن أبيه ...

السؤال 124: اذكر تعريفات العلماء للحديث الشاذ؟

الجواب: تعريف الشافعي: فرد ثقة خالف الحاكم: فرد ثقة الخليلي: فرد ابن الصلاح: الأول: تعريف الشافعي. الثاني: فرد ضعيف، أي تفرد الضعيف أي أن الشافعي يشترط أن يكون راويه ثقة خالف فيه غيره. بينما الحاكم يشترط أن يكون راويه ثقة خالف أو لم يخالف، بينما الخليلي يشترط مجرد التفرد، وابن الصلاح له تعريفان: الأول: تعريف الشافعي. والثاني: أن يكون راويه ضعيفاً تفرد به. والذي عليه العمل هو تعريف الشافعي رحمه الله.

السؤال 125: ما هو الحديث المنكر؟

الجواب: هو ما خالف فيه الضعيف غيره. أي أنه إذا كان هناك ثقة خالف من هو أوثق منه فحديث الثقة يسمى شاذاً، وحديث الثقات يسمى محفوظاً، وإذا كان ضعيفاً وخالف من هو أرجح منه فحديث الضعيف يسمى منكراً، والأرجح يسمى معروفاً.

تنبيه: بعض المتقدمين يطلقون على الحديث إنه منكر ويقصدون مجرد تفرد الراوي. راجح ترجمة محمد بن إبراهيم التميمي في مقدمة الفتح، وانظر أيضاً حديث الاستخارة في البخاري، وكلام الحافظ ابن حجر الذي ذكره عليه، وما نقله ابن حجر عن الإمام أحمد في ذلك (فتح الباري) وإذا قال البخاري في راوٍ: إنه منكر الحديث فهي من أراداً عبارات التخريج عنده.

السؤال 126: اذكر بعض الكتب المؤلفة في العلل؟

الجواب: منها العلل لابن المديني- العلل للإمام أحمد بن حنبل- العلل لابن أبي حاتم- العلل للدارقطني- العلل للترمذي- التتبعات للدارقطني. ثم كتب للسنن تعتبر كتب علل ، ويستفاد منها كثيراً في جانب العلل ككتاب السنن للنسائي والسنن الكبرى للبيهقي.

السؤال 127: ما حكم زيادة الثقة؟

الجواب: بعضهم قبلها مطلقاً وبعضهم ردها مطلقاً. وبعضهم فصل في المسألة فقال: إن اتحد مجلس السماع لم تُقبل، وإن تعدد قبلت، وهناك أقوال أخرى. والذي نراه صواباً أنه لا يحكم فيها بحكم مطرد بل ينظر إلى قرائن تحيط بها نحو ثقة مَنْ زاد أو ضعفه- كثرتهم أو قلتهم - مخالفتهم أو موافقتهم وكذلك الحكم في الوصل والإرسال، وفي الرفع والوقف فيحكم للأرجح.

السؤال 128: مثل زيادة الثقة؟

الجواب: مثل بعض أهل العلم بحديث "جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً" تفرد أبو مالك الأشجعي بزيادة "وتربتها طهوراً".

السؤال 129: بماذا استدل بعض أهل العلم لتوقفهم في قبول زيادة الثقة؟

الجواب: استدلوا بقصة ذي اليمين مع رسول الله ، وذلك في حديث : " أقصرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله ؟ فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم سأل أصحابه عن مدى صحة قول ذي اليمين مع كون ذي اليمين صحابي ، والصحابة عدول .

السؤال 130: عرف العلة القادحة للحديث؟

الجواب: هي سبب غامض خفي قادح في الحديث مع أن الظاهر السلامة منه .

السؤال 131: عرف الحديث المعلول؟

الجواب: هو الحديث الذي اطلع فيه على علة تقدح في صحته مع أن الظاهر سلامته منها، ويتطرق ذلك إلى الإسناد الذي : رجاله ثقات ، الجامع شروط الصحة من حيث الظاهر .

السؤال 132: اذكر بعض أنواع العلل؟

الجواب: قد تكون العلة بالإرسال في الموصول أو الوقف في المرفوع ، وإسقاط ضعيف بين ثقتين قد سمع أحدهما من الآخر أو الاختلاف على رجل في تسمية شيخه أو تجهيله أو غير ذلك.

السؤال 133: ما معنى طريق الجادة؟

الجواب: هي الطريق المعروفة مثل مالك عن نافع عن ابن عمر، ويحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة، وسهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة .

السؤال 134: ماذا نفعل إذا تعارضت (أو اختلفت) طريق الجادة مع غير الجادة؟

الجواب: يقدم أهل العلم غير الجادة ؛ وذلك لأنها دليل على حفظ الراوي لها ، فإن فيها ما يلفت نظر الراوي لحفظها .

السؤال 135: اذكر بعض أوجه ترجيح رواية على أخرى؟

الجواب: منها كثرة الملازمة وطول الصحبة كون الراوي ثقة كون الرواة

أكثر حال الرواة عند التحديث.

السؤال 136: إلى كم قسم ينقسم التفرد؟

الجواب: ينقسم إلى قسمين : فرد مطلق .2- فرد نسبي.

السؤال 137: عرف كل نوع ؟

الجواب: الفرد المطلق: هو أن ينفرد الراوي الواحد عن كل أحد من الثقات وغيرهم، كحديث : " إنما الأعمال بالنيات " تفرد به عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم وتفرد به علقمة عن عمر ، وتفرد به محمد بن إبراهيم عن علقمة ، وتفرد به يحيى بن سعيد عن محمد بن إبراهيم . والفرد النسبي: إما أن يكون تفرد ثقة أي لم يروه ثقة إلا فلان ، وإما أن يكون تفرد به أهل بلده، وإما أن يكون تفرد شخص بالنسبة لشخص أي لم يروه عن فلان إلا فلان. وقد مثل أهل العلم للنوع الأول بحديث قراءة النبي صلى الله عليه وسلم في الأضحى والفطر بقاف واقتربت الساعة لم يروه ثقة إلا ضميرة بن سعيد انفرد به عن عبيد الله عن أبي واقد الليثي . والنوع الثاني : حديث : "القضاة ثلاثة"، تفرد به أهل مرو عن عبد الله بن بريدة عن أبيه. ومثال النوع الثالث: حديث أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم أو لم على صفة بسويق وتمر ، لم يروه عن بكر إلا وائل.

السؤال 138: ما معنى كل من الاصطلاحات الآتية؟ 1- الاعتبارات 2-

المتابعات 3- الشواهد؟

الجواب: الاعتبارات: هي عملية البحث عن أطراف الحديث وطرقه وألفاظه. المتابعات : تنقسم إلى قسمين : 1- متابعة تامة وضابطها : أن

يشارك الراويان في الشيخ. 2- متابعة قاصرة وضابطها : أن يشترك الراويان في شيخ الشيخ أو من بعده. الشواهد: هي أن يكون معنى الحديث موجوداً في حديث آخر ، والجمهور يشترطون أن يختلف الصحابي .

السؤال 139: ما فائدة الشواهد والمتابعات؟

الجواب: ينجر بها ضعف الضعيف، فمثلاً سند فيه رجل صدوق وتابعه صدوق آخر فيرتقي الحديث إلى الصحة. وسند فيه رجل مقبول (ومعنى مقبول عند ابن حجر أنه مقبول إذا تُوبِعَ وإلا فلين) تابعه مقبول آخر فيرتقي حديثه إلى الحسن لغيره، وإذا تابع المقبول صدوق فيرتقي الحديث إلى الصحة. وأيضاً إذا تابع مقبول ضعيف فيرتقي إلى الحسن. وإذا كانت كل الطرق بها ضعف (لكنه يسير) فينجر هذا الضعف بالمتابعات والشواهد.

السؤال 140: هل هناك من أهل العلم من لا يعمل بالشواهد والمتابعات؟

الجواب: هناك من أهل العلم من ينظر إلى الأسانيد استقلاً ويحكم على كل إسناد بما يستحق، فإن كانت هناك جملة من الأسانيد في كل منها ضعيف ، فيحكم بضعفها ولا يقويها ببعضها، ومن هؤلاء: أبو محمد بن حزم، وهو وارد أيضاً في بعض تصرفات الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله . إلا أن الكثير من أهل العلم يعملون بالشواهد والمتابعات فيرقون الحديث إلى غاية الصحة إذا كثرت طرقه- وإن كان فيها ضعف- إذا لم يشتد سبب الضعف، والله تعالى أعلم.

السؤال 141: ما حكم حديث كل من قيل فيه: شيخ صالح يعتبر بحديثه

يكتب حديثه لين الحديث مستور مجهول الحال مقارب الحديث؟

الجواب: كل هؤلاء حديثهم يصلح في الشواهد والمتابعات.

السؤال 142: هل هؤلاء الذين يأتي ذكرهم يصلحون في الشواهد أو المتابعات: كذاب ضعيف جداً متروك واهٍ وضّاع متهم بالوضع؟
الجواب: لا يصلح حديث هؤلاء شاهداً لغيره ولا متابِعاً.

السؤال 143: كيف يمكن التمييز بين الرواة في حالة تشابه أسمائهم؟
الجواب: يمكن ذلك بأمر منها: 1- الرمز الرموز به بجوار كل منهم في كتاب كتقريب التهذيب مثلاً. 2- الطبقات. 3- المشايخ والتلاميذ. 4- جمع طرق الحديث. 5- البلدان. 6- الاختصاص. 7- إذا كانا ثقتين فلا يضر. 8- إذا كانا ضعيفين فلا يضر. 9- إذا كان أحدهما ثقة والآخر ضعيفاً فنتوقف.

السؤال 144: ما معنى قول الحافظ ابن حجر رحمه الله في كتابه تقريب التهذيب (من العاشرة أو في الحادية عشرة أو من الخامسة ... ونحو ذلك) في تراجمه للرواة؟

الجواب: مراده من ذلك أن هذا الراوي من الطبقة العاشرة أو من الطبقة الحادية عشرة أو من الطبقة الخامسة، وكتفصيل لذلك نقول: إن بين رسول الله صلى الله عليه وسلم وبين أصحاب كتب السنن تقريباً من 200-250 سنة، فهذه المدة الزمنية بين رسول الله صلى الله عليه وسلم وبين أصحاب الكتب قسمت تقريباً إلى عشر طبقات: * فالطبقة الأولى: هم الصحابة. * الطبقة الثانية: طبقة كبار التابعين كابن المسيب، والمخضرمين كذلك، والمخضرم هو من أدرك الجاهلية والإسلام ولكنه لم ير النبي صلى الله عليه

وسلم مؤمناً به، فمن ذلك مثلاً رجلاً أسلم على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولكنه لم يلتق برسول الله صلى الله عليه وسلم لبُعد مسافة عنه أو لعذر آخر. أو رجل كان معاصراً لرسول الله صلى الله عليه وسلم ولكنه لم يسلم إلا بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم. * **الطبقة الثالثة:** هي الطبقة الوسطى من التابعين كالحسن وابن سيرين وهم طبقة روت عن عدد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم. * **الطبقة الرابعة:** صغار التابعين : وهم طبقة تلي الطبقة المتقدمة ، جُل روايتهم عن كبار التابعين كالزهري وقتادة.

* **الطبقة الخامسة:** طبقة صغرى من التابعين (هم أصغر من المتقدمين) وهم تابعون رأوا صحابياً أو صحابيين، ومن هؤلاء موسى بن عقبة والأعمش. * **الطبقة السادسة:** طبقة عاصروا الخامسة لكن لم يثبت لهم لقاء أحد من الصحابة كابن جريج. * **الطبقة السابعة:** طبقة كبار أتباع التابعين كمالك والثوري.

* **الطبقة الثامنة:** هي الوسطى من أتباع التابعين كابن عيينة وابن علية. * **الطبقة التاسعة:** هي الطبقة الصغرى من أتباع التابعين كيزيد بن هارون والشافعي وأبي داود الطيالسي وعبد الرازق. * **الطبقة العاشرة :** كبار الآخذين عن تبع التابعين ممن لم يلق التابعين كأحمد بن حنبل. * **الطبقة الحادية عشرة:** الطبقة الوسطى من ذلك كالذهلي والبخاري. * **الطبقة الثانية عشرة:** صغار الآخذين عن تبع الأتباع كالترمذي وباقي شيوخ الأئمة الستة الذين تأحرت وفاتهم قليلاً كبعض شيوخ النسائي. وكرسم تفصيلي لذلك: رسول الله صلى الله عليه وسلم **1** الصحابة **2** كبار التابعين

والمخضرمين **3** الوسطى من التابعين **4** صغار التابعين **5** تابعون لم يلتقوا إلا صحابياً أو اثنين **6** تابعون لم يثبت لهم لقاء أحد من الصحابة **7** كبار أتباع التابعين **8** الوسطى من أتباع التابعين **9** صغار أتباع التابعين **10** كبار الآخذين عن تبع الأتباع **11** الوسطى من الآخذين عن أتباع التابعين **12** صغار الآخذين عن تبع الأتباع.

السؤال 145: اذكر عدداً من رجال الطبري في تفسيره الذين دارت عليهم جملة من الأسانيد مع بيان أحوالهم باختصار؟

الجواب: أخرج الطبري رحمه الله في تفسيره عن عدد من الرواة وأكثر عنهم وفي حديث كثير منهم ضعف، فأخرج لمحمد بن حميد الرازي (ويقول فيه حدثنا ابن حميد) وهو ضعيف، وأخرج لسفيان ابن وكيع (ويقول فيه حدثنا ابن وكيع أو حدثنا سفيان) وسفيان بن وكيع قد ضَعُفَ بسبب ورَّاقِ السوء الذي كان عنده . وأخرج رحمه الله للمثنى بن إبراهيم الأملي ، ولأن لم نقف للمثنى هذا على ترجمة . وفي أسانيد الطبري أيضاً (وبكثرة) أبو صالح وهو عبد الله بن صالح كاتب الليث ، والراجح ضعفه . وفيها أيضاً محمد بن أبي محمد وهو مجهول . وأخرج أيضاً بعض الأسانيد الثالثة كما يقول: حدثني محمد بن سعد قال : حدثني أبي قال : حدثني عمي قال : حدثني أبي عن أبيه عن ابن عباس ، فمحمد بن سعد هو محمد بن سعد بن محمد بن الحسن بن عطية بن سعد بن جنادة العوفي وهذا إسناد مسلسل بالضعفاء.

السؤال 146: وجدت لابن معين في راو واحد قولين مختلفين فعلى أي شيء يحمل الاختلاف؟

الجواب: إما أن يكون تغيّر اجتهاده أو يكون هذا مثلاً ضعيفاً حينما يسأل عنه بالنسبة لراوٍ آخر أو العكس، كأن يُسأل عن رجلين أحدهما ثبت والآخر أدنى منه فيقول: هذا ثبت وذاك ضعيف (أي بالنسبة للأول).

السؤال 147: عرف المزيد في متصل الأسانيد والمرسل الخفي؟

الجواب: قد يجيء الواحد بإسناد واحد من طريقتين ولكن في أحدهما زيادة راوٍ. وهذا يشتهبه على كثير من أهل الحديث ولا يدرکه إلا النقاد، فتارة تكون الزيادة راجحة بكثرة الراويين لها وتارة يحكم بأن راوي الزيادة وهم فيها تبعاً للترجيح والنقد. فإذا رجحت الزيادة كان النقص من نوع "الإرسال الخفي" وإذا رجح النقص كان الزائد من "المزيد في متصل الأسانيد". مثال الأول: حديث عبد الرازق عن الثوري عن أبي إسحاق عن زيد بن يُثيَع بضم الياء التحتية المثناة وفتح الثاء المثناة وإسكان الياء التحتية المثناة، وآخره عين مهملة عن حذيفة مرفوعاً "إن وليتموها أبا بكر فقوي أمين" فهو منقطع في موضعين؛ لأنه روي عن عبد الرازق قال: حدثني النعمان بن أبي شيبه عن الثوري، وروي أيضاً عن الثوري عن شريك عن أبي إسحاق. مثال الثاني: حديث ابن المبارك قال: حدثنا سفيان عن عبد الرحمن بن يزيد حدثني بسر بن عبد الله قال: سمعت أبا إدريس الخولاني قال: سمعت واثلة يقول: سمعت أبا مرثد يقول: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: " لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا إليها" فزيادة "سفيان" و "أبي إدريس" وهم، فالوهم في زيادة "سفيان" من الراوي عن ابن المبارك، فقد رواه ثقات عن ابن المبارك عن عبد الرحمن بن يزيد

بغير واسطة مع تصريح بعضهم بالسماع. والوهم في زيادة أبي إدريس من ابن المبارك فقد رواه ثقات عن عبد الرحمن بن يزيد عن بُسْرٍ بغير واسطة مع تصريح بعضهم بالسماع.

السؤال 148: بماذا يعرف الإرسال الخفي؟

الجواب: يعرف بأمور منها عدم لقاء الراوي شيخه ، وإن عاصره أو بعدم سماعه منه أصلاً أو بعدم سماعه الخبر الذي رواه وإن كان سمع منه غيره.

السؤال 149: ما حكم رواية أهل البدع؟

الجواب: يقبل منهم ما لا يوافق بدعتهم (ما داموا صادقي اللهجة) أما ما يوافق بدعتهم فيتوقف فيه.

السؤال 150: اذكر مرتبة هذه الألفاظ عند البخاري: "سكتوا عنه" و"فيه نظر" و"منكر الحديث"؟

الجواب: هذه أدنى المنازل عند البخاري وأردؤها.

السؤال 151: ما هي أنواع تحمل الحديث ؟

الجواب: أنواع تحمل الحديث هي: 1- السماع. 2- القراءة على الشيخ. 3- الإجازة. 4- المناولة. 5- المكاتبه. 6- الإعلام. 7- الوصية. 8- الوجادة (وهي أن يجد حديثاً بخط شخص بإسناده).

السؤال 152: ما معنى الإسناد العالي والنازل؟

الجواب: الإسناد العلي هو القريب من رسول الله صلى الله عليه وسلم. والنازل هو البعيد. ثم إن العلو والتزول أقسام. راجع الباعث الحثيث.

السؤال 153: متى يُصار إلى الحكم بالنسخ؟

الجواب: لا بد أن تتوافر شروط ثلاثة وهي : المخالفة- عدم إمكان الجمع- معرفة التاريخ.

السؤال 154: من هو المخضرم؟

الجواب: هو الذي أدرك الجاهلية والإسلام ولم يلق رسول الله صلى الله عليه وسلم مؤمناً به.

السؤال 155: من هو التابعي؟

الجواب: هو من صحب الصحابي.

السؤال 156: من هو الصحابي؟

الجواب: هو من لقي رسول الله صلى الله عليه وسلم في حال إسلام الراوي ، وإن لم تطل صحبته وإن لم يرو عنه شيئاً.

السؤال 157: من هم العبادلة من الصحابة؟

الجواب: هم عبد الله بن الزبير، وابن عباس، وابن عمر، وابن عمرو بن العاص رضوان الله تعالى عليهم أجمعين.

السؤال 158: عرف المؤلف والمختلف؟

الجواب: هو ما تتفق في الخط صورته وتختلف في اللفظ صورته مثال سلام وسلام، عباس وعياش، غنام وعثام .

تنبيه : إذا أردنا الوقوف على رجال الحاكم- والدارقطني- والطبراني ، وهؤلاء المتأخرين فعلينا بكتب من التي يأتي ذكرها: 1- العبر في أخبار من غير. 2- شذرات الذهب في أخبار من ذهب. 3- تاريخ بغداد. 4- كتب التواريخ بصفة عامة.

السؤال 159: اذكر باختصار بعض الكتب الأساسية التي تلزم طالب

علم الحديث ؟

الجواب: يلزمه الآتي:

كتب السنن: وهي (باختصار للأهم): عمدة القاري وفتح الباري شرحاً صحيح البخاري، شرح النووي على صحيح مسلم، سنن أبي داود، سنن الترمذي، سنن ابن ماجه، سنن النسائي، الموطأ للإمام محمد، المسند للإمام الأعظم، جامع الأحاديث الأردنية من إفادات الإمام أحمد رضا، شرح الطحاوي للعلامة ابو العلاء أجد على الأعظمي.

كتب الرجال: تقريب التهذيب، تهذيب التهذيب، تعجيل المنفعة لابن حجر، تهذيب الكمال، لسان الميزان، الكامل في الضعفاء لابن عدي، الضعفاء للعقيلي، ميزان الاعتدال، التاريخ الكبير للبخاري، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، العبر في أخبار من غير الذهبي، تذكرة الحفاظ، الثقات لابن حبان، تاريخ بغداد. وكذلك باقي كتب الرجال والتواريخ إن كان موسراً.

كتب البحث والمصطلح: تحفة الأشراف، المعجم المفهرس لألفاظ الحديث (ولألفاظ القرآن)، تحسين الوصول للظفر الدين البهاري.

التفاسير: تفسير ابن جرير الطبري، تفسير القرطبي، تفسير ابن أبي حاتم، تفسير ابن كثير، تفسير عبد الرازق، التفسير الكبير للرازي، الدر المنثور للسيوطي وباقي كتب تفاسير أهل السنة في حالة الاستطاعة.

كتب الفقه: رد المختار, جد الممتار, الفتاوى الرضوية, ربيع الشريعة, بدائع الصنائع, المبسوط.

كتب اللغة: تاج العروس, لسان العرب.

كتب النحو: التحفة السنية, قطر الندى, الألفية, مغنى اللبيب. عناية النحو, الفرع الكامل

كتب علل الحديث: العلل لابن أبي حاتم, العلل لأحمد بن حنبل, العلل لعلى بن المديني, العلل للترمذي, العلل للدارقطني.

كتب الضعفاء والمتروكين: هذه أشياء أساسية مختصرة تلزم طالب علم الحديث ويلزمه قبلها أن يخلص العمل لوجه الله . انتهت الأسئلة والأجوبة, والحمد لله رب العالمين.

ت م ت

فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٠٨	الفصل الثاني	i	المدينة العلمية
٠٨	السند	iii	كلمة التقديم
٠٨	الإسناد	iv	أنواع كتب الحديث
٠٨	المتن	v	طبقات كتب الحديث
٠٨	المتصل	vii	مراتب أبواب الحديث
٠٩	المنقطع	vii	المشاهير من حفاظ الحديث
٠٩	المعلق	ix	عملنا في التعليقات
١٠	تعليقات البخاري	x	ترجمة المؤلف
١٠	حكم التعليق	٠١	الفصل الأول
١١	المرسل	٠١	تعريف مصطلح الحديث
١٢	حكم المرسل	٠٢	المرفوع
١٣	المعضل	٠٢	الموقوف
١٤	المنقطع	٠٣	المقطوع
١٥	طريق معرفة الانقطاع	٠٤	الحديث والأثر
١٥	المدلس	٠٥	الخبر والحديث
١٦	تعريف التذليس	٠٦	أقسام الرفع
١٦	وجه تسمية التذليس	٠٦	القولِي الصريح
١٦	حكم المدلس	٠٦	الفعلي الصريح
١٦	حكم التذليس	٠٦	التقريرِي الصريح
١٧	حكم رواية المدلس	٠٦	القولِي الحكمي
١٧	أسباب التذليس	٠٧	الفعلي الحكمي
١٨	تذليس الأكاير	٠٧	التقريرِي الحكمي

٢٧	شرط المتابعة	١٨	المضطرب
٢٧	الشاهد	١٩	حكم المضطرب من الروايات
٢٨	تعريف آخر للمتابع والشاهد	١٩	المدرج
٢٨	تعريف ثالث لهما	٢٠	تنبيه الرواية بالمعنى
٢٩	الفصل الرابع	٢٠	رواية اللفظ أولى
٢٩	الصحيح	٢١	العنونة
٢٩	الصحيح لذاته	٢١	المعنن
٢٩	الصحيح لغيره	٢١	شروط العنونة
٣٠	الحسن لذاته	٢٢	المسند
٣٠	الضعيف	٢٣	الفصل الثالث
٣٠	الحسن لغيره	٢٣	تعريف الشاذ
٣١	النقصان المعتبر في الحسن	٢٤	المحفوظ
٣٢	الفصل الخامس	٢٤	المنكر
٣٢	العدالة	٢٤	المعروف
٣٢	التقوى	٢٤	حكم المعروف والمنكر
٣٢	المروءة	٢٤	حكم الشاذ والمحفوظ
٣٢	عدل الرواية أعم من عدل الشهادة	٢٥	تعريف آخر للشاذ
٣٢	الضبط	٢٥	تعريف ثالث للشاذ
٣٢	ضبط الصدر	٢٥	تعريف آخر للمنكر
٣٣	ضبط الكتاب	٢٥	المعلل
٣٣	وجوه الطعن المتعلقة بالعدالة	٢٦	المتابع
٣٣	الكذب	٢٦	فائدة المتابعة
٣٣	الموضوع	٢٦	درجات المتابعة
٣٣	حكم متعمد الكذب	٢٦	متى يستعمل مثله
٣٤	المراد بالموضوع	٢٧	استعمال نحوه

٤٣	الفرد النسبي	٣٤	مسئلة الحكم بالوضع ظنية
٤٣	الفرد المطلق	٣٤	اتهام الراوي بالكذب
٤٣	لا تنافي بين الغرابة والصحة	٣٤	المتروك
٤٣	الغريب بمعنى الشاذّ	٣٥	حكم المتهم بالكذب
٤٤	شاذّ و صحيح غير شاذّ	٣٥	الفسق
٤٥	الفصل السابع	٣٥	جهالة الراوي
٤٥	الضعيف	٣٥	المبهم
٤٦	تعدد أقسام الضعيف	٣٦	حكم المبهم
٤٦	تعدد مراتب الصحيح والحسن	٣٦	البدعة
٤٧	اصطلاحات الترمذي	٣٧	حكم حديث المبتدع
٤٧	إشكال اجتماع الغرابة والحسن	٣٧	أرباب المذاهب الزائغة
٤٨	الفصل الثامن	٣٨	وجوه الطعن المتعلقة بالضبط
٤٨	الاحتجاج بالصحيح والحسن والضعيف	٣٨	فرط الغفلة وكثرة الغلط
٤٩	الفصل التاسع	٣٨	مخالفة الثقات
٤٩	وجه ترجيح صحيح مسلم	٣٨	الوهم
٤٩	عدد الأحاديث المتفق عليها	٣٩	سوء الحفظ
٤٩	درجات الصحاح	٣٩	حكم سيء الحفظ
٥٠	معنى شرط البخاري ومسلم	٣٩	المختلط
٥٠	البخاري ومسلم لم يستوعبا الصحاح	٣٩	حكم المختلط
٥٣	صحاح أخرى	٤٠	الفصل السادس
٥٤	الفصل العاشر	٤٠	الغريب
٥٤	الكتب الستة	٤٠	العزير
٥٤	أحاديث الكتب الأربعة	٤١	المشهور
٥٦	جماعة من الأئمة المتقنين	٤١	المتواتر
٥٨	مصطلحات الحديث سؤالاً وجواباً	٤٣	الفرد

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى سَيِّدِ الْمُرْسَلِينَ آمَنَّا بِكَ يَا نَبِيَّ مِنَ الظَّالِمِينَ الرَّجِيحُ بِمَوَالِدِهِ الرَّاحِلِينَ الرَّجِيحُ



الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى سَيِّدِ الْمُرْسَلِينَ
آمَنَّا بِكَ يَا نَبِيَّ مِنَ الظَّالِمِينَ الرَّجِيحُ بِمَوَالِدِهِ الرَّاحِلِينَ الرَّجِيحُ

سنت کی بہاریں

الْحَمْدُ لِلَّهِ عَزَّوَجَلَّ تبلیغِ قرآن و سنت کی عالمگیر غیر سیاسی تحریک دعوتِ اسلامی کے سبب سے کہہ سکتے ہیں کہ مدنی ماحول میں بکثرت سنتیں سیکھی اور سکھائی جاتی ہیں، ہر جمعرات کو فیضانِ مدینہ محلہ سودا گران پُرانی سبزی منڈی میں مغرب کی نماز کے بعد ہونے والے سنتوں بھرے اجتماع میں ساری رات گزارنے کی مدنی سنتا ہے، عاشقانِ رسول کے مدنی قافلوں میں سنتوں کی تربیت کے لیے سفر اور روزانہ فکرمدینہ کے ذریعے مدنی انعامات کا رسالہ پڑھ کر کے اپنے یہاں ذمہ دار کو جمع کروانے کا معمول بنالیتے، ان شاء اللہ عَزَّوَجَلَّ اس کی بڑکت سے پانچ سو سنت بننے گناہوں سے نفرت کرنے اور ایمان کی حفاظت کے لیے کوشش کا ذمہ بننے گا، ہر اسلامی بھائی اپنا یہ ذمہ بنائے کہ ”مجھے اپنی اور ساری دنیا کے لوگوں کی اصلاح کی کوشش کرنی ہے۔“ ان شاء اللہ عَزَّوَجَلَّ اپنی اصلاح کے لیے مدنی انعامات پر عمل اور ساری دنیا کے لوگوں کی اصلاح کی کوشش کے لیے مدنی قافلوں میں سفر کرنا ہے۔ ان شاء اللہ عَزَّوَجَلَّ

مکتبہ المدینہ کی شاخیں

راولپنڈی: محلہ داؤد پور، کھلی چوک، ہاتھل روڈ۔ فون: 051-5553765	کراچی: حیدرآباد، کھارو۔ فون: 021-2203311-2314045
پشاور: ایفان، مین گورگ ٹمبر 1، ٹاور سٹریٹ، صوبہ۔	لاہور: امام شاہ، دارالحدیث، گل شاہ، کلاں روڈ۔ فون: 042-7311679
قائم پور: ڈی ایچ چوک، ایف کمار۔ فون: 068-5571686	سرگودھا: ڈی ایچ چوک، ڈی ایچ چوک، پور بازار۔ فون: 041-2632625
نواب شاہ: چکرا بازار، سڑک سوسائٹی، کراچی۔ فون: 4362145	گنجان: چوک، حیدرآباد، صوبہ۔ فون: 058274-37212
گنجان: ایفان، حیدرآباد، روڈ۔ فون: 5619195	حیدرآباد: ایفان، حیدرآباد، کلاں۔ فون: 022-2620122
گنجان: ایفان، حیدرآباد، کلاں۔ فون: 055-4225653	مکمل: ڈی ایچ چوک، ایفان، حیدرآباد، پور بازار۔ فون: 061-4511192
	لاہور: ڈی ایچ چوک، ایفان، حیدرآباد، کلاں۔ فون: 044-2650767

مکتبہ المدینہ فیضانِ مدینہ محلہ سودا گران پُرانی سبزی منڈی باب المدینہ (کراچی)

فون: 4125858; 4921389-93/4126999; فیکس:

Email: maktaba@dawateislami.net \ www.dawateislami.net

(دعوتِ اسلامی)

SC 1288